نقد الاصول و تلخیص الفصول

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اللهم اهدنا للتي هي اقوم واستعملنا بما هو اسلم وصحح بما عندك يقيننا واصلح بتدبيرك ما فسد منا وصل على اعلام جعلته نورا يهتدى به في ظلم الجهالة بارتباعه وعلى آله موازين القسط وبراهين الصدق واتباعه **وبعد** فاني قد كنت فيما مضى قد انشأت رسالة في المنطق مستقصيا في تبيين اصوله مجتهدا في تحرير ابوابه وفصوله مقتصرا على ما تقرر عليه اراء الاقدمين مراعيا لترتيب كتبهم غير اني اسقطت المقولات العشر المدعوة بلسانهم **بقاطيغورياس** لطولها وقلة الجدوى لها وكنت قيدت عليها في مواضع قيودا يحتاج اليها ثم بعد زمان سنح لي ان الاحرى ان افصل ما فيها وفي حواشيها واضيف اليها مزايا واجعل منه رسالة حاوية لما يليق بهذا الفن حاوية على افراد الشكوك التي من فاز بها او درع فيها فقد استبصر ومن حرم من مطاويها فقد استحسر فاخذت في ذلك وفي نيتي ان اشرع بعد ان اتمم تنقيد الاصول وتلخيص الفصول بعد ان الحمد ومن الله التوفيق واليه انتهاء الطريق وهو مرتب على اربعة اجزاء **الجزء الاول** في حقيقته وما تركب منه وفيه ثلثة فصول **الفصل الاول** في المدخل الكلي ما من

نشأنز

نشأنز ان يقال على اكثر من واحد فمنهم من لم يشترط وجوده الاكثر بل يكفي وجود فرد وقد يقال الكلي لما يحمل على الموجودين بالفعل وقد يطلق على معروض الكلية تجوزا ويقيد بالطبيعي والمستعمل في المنطق وما اشبهه من العلوم التي تنظر نظرا عاما هو المعنى الاول واما المعنى الثالث الذي ابداه الشيخ الرئيس وهو ما لا يمتنع نفس تصوره عن ان يقال على كثير وحكم بانه المستعمل في العلوم العامة لشموله المعدوم والمحال فلا حاجة اليه لان الكلي من خواص الموجود كما اعترف هو به والمعدوم ان تحلل لم يخرج عن الوجود وان كان بالعرض وبالمقايسة الى الموجود على ما ذكره في بيان كيفية تصور المعدوم فهو كلي باعتبار المعنيين والا فلا يكون لحال من الاحوال مطلقا والجزئي ما ليس من شأنه ان يقال على اكثر من واحد سواء حمل على مجرى الطبع وهو العرض الجزئي اولا وهو الجوهر الجزئي فانه في الاكثر لا يحمل اذ لا فائدة في قول القائل زيد زيد ومحال ان يقال زيد عمرو ولو حمل على قلته فهو على غير مجرى الطبع مثل هذا الابيض زيد او الانسان زيد وقد يطلق الجزئي على اخص من شيء وهذا المعنى اعم والحمل هو الحكم بامر على آخر وهذا الحمل بطريق المواطاة وقد يطلق المحمول على ما ينسب الى الموضوع لا بالمواطاة بان يقال هو هو بل بان يؤخذ

ذكره [illegible]

[illegible marginal note]

منه ما يحمل لعموم كالتعجب بالنسبة الى الانسان والكلي المحمول بالتطبيع ما هو
اعم من موضوعه من حيث المفهوم سواء ساواه في الوجود كالضاحك بالنسبة
الى الانسان او وجد في غيره كالحيوان بالنسبة اليه والمحمول والتطبيع ينقسم
الى ما هو مقوم لماهية الموضوع وهو المحمول الجوهري والذاتي والمحمول بعلة
وذاتي الشيء اولا وبالذات اما تمام ماهية ذلك الشيء وهو النوع ويحد
بانه الذاتي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو وليس تمام
ماهية ما مشترك بينه وبين غيره فهو الجنس ويحد بانه الذاتي المقول على
الحقايق في جواب ما هو او ليس بمشترك وهو الفصل ويحد بانه الذاتي المقول
في جواب اي ما هو في جوهره وللنوع معنى آخر هو الذاتي المقول عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ما هو وان كان للجنس جنس فلا بد في التصاعد من الانتهاء
الى جنس لا جنس له وهو جنس الاجناس وفي التنازل الى نوع يليه الاشخاص
بينهما على الاول ضرورة انتهاء اجزاء الماهية وعلى الثاني تحقق الاشخاص وكل من
عطف على قوله الى ما هو مقوم الماهية الموضوع
المتوسط جنس لما تحته نوع لما فوقه والى ما يلحقه بعد التقوم وهو العرضي و
يسمى حمله حمل في فان اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة والا فهو العرض العام وربما
يقال العرض مخصوصا بالعرض العام وكل منهما اما لازم بين غير محتاج الى وسط او غير بين

بالمساواة

محتاج او مفارق وهذا الذي ذكرنا هو المدعو في اليونانية ايساغوجي
اي الالفاظ الخمسة المنطقية وهذه الالفاظ وساير الالفاظ المذكورة آنفا تطلق
على الالفاظ ايضا فيقال الجزئي ونعني به لفظ زيد مثلا ويقال الكلي او الجنس و
يراد به لفظ الحيوان مثلا وكذا لفظ النوع والخاصة والموضوع والمحمول وغيرها فاعلم
انه ذهب طائفة الى ان موضوع هذا العلم هي الالفاظ حيث كانت موضوعات
المباحث من البرهان والحد وغيرهما هي الالفاظ ورسموه بانه آلة قانونية تعرف
بها احوال التلفظ من حيث الدلالة على المعاني الموصلة وغايته هي هذه الدلالة
لان الاحوال الجارية على الالفاظ هي احوال المعاني وانما يبحث عنها بالعرض ليتوصل
بها الى حال المعاني فموضوع المنطق هو المعاني الموصلة ورسموه انه آلة قانونية
تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وغرضه هي العصمة واقول ان القوم
هو ما قاله الفرقة الاولى فان البحث عن الاحوال التي هي للمعاني بالذات ممنوع
بل عن احوال المعاني متعلقة للاحوال التي يكون اعراضا ذاتية للالفاظ من حيث
تخصصها بالدلالة على المعاني الموصلة فانا اذا قلنا مثلا ان الشكل الاول منتج
نريد ان الشكل الاول كان معناه منتجا واما كون العصمة غاية فلا ينافي ما ذهبت
الفرقة الاولى اليه لانها هي الغاية الاخيرة وتوضيح المقام ان ما كان التعليم

وقال المتاخرون ان المنطق
الشغل به بالالفاظ بالذات

الحدس انتقال ذهنيت از مبادی بمطلوب والتعلم بالالفاظ الموضوعة وذلك لانهما ان كانا بالتفهيم بان يحصل بتعليم المعلم
وافادة المرشد فلابد باتيان الالفاظ محققة وان كانا بالفكر اذ التعقل لا ينفك
تعقل المعانی عن تخيل الالفاظ وجب البحث عن الفاظ العلوم ومعرفة احوالها
ومست الحاجة الى علوم تعرف تلك الاحوال فكما ان الالفاظ تحتاج من حيث
انها موضوعة الى علم وهو اللغة ومن حيث الهيئة الى علم وهو الصرف
ومن حيث حركات الاواخر وسكونها الى علم وهو النحو ومن حيث التركيب
الى علم وهو البيان فكذا لابد لها من حيث انها دالة على المعانی الموصلة الى المجهول
تصوری او تصديقی من علم يبحث عنها وهو المنطق وعلى الجملة فالمنطقی
شديد العناية بالنظر فی اللفظ والعبارة فما قال المتأخرون ان المنطقی ينظر
فی الالفاظ لكونها من قبيل المبادی وان هذا النظر والبحث غير مختص بالمنطق
اذ كل علم ينبغی البحث فيه عن الالفاظ مطلق لكونه طريقا الى تحصيل المعانی فليس
بشیء ولما كان نظر المنطقی فی اللفظ من حيث الدلالة ناسب ان يبحث
ههنا عن الدلالة مطلق فنقول الدلالة هی كون الشیء بحيث يلزم من العلم به
العلم بشیء آخر فالاول هو الدال والثانی هو المدلول فالدال ان كان لفظا
فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وايضا فان كانت بالتواطؤ وتعيين

الاول بازاء الثانی فوضعية والا فطبيعية فاقسام الدلالة اللفظية الوضعية
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والطبيعية كدلالة اح اح على وجع
الصدر وغير اللفظية الوضعية كدلالة الدوال الاربع اعنی الخطوط والعقود
والنصب والاشارات على مدلولاتها والطبيعية كدلالة سرعة النبض على الحمى
والوضعية تختلف باختلاف الاوضاع بخلاف الطبعية

الفصل الثانی

فی العبارة وهی فی اللغة اليونانية باريرمينياس والمراد بها ما هو جنس للالفاظ
الدالة ولما كان نظر المنطقی فی اللفظ من حيث الدلالة بالوضع فلنبدأ
بشیء من حال الدلالة بحسب غرضه فنقول ان الدلالة يكون بالكتابة وبالعبارة
وبالصور الذهنية التی يسمونها معانی والكتابة يدل اولا على العبارة
والعبارة اولا على المعانی وهاتان بالوضع والمعانی على الامور الموجودة
وهذه بالطبع والاول دال فقط والامر الموجود مدلول فقط والمتوسط
دال ومدلول ودلالة الاطراف بتوسط الاوساط والغرض ههنا هو دلالة
العبارة على المعانی واما البحث عن دلالة المعانی على الاعيان فهو فی
كتاب النفس واللفظ الموضوع الذی لا يدل جزء منه على جزء معناه
مفرد والا فمركب ويسمى قولا والمفرد ان لم يدل بنفسه فاداة ويسمى فی عرف

النحاة حرفا وان دل بنفسه فاما ان يجري على الازمنة بحسب التصاريف اللاحقة
اولا الاول الاسم والثاني كلمة وتسميه النحاة فعلا والمركب ان تضمن اسنادا
فهو تام ويسمى كلاما فخبر ان احتمل الصدق والكذب ويسمى قولا جازما وقضية
وانشاء ان لم يحتملهما فان دل على طلب الفعل فهو الامر ان كان مع الاستعلاء والا
فالدعاء ان كان مع الخضوع والالتماس ان كان مع التساوي وان لم يدل على
طلب الفعل فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي والتعجب والقسم والنداء
وهذه المركبات تقصد في الخطابة والشعر والا فناقص تقييدي ان كان الجزء
الثاني قيدا للاول نحو غلام زيد ورجل فاضل وهو في قوة المفرد كالحيوان
الناطق بمنزلة الانسان وغيره ان لم يكن نحو في الدار وخمسة عشر وما يقصده
من اقسام القول هو القول الجازم والتقييدي اذ الحجة تحصل من الاول و
المعرف من الثاني **الفصل** الثالث في القول الجازم وهو القول التام
الذي يتصف بالصدق والكذب معرفة الخبر واضحة الا انها لما اشتبهت بسائر
المركبات احتيج الى تمييزها وتعيينها كما هو في التعريفات اللفظية فلها
اعتباران من حيث هي هي ومن حيث انها مدلول الخبر ومعرفة الصدق
والكذب تتوقف على ماهيته من حيث هي هي ومعرفتهما من حيث انها مدلول

الخ

الخبر تتوقف عليهما فلا دور ولا بد في القضية من جزئين ما يحكم عليه وما يحكم به
فان حكم بان احدهما بعينه الاخر هو الاخر فحملية وبسيطة ان تألف من المفردات
الثلاثة ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا والا فشرطية ومركبة
ان تألف من القضايا ويسمى المحكوم عليه مقدما والمحكوم به تاليا والحكم هو ايقاع
النسبة ايجابا وسلبا فالقول الجازم اما موجب او سالب ونقول
من رأس القول الجازم ان حكم فيه بثبوت شيء او نفيه في الجملة فهو حملي والا
فشرطي ثم الحملي ان حكم فيه بثبوت شيء ووجوده في نفسه فهو ثنائي لتألفه من موضوع
ومحمول ويقال له الثنائي فان حكم بثبوت حال ما له فمؤلف من موضوع ومحمول
ورابط ويقال له الثلاثي ويعلم بذلك امور ثلث احدها ان اجزاء القضية
قد يكون اثنين والثاني ان الثنائية والثلاثية باعتبار كمية الاجزاء لا
باعتبار الحذف والذكر والثالث ان الرابط سواء كان زمانيا او غير زماني
هو لفظ الموجود وما يرادفه والمتأخرون كلهم او اكثرهم قد اخطؤا في هذه كلها
فحكموا بتثليث الاجزاء في كل قضية وذهلوا عن انه اذا كان المحمول هو الوجود
يرتبط بالموضوع بنفسه ولا حاجة الى ثالث يربطه اذ لو احتيج اليه لكان
الحكم بوجود الوجود لا بالوجود لجاز ذكره كما يقال في العربية زيد موجود

موجود او في الفارسية زيد هست است ولانه ليس بهنا جزء ثالث للمعنى
حتى يحتاج الى لفظ ثالث بل المحمول والرابطة هنا واحد بخلاف الثلاثي وقالوا
في مقام الثاني ان الثنائي ما حذف فيه الرابطة والثلاثي ما ذكر وانت تعلم
(تقسيم الثنائي والثلاثي)
ان الغرض من تفصيل الاقسام تمييز الاحكام ولا ندري اي حكم يترتب على
هذين وما فائدة خصوص كل واحد منهما واما الثنائي والثلاثي على ما ذكرنا
فلهما احكام كثيرة وكل واحد مطلب من مطلبي هل وتقع جوابا للطالب كما
ستعلم بعد وفي المقام الثالث قال الاكثر ان الرابطة الغير الزمانية في لغة
العرب قد يكون لفظة هو وهي وامثالهما ولا يخفى انه مبتن على مجيء
هذه الالفاظ بمعنى الوجود وهذا لم يصدقه نقل من اللغة ولا استعمال احد
من العرب وكذا في السقوط قول من قال بل الرابطة عندهم حركة الرفع من
الحركات الاعرابية لانها دالة على معنى الفاعلية وهو الاسناد ثم ان كان
التركيب من المعربات مثل زيد قائم فالقضية ثلاثية وان كان من المبنيات
مثل هذا سيبويه فهي ثنائية وانت تعلم بادنى تأمل انه لا الجاء داعي
الى هذا التعسف فان الرابطة ان لم يصرح به فهو متضمن ملحوظ لان الامور
لا ينفك عن الوجود فظهر من هذا ان كون الوجود محمولا او رابطا حاصر
مما ذكرنا

بحسب القضايا

بحسب القضايا فاذا بلغ البليغ ان تتقيد بهذه المباحث وينبغي ايضا ان يعلم ان امثال
هذه المباحث انما يليق بهذا الفن على ما تمهد ناقبل ومن لم يعرف غرض الفن
انكر هذا والحملي المشتمل على المفرد وغير محصل يسمى غير محصل ومعدولا وغيره يسمى
محصلا والمفرد المحصل اسما كان او كلمة هو الذي لم يجعل اداة النفي جزءا منه
وغير المحصل بخلافه ومعناه عدم ملكة كاللابصر ولا بصر ويستعمل هنا في اكثر اللغات
اذ بعضها لا يستعملهما كلغة العرب لا يستعمله بل يعبر عن عدم الملكة باللفظ
المحصل العدمي حسب كالعمى وعمي وانما سمي غير المحصل معدولا لعدوله
عن الافراد ودخوله في التركيب لفظا والثنائي لا يكون معدول المحمول
لعدم تميزه عن السالبة حيث كان موضع حرف السلب فيه هو بعينه موضع
حرف العدول وايضا يلزم كون الموضوع موجودا وغير موجود فبقي ثمنه في
محصل الموضوع وغير محصله واذ قد علمت في كل ما اوجبه موجب ان
(معدولا او محصلا)
يسلبه سالب وبالعكس فلكل ايجاب سلب يقابله وبالعكس فيكون
الثنائيات باعتبار العدول والتحصيل والايجاب والسلب اربعة واما
الثلاثي فضعف الثنائي لجواز كونه معدول المحمول اذ كان موضع السلب هو
الرابطة وهو بعينه ما كان محمولا في الثنائي وموضع العدول هو المحمول فيجوز

كونه معدول الطرفين ومعدول المحمول والسالب المعدول مثل الانسان ليس
يوجد لا عادلا اعم من الموجب المحصل مثل الانسان يوجد عادلا لان
الاول يصدق على الانسان العادل وعلى من لا يتصف بالعدل ولا بالجور
كالطفل والثاني يصدق على الاول فقط والسالب المحصل اعم من الموجب
المعدول فان مثل الانسان ليس يوجد عادلا يصدق على الجائر وعلى من
ليس بعادل ولا جائر ومثل الانسان يوجد لا عادلا انما يصدق على الجائر
لان عدم الملكة هو عدم شيء عما من شأنه ان يوجد فيه في وقته وللمتأخرين ههنا
خطآن احدهما توهم بعضهم عموم هذا الحكم اعني العموم والخصوص للثنائي
ايضا وهذا نتيجة خطائهم في تفسير الثنائي والثلاثي كما مر اذ الثنائي على
المعنى الصحيح لا يكون معدول المحمول كما عرفت آنفا والثاني توهم عدم اشتراط
وجود الموضوع في السالب مطلقا وقد اضطرهم الى ذلك عدم تنبههم (في الموجب مطلق وعدم اشتراطه سهو)
لمعنى العدول فانهم لو عرفوا ان معنى العدول هو عدم الملكة اتضح لهم وجه
العموم والخصوص كما بيناه واما امر الموضوع في اشتراط الوجود وعدمه
فهو ان موجب الثنائي لا بد له من وجود موضوعه والسالب الثنائي لا بد
من عدم موضوعه والا لكذبا واما الثلاثي فيجب وجود موضوعه موجبا كان

او سالبا اما الموجب فلان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له واما
السالب فانه يتحقق بعد معرفة وجود الموجود اذ هو مطلب هل
المركبة ولا يورد الا بعد تلقي البسيط بالايجاب كما تعلم في ذكر المطالب (يعني مطالب البيان)
فلو لم يوجد موضوع الثلاثي لكان السلب لعرض الشيء الذي هو المسلوب لموضوع
لا مطلبا ثانيا يبحث عنه وتنقيح هذا المبحث ايضا مما لم يهتد اليه الاذكياء
فاحفظه والقول الجازم الشرطي ان حكم فيه باتصال القضيتين او بتنافيهما
فمتصل لزومي ان كان الاتصال لعلاقة او نفي هذا الاتصال مثل كلما كان
زيد يكتب فيتحرك يده واتفاقي ان كان الاتصال لمجرد الاتفاق والمصاحبة لا بسبب
من العلية والتضايف مثلا ان كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا
اللزومي يصدق عن صادقين وعن كاذبين مثل كلما كان الانسان حمارا كان
ناهقا لان الصدق والكذب في الشرطي انما يتعلق بالاتصال والانفصال
وعن مقدم كاذب وتال صادق مثل كلما كان الانسان حمارا كان حيوانا
لان اللازم جاز ان يكون اعم ولا عكس والا لزم صدق الكاذب وكذب
الصادق لان قضية اللزوم انه اذا صدق الملزوم صدق اللازم واذا
كذب اللازم كذب الملزوم وقس الممكن والمحال على الصادق والكاذب

لان المحال يجوز ان يستلزم الممكن ولا يمكن استلزام الممكن المحال والاتفاقي
يفسر بامرين احدهما الذي يحكم فيه باجتماع المقدم والتالي على الصدق
مثل كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا والثاني الذي يحكم فيه بصدق
التالي سواء كان المقدم صادقا كهذا المثال او كاذبا مثل كلما كان الخلاء موجودا
فالانسان ناطق ويسمى الاول اتفاقيا خاصا وتركيبه اما من صادقين او مقدم كاذب
وتال صادق وان حكم فيه بالانفصال او بنفيه فمنفصل عنادي او اتفاقي لان التنافي اما لذاتي
الجزئين في اي مادة تحققا كالزوجية والفردية ولخصوص المادة كالسواد والكتابة في الانسان
بان يكون اسود غير كاتب او كاتبا غير اسود فان حكم في المنفصل بالانفصال صدقا وكذبا على
معنى انه لا يمكن الاجتماع على الصدق ولا على الكذب يسمى حقيقيا مثل العدد اما زوج او فرد وتركيبه
من القضية ونقيضها او مساوي نقيضها او صدقا فقط ويسمى مانع الجمع كقولنا هذا الشيء
اما حجر او شجر وتركيبه من القضية واخص من نقيضها او كذبا فقط ويسمى مانع الخلو مثل قولنا
زيد اما ان يكون في الماء واما ان لا يغرق وتحدث من القضية واعم من نقيضها او كل واحد
من الاخرين ان اخذ شاملا للحقيقي كان ابسط والا فمركب فان مانع الجمع قد يفسر بما
يحكم فيه بامتناع اجتماع جزئيه على الصدق مطلقا من غير التعرض لقيد فقط وكذا مانع الخلو و
كل واحد من طرفي القضية قد يكون واحدا وقد يكون كثيرا سواء كان بسبب الاشتراك

او بعدد

او بتعدد لفظ احدهما او مقيد فان تكثر الحكم بتكثر الاجزاء تكثرت القضية
مثل العين جسم واريد بالعين الذهب والشمس ومثل الانسان
والفرس حيوان ومثل الانسان وحده ضاحك فان معناه الانسان
ضاحك وغير الانسان ليس بضاحك والا لم تتكثر مثل الخمسة ثلثة واثنان
وبيان تلازم الشرطيات يطلب في كلام غيرنا ان اريد الكلام في القضية
المسورة وغير المسورة نقول قبل هذا ان الامور اما جزئية واما كلية والكلي
الكلي له اعتبارات ثلث فانه قد يؤخذ من حيث هو هو لا من حيث انه واحد
او كثير او جزئي او كلي او موجود او غير موجود بل انما يعتبر شيئا من ذلك بانضمام
لاحق اليه يخصصه به ويسمى من حيث هو كذلك طبيعة اي طبيعة الموجود و
حقيقته وهو الذي يسمى بالكلي الطبيعي والمهية المطلقة والمهية لا
بشرط وقد يؤخذ بشرط ان يقارنه شيء من الاحوال ويقال له المهية بشرط
شيء والمهية المخلوطة وقد يؤخذ بشرط ان لا يقارنه شيء ويقال له حينئذ
المهية المجردة والمهية بشرط لا شيء والطبيعة لكونها غير مشروطة بالمقارنة
ولا بعدمها امر واحد معين اذ لم يعتبر لها افراد ولا الكلية والعموم
الذي هو النسبة الى الامور المتكثرة التي هي الافراد ولهذا لا يلزم ان يكون

من صادقين معا ويسمى اتفاقيا عاما وتركيبه من القضيتين

المحمول عليها محمولا على الافراد بل قد يكون كقولنا الانسان حيوان ناطق وقد
لا يكون كقولنا الانسان نوع والضابط انه اذا جاء قيد العموم او عدم
العموم من قبل المحمول فالموضوع هو الطبيعة اى المهية اللابشرط كقولنا الحيوان
جنس والانسان نوع والانسان هو الضحاك وح لا يكون المحمول محمولا
على الافراد لان الحمل على الافراد بعد اعتبار العموم اعنى بعد كون الموضوع
بشرط شيء وان لم يأت التقييد من قبل المحمول جاز كون المحمول طبيعة وكونه بشرط
كقولنا الانسان حيوان فتدبر واذا عرفت ان الطبيعة امر واحد معين
وكانت بمنزلة الشخص فنقول الحملى اما ان يحكم فيه على موضوع كلى اى باعتبار
صدقه على كثيرا ولا والثانى هو الشخص سواء كان موضوعه جزئيا او كليا لم
يعتبر كليته بل كان طبيعة من حيث هى هى والاول اما ان يبين فيه قدر الحكم
وكميته الموضوع اولا والثانى هو المهمل والاول هو المسور فان تناول
الحكم كل واحد يسمى كليا اما موجبا كقولنا كل انسان حيوان واما سالبا
كقولنا لا شيء من الانسان بحجر وان تناول بعضا غير معين لا معينا لبعض
التعين الشخصية يسمى جزئيا اما موجبا كقولنا بعض الناس حيوان او سالبا
كقولنا بعض الناس ليس بحجر واللفظ الدال على الكلية او الجزئية

يسمى

يسمى سورا كلفظ كل فى الايجاب الكلى ولا شيء فى السلب الكلى وبعض
وواحد فى الايجاب الجزئى وليس بعض وبعض ليس وليس كل فى السلب
الجزئى ولا يقترن بالمحمول للزوم الكذب نحو الانسان كل حيوان او الفضل
نحو الانسان بعض الحيوان ولان موضوع المهمل كلى يحتمل الكلية والجزئية
وان الكلية تستلزم الجزئية من غير عكس فالحكم الجزئى صادق فى كل حال والكلى
باق على الاحتمال فان المهمل يساوى الجزئى وقد اتضح بما قررنا انه كيف انحصر
القول الجازم فى الاقسام الثلاثة ثم ان الشخصى لا يعتد به فى العلوم واعلم ان
الشيخ اورد فى منطق الاشارات كلاما لبيان حال القضية التى موضوعها طبيعة
وكونها شخصية فلم يتنبه الشارح لذلك وفهم من الكلام فى ذلك المقام ان موضوع
المهمل عند الشيخ هو الطبيعة من حيث هى هى وان مثل قولنا الحيوان كلى او
جنس مما يتضمن المحمول فيه معنى العموم ومثل قولنا الانسان هو الضحاك
مما يتضمن المحمول فيه معنى الحصر وغير ذلك مما لا يجوز الحكم فيه على الافراد مندرج
فى المهمل وهذا عند التامل فى كلام الاشارات ليس له عين ولا اثر غير انه
انبعث به الاذهان وتلقاه واحد بعد واحد الى الان بالاذعان حتى ظنوا
ما يرد على وهمهم واردا على كلام الشيخ فاعترضوا عليه اما اولا فلانه لو كان

موضوع المهمل هو الطبيعة من حيث هي لم ينحصر الاقسام في الثلاث لوجود قسم
آخر وهو ما يكون الحكم على ما صدق عليه الموضوع من غير بيان كمية موضوع ولم يكن
تسميته بالمهمل مناسبة لان اهمال السور لا يتصور بالقياس الى الطبيعة من حيث
هي وانما يتصور بالقياس الى كلية الموضوع وههنا ثانيا فلان عد مثل الانسان هو
الضحاك من المهملات مناف لقول الشيخ في موضعين احدهما ان المهملة في قوة الجزئية
والآخر ان المهملة انما يذكر فيه طبيعة تصلح ان تؤخذ كلية وجزئية وقد صرح في الشفاء
بان الحكم بالكلية والجزئية النوعية انما هو على المهية من حيث هي معنى عام وهي من
هذه الحيثية كشيء واحد معين اقول قوله وهي من هذه الحيثية كشيء واحد معين
اي لا يصلح للكلية والجزئية صريح في المنافات على تقدير كونه وصفا لموضوع
القضية المهملة لكن ليس كذلك كما لا يخفى على فاهم بل هو تصريح بكون مثل الانسان
نوع قضية شخصية كما ذكرنا كما ان كلام الاشارات مثل قوله المهملة في قوة الجزئي
وقوله المهمل انما يذكر فيه طبيعة تصلح ان تؤخذ كلية وجزئية وغير ذلك صريح
بان موضوع المهمل هو الكلي من حيث هو كلي والعجب انه كيف يبقى بعد هذه
التصريحات في الكلام ابهام على ان كلام الاشارات لا ابهام فيها لا يخفى
على الناظر النبيه واما الاعتراض على كلام عبارة الشفاء وبان الموضوع في مثل قولنا اليه

الانسان نوع ليس الانسان مثلا من حيث انه عام لان الموضوع لو كان متقيدا
بالعموم لصدق انه متقيد بالعموم فيلزم اعتبار عموم آخر وهكذا لا الى نهاية
ولانه يلزم فيما لو كان المحمول هو العموم والكلية اعتبار العموم قبل اعتباره
واشتراط الشيء بنفسه بل الموضوع في مثل هذه القضايا هو الطبيعة المطلقة
وانما اتى التقييد من قبل المحمول فقد فتح بان ليس المراد بالعموم في عبارة الشفاء
هو الكلية والصدق على الكثرة كما فهم المعترض بل المراد هو الاطلاق وعدم الاشتراط
فلا اشكال هذا وكما ان ايجاب الشرطي وسلبه وصدقه وكذبه لا يتعلق باجزائه
بل بالاتصال والانفصال كذلك شخصيته وكليته وجزئيته واهمالها انما هو بالاتصال
والانفصال فشخصية الشرطي هو تخصيص حكمه الاتصالي والانفصالي بالاحوال والاوقات
المعينة مثل ان كان زيد اليوم راكبا فهو ملاق عمرو والساعة اما كذا واما كذا
وكليته صدقه في جميعها وجزئيته صدقه في بعضها والسور في الموجب المتصل
الكلي كلما ودائما اذا كان وما يرادفهما وفي المنفصل الموجب الكلي دائما وما يرادفه
وفي السالب الكلي منهما ليس البتة وما بمعناه وفي الموجب الجزئي منهما قد
يكون وما بمعناه وفي المتصل السالب الجزئي قد لا يكون وفي المنفصل السالب
الجزئي قد لا يكون وليس دائما واهماله باهمال السور كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان

الا الاتصال والانفصال

واما ان يكون العدد زايدا او ناقصا **الكلام في الموجهة** كل محمول عند
موضوع يكون لا محالة بحالة وكيفية في نفس الامر والواقع من الضرورة
والامكان ويسمونها تلك الكيفية الواقعية مادة واللفظ الدال عليها جهة
واني ارى ان موضوع القضية الحامل لتلك الكيفية انسب باسم المادة
ولعل هذا هو مصطلح الاقدمين وان اشتهر على المتأخرين والجهة انها
لفظ الضرورة ولفظ الامكان اذ المحمول اما واجب في الواقع للموضوع
او لا والثاني اما ان يمتنع عليه او لا والواجب والامتناع يشتركان في الضرورة
ويفترقان بانتساب الاول الى الوجود والثاني الى العدم وحال الثالث
الذي لا يجب ولا يمتنع هو الامكان فحال المحمول عند الموضوع اما الضرورة
او الامكان ثم الضرورة اما مطلقة او مقيدة ولا اعتداد بالضرورة
المقيدة كالضرورة ما دام الموضوع موجودا او المحمول موجودا او
الضرورة في وقت معين او غير معين لان هذه الضرورة يحصل القضية المخصوصة
وان وجدت منها ظنية ففي الاقل من الزمان ولهذا احترز المعلم الاول من
استعمال امثال هذه القضايا ولان التوقيت هو حال القضية من
معقولة حتى لا حالها من باب الكيف كان الدوام كذلك واما الامكان فقد

يعني به

يعني به ما يقابل الامتناع ويدعى بالامكان العام وهو القوة القريبة
والقبول وهذه القوة مجامعة للفعل سواء تقدمت عليه بالزمان او لا
وتنقسم الى قوة الفعل او القبول بالنسبة الى احد المتقابلين فقط كقوة
تسخين النار وتحرك السماء والى قوة فعل المتقابلين او قبولهما كالقوى
الفاعلة او المنفعلة المقرونة بالنطق والروية فان الانسان مثلا
قد يصدر عنه المشي وقد لا يصدر والفعل المشي ايضا قد يتحقق وقد لا يتحقق
والامكان العام فلما عد من جهات القضية لعدم الفائدة ولان السلبي عائد
الى ضرورة السلب والايجابي عائد الى سلب الامتناع فاستغني عنهما وا
لصنف الاول من الامكان العام لم يعد ايضا من الجهات لانه متلازم للضرورة
لازما دونه هي ما دونها فلا فائدة في كونه جهة فبقي الصنف الثاني المسمى بالامكان
الخاص وهو يقابل الضرورة وقد يراد بالامكان القوة العقيمة للفعل
غير مجامعة له وهي كون الشيء حاصلا من شأنه ان يكون وليس بكائن كما ان
الفعل كون الشيء من شأنه ان يكون وهو كائن وهذا المعنى يدعى بالامكان
الاستعدادي وما دونه هي مادة الامكان الخاص وظاهر ان الامكان الاستعدادي
ليس من الجهات والامكان الفعلي المقابل له جهة وهذا ظاهر البطلان فان

الفعل هو نفس الحصول والوجود لا كيفية فبقي ان الجهة اما الضرورة
المطلقة او الامكان الخاص **فنقول** الثنائية اما ذات جهة او لا
والثانية هي المطلقة والاولى ان كانت جهتها الضرورة فهي
الضرورية والا فهي الممكنة فالمطلق على هذا التقسيم هو الذي
اطلق عن الجهة محتملا للضروري والممكن ويقال له الوجودي ايضا
لافادة وجود المحمول حسب من دون ضرورة وامكان وهو يجب
الواث بين الموجبة تقابل العدم والملكة ويجب المفهوم ليعم الموجه
الضروري مطلق او المحمول في الضروري انما هو بالفعل واما عمومه
للممكن فاذا كان المحمول بالفعل فان المحمول المطلق يكون لا محالة
بالفعل فلا يصدق مع الممكن الذي يكون محموله بالقوة والظاهر مما ذكر
في التسليم الاول من ان القضايا ثلث مطلقة وضرورية وممكنة هو
هذا الوجه وجه من القسمة وفي كفة اعتبر والقسمة على وجه آخر مذكور
في كتب الفن والموجهات منها ما يتلازم ومنها ما يلزم غيره من غير عكس
ثم اذا فصلنا الضرورة يحصل من المتلازمات طبقات ثلث للوجود
والامتناع والامكان الخاص وطبقات ثلث تقابل هذه الطبقات

وهي هذه

طبقة الوجوب	**وما يقابله**
بالضرورة يكون يمتنع ان لا يكون	ليس بالضرورة يكون لا يمتنع ان لا يكون
طبقة الامتناع	**وما يقابله**
يمتنع ان يكون بالضرورة لا يكون	ليس يمتنع ان يكون ليس بالضرورة لا يكون
طبقة الامكان	**وما يقابله**
يمكن ان يكون يمكن ان لا يكون	لا يمكن ان يكون لا يمكن ان لا يكون

والضابط ان الواقعة في كل طبقة متلازمة وكذلك الواقعة في مقابلتها وبين
عين كل طبقتين منع الجمع دون الخلو لجواز ان يكون الصادق الطبقة الثالثة
وبين نقيضيهما منع الخلو دون الجمع اما منع الخلو فلانه لو خلا الواقع عن نقيضيهما
لاجتمع عيناهما وكان بينهما منع الجمع واما انتفاء منع الجمع فلانه لو كان بين نقيضين
منع الجمع كان بين العينين منع الخلو وايضا النقيضان يجتمعان على الطبقة
الثالثة ومقابلة كل طبقة يلزم كل واحدة من الطبقتين الاخريين من غير عكس
اي ان عين كل طبقة اخص من نقيض الطبقة الاخرى لان كل امرين بينهما
منع الجمع يكون عين كل منهما اخص من نقيض الاخر وظهر من هذا ان الامكان
الخاص لا يستلزم شيئا من جزئيه وان لزم شيئا او لزمه شيء وهو ظاهر بادنى **الكلام في**

تناقض

التناقض قد سبق ان الكل موجب كما انه يقابله جزئيا لكن فنقول التقابل النقيضين اختلافهما ايجابا وسلبا بحيث يكون السالب يسلب الموجب كما اوجب وانما يكون ذلك بان يفرانى في كل واحدة ما يراعيه في الاخرى حتى يكون الاجزاء في كل واحدة منهما هي التي في الاخرى وعلى ما في الاخرى وهذا بالاجمال شرط واحد وبالتفصيل شرائط كثيرة منها الثمانية المشهورة وهي ان يكون المحكوم عليه والمحكوم به والشرط والاضافة والكل والجزء والقوة والفعل والمتى والاين غير مختلف فان مع الاختلاف يجوز الصدق في جميع المواد فلا تقابل كقولنا زيد كاتب وعمرو ليس بكاتب وزيد كاتب وليس بنجار والاسود جامع للبصر اي بشرط السواد وليس بجامع له اي بشرط زوال السواد وزيد اب اي لعمرو وليس باب اي لخالد و الزنجي اسود اي في بشرته وليس باسود اي في سنه والعسل حار اي بالقوة وليس بحار اي بالفعل وزيد موجود اي الآن وليس بموجود اي امس وزيد جالس اي في السوق وليس بجالس اي في الدار والتقابل ان اقتضى لذاته اقتسام الصدق والكذب في جميع المواد فهو المسمى بالتناقض وقولنا لذاته ليخرج مساوي النقيض مثل زيد انسان وزيد ليس بناطق وان فارق الصدق في بعض المواد فهو المسمى بالتضاد او الكذب في تحت التضاد وتناقض التخصيصات هو تقابلها

غيرها اي الاختلاف في الكمية والالكان متضادا او داخلا تحت التضاد والتضاد انما هو في الكليين من قبل الموضوع والسور وما تحت التضاد انما هو في الجزئيين من قبل الموضوع وفي الجزئيين من قبل السور والمهملات كالجزئيين والتناقض ضمناه احدهما ان يكون الايجاب كليا والسلب جزئيا كقولنا كل انسان حيوان وليس كل انسان حيوانا والثاني الآخر بالعكس كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الانسان فرس وموضع حرف السلب في المسور هو السور وفي الموجهة هو الجهة وقد عرفت ان سالب الضرورة غير سالب الضروري وسالب الامكان غير سالب الممكن والمتأخرون لما التزموا في تسميته لازم النقيض بالنقيض لزمهم اعتبار شرط زايد وهو اختلاف الجهة في الموجهات والمتضادان يقتسمان الصدق والكذب في مادتي الوجوب والامتناع كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الناس بحيوان وكل انسان حجر ولا شيء منه بحجر واما في مادة الامكان فيكذبان معا كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء منه بكاتب والداخلان تحت التضاد يقتسمان الصدق والكذب ايضا في المادتين ويصدقان في مادة الامكان هذا في المطلقات واما في الموجهات فالاقتسام حاصل في الجميع فان الموجب في كل من الضروري والممكن صادق في مادته والسالب كاذب والمتناقضان يقتسمان

الصدق والكذب في جميع المواد ففي مادة الوجوب الموجب صادق والسالب كاذب
كقولنا كل انسان حيوان وليس بعض الانسان بحيوان او بعض الانسان حيوان
ولا شيء من الانسان بحيوان وفي مادة الامتناع بالعكس كقولنا كل انسان
بطير وليس كل انسان بطير او بعض الانسان بطير ولا شيء منه بطير وفي مادة
الامكان الكلي كاذب والجزئي صادق كقولنا كل انسان كاتب وليس كل انسان
كاتبا او بعض الانسان كاتب ولا شيء منه بكاتب الا ان الاقتسام في الشخصي
قد يكون على التفصيل والتحصيل كما في غيرها وقد لا يكون لا على التفصيل والتحصيل
وذلك لان الصدق والكذب في الشخصيات قد يتعينان كما في مادتي الوجوب
والامتناع وكما في الماضي والحال من مادة الامكان فان الواقع في الماضي
والحال يتعين طرف وقوعه وجودا وعدما ويكون الصادق والكاذب بحسب
المطابقة وعدمها متعينين وان كانا بالقياس الينا لجهلنا به غير متعين وقد
لا يتعينان كما في الامور المستقبلة من مادة الامكان فان الاقتسام في
الصدق والكذب ان كان ولا بد الا انه على غير التحصيل لان تعيين الصدق
والكذب تابع لتعيين الامر وجودا وعدما وهو فيها غير متعين لكن احد النقيضين
في الممكن على الاكثر احرى بالصدق وفي الممكن على الاقل احرى بالكذب واما في

الممكن

الممكن على التساوي فعلى التساوي وثانيها ان الشرطيات ظاهر مما مر وينبغي
ان يفرق بين سالب اللزوم ولازم السلب وكذا بين سالب الاتفاق واتفاق
السلب فان نقيض المتصل اللزومي هو سالب اللزوم لا لازم السلب اذ
يجوز اجتماع الموجب اللزومي مع لازم السلب على الكذب ونقيض المتصل الا
تفاقي هو سالب الاتفاق لا اتفاقي السلب والا لكان النقيضان موجبتين
فنقيض قولنا كلما كان ا ب فج د لزوميا او اتفاقيا قد لا يكون اذا كان ا ب
فج د لا قد يكون اذا كان ا ب لم يكن ج د على ان يكون السلب لازما او موافقا

الكلام في عكس القضية

العكس يطلق ويفهم منه العكس المستوي وقد يفهم
منه عكس النقيض والاول تبديل كل من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي با
لآخر مع بقاء الكيف اعني الايجاب والسلب وبقاء الصدق فالموجبة لا تنعكس
الا جزئية لجواز عموم المحكوم به محمولا او تاليا فان كل انسان حيوان لا ينعكس
كنفسه بل عكسه بعض الحيوان انسان لامتناع صدق الاخص على كل الاعم والسالب
الجزئي لا ينعكس لجواز عموم المحكوم عليه ولا يصح سلب الاعم عن الاخص مثلا يصدق ليس
بعض الحي بانسان ولا يصدق ليس بعض الانسان بحي والتخلف في بعض المواد
كاف في عدم اللزوم بخلاف اللزوم فانه يحتاج الى بيان ينطبق على جميع المواد

واما الجنس الثاني من المطلقات بينعكس السالب الكلي كنفسه اذ لو
صدق لا شيء من ج ب يجب ان يصدق ولا شيء من ب ج والا صدق نقيضه وهو
بعض ب ج فلنفرض ذلك البعض شيئا معينا وليكن د فيكون د بعينه ج و ب
معا فيكون شيء مما هو ج هو ب وذلك الشيء هو د وقد كان ولا شيء مما هو ج ب هذا
خلف قال الشيخ الرئيس ان المحال يلزم لو كان بعض ج ب يناقض ولا شيء
من ج ب لكنهما ربما يجتمعان على الصدق كما اذا كان للشيء خاصة مفارقة تسلب
عنه ويمتنع سلبه عنها ومثل بالانسان والضحاك حين يقال كل انسان ليس
بضاحك ويدعى انه لا ينعكس الى قولنا كل ضاحك ليس بانسان والا فبعض ما هو
ضاحك انسان وبالافتراض بعض الانسان ضاحك فالمحال انما يلزم لو كان هذا
ممتنع الجمع على الصدق مع قولنا كل انسان ليس بضاحك لكنهما يصدقان معا
فالمحال غير لازم واقول بعد ما تقرر ان السالب يسلب ما اوجب كما اوجب من غير
ان يكون في الايجاب حيثية واعتبار لا يكون في السلب لا يبقى لهذا الشك مجال
ولا يصح اجتماع ولا شيء من الانسان بضاحك وبعض الانسان ضاحك
في الصدق وكذا كل انسان نائم وبعض الانسان ليس بنائم وامثال ذلك
مما وهمهم بل الامر على نحو ما مر من خواص المتناقضات فتذكر وينعكس

الموجبتان موجبة جزئية فانه لو صدق كل ج او بعض ج ب فليصدق بعض ب ج
والا صدق ولا شيء من ب ج فيصدق ولا شيء من ج ب ومن الضروريات
ينعكس السالب الكلي الضروري كنفسه فانه لو صدق بالضرورة ولا شيء من ج ب
لصدق بالضرورة ولا شيء من ب ج والا لكان ليس بالضرورة ج مسلوبة عن كل
ب ويصدق اما الموجب الجزئي الضروري وهو بعض ب ج بالضرورة او الموجب
الجزئي الممكن وهو بعض ب ج بالامكان وعلى التقديرين يحتملهما بعد فرض الممكن
واقعا يصدق بعض ب ج فينعكس الى بعض ج ب وهو ينافي الاصل وانما
احتيج الى فرض الوقوع مع ان المطلق يعم الضرورة والامكان لان الامكان
يجامع حيث الفعل والقوة والمطلق يعم الممكن الذي اخرج الى الفعل لا الذي
كان بالامكان المحض كما مر في بحث الجهات ولك ان تعتبر اولا بعض ب ج
بالامكان العام لانه لازم للنقيض ثم تفرضه بالفعل حتى يحصل المطلق و
ينعكس الموجبات جزئيا موجبا ضروريا فانه لو صدق كل ج او بعض ج ب
بالضرورة صدق بعض ب ج بالضرورة والا لصدق ليس بعض ب ج بالضرورة
فاذن اما بالضرورة لا شيء من ب ج او بالامكان كل ب ج ومع الاصل ينتج
امتناع كون الشيء نفسه او امكان سلب الشيء عن نفسه وهو محال ومن الممكنات

لا ينعكس السالب ذهنا و يأتي ايضا ان الموجب الممكن و سالبه متلازمان الكلي للكلي
والجزئي للجزئي فلو انعكس قولنا يمكن ان لا يكون شيء من ج ب الصادق معه
يمكن ان يكون كل ج ب الى قولنا يمكن ان لا يكون شيء من ب ج الصادق معه
يمكن ان يكون كل ب ج يلزم ان تصدق منع قولنا يمكن ان يكون كل ج ب
يمكن ان يكون كل ب ج فالموجب الممكن الكلي ينعكس كليا وقد قلنا ان الموجب
لا ينعكس كليا واما عدم الانعكاس الى الجزئي فيظهر من المواد فانه يصدق لا شيء
من الانسان بابيض بالامكان مع انه يصدق بالضرورة بعض الابيض
ليس بانسان كالثلج والقطن وما ذكره المتاخرون في بيان عدم
الانعكاس وهو انه يجوز سلب وصف ضروري عما يكون ضروري الثبوت له
كالانسان والكاتب غير مسلم لجواز كون الانسان ايضا ممكنا للكاتب
وان لم يتحقق الكاتب دون الانسان دون الانسان بل التحقيق
ان كيفية النسبة في العكس هي كيفية النسبة في الاصل اذا كان
عرضيا فان الكيفية انما يكون بالذات للمعروض لقبول العارض فاذا
غير الترتيب عن مجرى الطبع صارت تلك الكيفية منسوبة الى العارض
بالعرض فان قيل اذا لم يتحقق الكاتب دون الانسان يكون الانسان

ضروريا

ضروريا له قلنا عدم التحقق ليس لان الكاتب يقتضي الانسانية حتى يكون
الانسان ضروريا له بل لعدم تحقق موضوع صالح للكتابة سوى الانسان فان
قيل اليس البيان السابق يجري في انعكاس السالب الكلي بان يقال يصدق
يمكن ان لا يكون شيء من ب ج في عكس يمكن ان لا يكون شيء من ج ب
والا لصدق لا يمكن ان لا يكون شيء من ب ج ويصدق معه مع الاصل
ينتج المحال المذكور قلنا لا لان هذا النقيض جزئي كما لا يخفى والذي يصدق
معه اما الضروري الموجب الجزئي وهو قولنا بالضرورة بعض ب ج
واما الضروري السالب الجزئي وهو قولنا بالضرورة لا يكون بعض
ب ج والدليل انما يتم لو انتظم من انضمام كل منهما قياس الا انه
بانضمام الثاني لا يحصل قياس فلا يتم الدليل ههنا وينعكس الموجب
جزئيا موجبا ممكنا فلو صدق كل ج ا و بعض ج ب بالامكان صدق بعض
ب ج بالامكان والا لصدق ليس يمكن بعض ب ج فيصدق حينئذ بالضرورة
لا يكون شيء من ب ج او يصدق بالضرورة كل ب ج وضم الانضمام
الى الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه وامكان سلب الشيء عن نفسه وما قاله
المتاخرون من ان الموجب الممكن ينعكس الى المطلق وعدم الحفاظ

الجهة لاحتمال ان يكون شيء ضروريا لما هو ممكن له كالانسان والكاتب بالفعل
مما مر وعدم انعكاس سالب الضرورة وسالب الامكان اللذين هما مع
نقيضا الموجب الضروري والموجب الممكن غني عن التعرض واهمال ذكر
الشخصي لعدم الاعتداد به وعكس النقيض هو تبديل كل من الطرفين
بنقيض الآخر بمعنى السلب لا العدول كما توهم طائفة مع بقاء الكيف والصدق
وحكم الموجبات الكلية ههنا حكم السوالب الكلية في المستوي وبالعكس
وينعكس الجزئي ههنا مطلقا فانه لو صدق كل ج ب صدق كلما ليس ب
ليس ج والا فبعض ما ليس ب ج فان النقيض وهو ليس كلما
ليس ب ليس ج سلب السلب وسلب السلب ايجاب وينعكس الى
بعض ج ليس ب هذا خلف ولو صدق لا شيء من الناس بحجارة لزمه
بعض ما ليس بحجارة هو انسان والا فلا شيء مما ليس بحجارة انسان فلا
شيء من الناس ليس بحجارة هذا خلف واذا قلنا بعض ج ب يلزمه بعض
ما ليس ب ليس ج لانه توجد امور خارجة عن ج و ب واذا قلنا ليس
كل ج ب فليس كلما ليس ب ليس ج والا لكان كلما ليس ب ليس
ج فكل ج ب هذا خلف ودليل التخلف ههنا هو دليل التخلف ثمة

والشرطي المتصل يشارك الحملي فيما مر الا من قبل الجهة اذ لا جهة
للشرطي وبيانه سهل ولا مدخل للعكس في المنفصل لعدم تمايز اجزائه
بالطبع فان المقدم انما يتميز عن التالي في كونه مقدما وكون التالي تاليا
بالوضع وانما اخترنا الاجمال في امر عكس النقيض وعكس الشرطي لقلة الحاجة
بهما ولذلك لم يتعرض اكثر الاصحاب **الجزء الثاني في انولوطيقي الاول**
اي القياس وفيه ثلثة فصول **الفصل الاول** اورد المعلم الاول ارسطو
ههنا قبل النظر في القياس حد المقدمة والحد والقياس والكامل منه
وغير الكامل والمقول على الكل والمقول على البعض والمقول ولا على واحد
والمقول ولا على بعض وبالجملة حد محمول القضايا وذوات السور ومباحث
العكوس وقد الحقنا مباحث العكوس بمباحث القضايا فلنذكر
الحدود ونقول المقدمة على ما ذكره الشيخ هي القضية التي جعلت جزء حجة
قياسا كان او استقراء او تمثيلا وقال بعضهم انها جزء قياس وقول الشيخ في
الاشارات بعد ذكر مصطلحه ان المقدمة قضية صارت جزء قياس او حجة
اشارة الى هذا الخلاف واما المعلم الاول فقد اعتبر بدل القضية حدا ما واحترز عن
القضية الشخصية بالتقسيم الى الاقسام الثلثة حيث قال المقدمة قول موجب شيئا

لشیئ او سالب شیئا عن شیئ وینقسم الی الکلیة والجزئیة والمهملة و
لم یعتبر کونها جزءا بل اعتبر کونها متوقفا علیها فی الجملة وبهذا القدر
لا یحتاج الی التصریح به ولا الی تاخیر حد المقدمة عن حد القیاس وا
لمتاخرون لما اعتبروا کونها جزءا للقیاس لزمهم الامران والحد ما ینحل
الیه المقدمة من المحکوم علیه والمحکوم به والقیاس قول مرکب متی سلم ما
اورد فیه لزم لذاته قول اخر اضطرارا والمراد بالقول القول الجازم وهو
شامل للاقوال الجازمة البسیطة والمرکبة والقول المرکب هو القیاس و
الاستقراء والتمثیل والقضیة الشرطیة وقولنا مرکب احتراز عن البسیط
سواء لزم عنه قول کالمقدم فان التالی لازم عنه کالمستلزم لعکسه ام
لم یلزم وانما قلنا متی سلم ما اورد فیه اذ لیس من شرط القیاس ان
یکون ما اورد فیه مسلما بل من شرطه کونه بحیث اذا سلم ما اورد فیه
لزم عنه قول آخر فیدخل فی الحد کل قیاس حتی الشعری فان القیاس
الشعری وان لم یحاول التصدیق بل التخییل لکن یظهر ارادة التصدیق
ویستعمل مقدماته علی انها مسلمة والقضیة الشرطیة باعتبار استلزام
اجزائها تخرج بهذا القید فان اجزائها لا تحتمل التسلیم لوجود المانع

اعنی ادوات الشرط والعناد ونسبة الاحتراز عنها الی هذا القید مع ان
قید قول آخر یحترز عنها وعن غیرها کالمستوف صوب بل الصواب ان اللفظ
اذا صلح للاحتراز عن امر فلا جرم یقع الاحتراز ولا معنی للاحتراز عن ذلک
الامر بعد ذلک وقولنا یلزم عنه احتراز عن الاستقراء والتمثیل فان مقدمتهما
وان سلمت لا یلزم عنهما شیئ نعم یحصل منهما الظن بشیئ وهذا القید
یشمل ما یلزم لزوما بینا کما فی القیاسات الکاملة وما یلزم لزوما غیر
بین کما فی غیرها وقولنا لذاته احتراز عما یلزم عنه قول بواسطة مقدمة
محذوفة اورد بدلها عکس نقیضها کقولنا الجسم مؤلف وکل ما لیس بحادث
لیس بمؤلف فانه ینتج قولنا الجسم حادث بواسطة عکس نقیض المقدمة
الثانیة او لم یورد بدلها مثل قیاس المساواة کقولنا آ مساو لب
وب مساو لج ینتج آ مساو لج بواسطة مقدمة محذوفة وهی قولنا
مساوی المساوی مساو وکذا قولنا الدرة فی الحقة والحقة فی البیت
وغیر ذلک من النظایر ولیس المراد بهذا القید ان لا یکون واسطة اصلا
والا لخرج القیاسات الغیر الکاملة لانها تبین بالعکس المستوی
فسقط نظر المحقق الطوسی وهو ان القیاس الذی یکون صغراه سالبة

قوة الموجبة كما يأتي يخرج عن هذا القيد وضمير لوازمه راجع الى القول لا الى الموصول
لان القول الآخر لا يلزم عن المقدمات كيف ما كانت بل عنها وعن التأليف
فتدبر وقولنا قول آخر احتراز عن كون المركب قياسا بالنسبة الى اجزائه
لاستلزام الكل للاجزاء وقوله اضطرارا احتراز عن الاقوال التي يلزم
عنها قول في بعض المواد دون بعض كما لو قلنا لا شيء من الفرس بانسان
وكل انسان ناطق فانه يلزم عنه لا شيء من الفرس بناطق لكنه ليس
بضروري اذ لو بدلنا المقدمة الثانية بقولنا وكل انسان حيوان لم يلزم
واعلم انا لا نشترط كون اللازم ضروريا بل كون اللزوم ضروريا وفرق
بينهما والقياس كامل وغير كامل والكامل هو الذي لا يحتاج في الانتاج
الى احتجاج وغير الكامل بخلافه والمقول على الكل ما يحمل على كل واحد واحد
مما صدق عليه الموضوع فمعنى قولنا كل ج ب ان كل ما صدق عليه ج الجزئيات
الشخصية ان كان ج نوعا او فصلا او خاصة والجزئيات الشخصية والنوعية
ان كان ج جنسا او فصلا او عرضا عاما فهو موصوف بب حتى يكون معنى
قولنا كل حيوان جسم اذا اردنا معنى المقول على الكل كل نوع وشخص جسم
والمقول ولا على واحد هو المحمول المسلوب عن كل واحد واحد من الموضوعات

بالموضوع

بالموضوع لمثل ما عرفت ويعرف المحمول الجزئي على قياس الكلي ويحصل بهذه
الحدود ان الكلي المستعمل في باب القياس اخص مما مر في القضايا لان المعتبر
في هذا الكلي صدق المحمول على جميع ما يتصف بالموضوع بحيث لا يشذ فرد شخصي
واما الكلي مطلق فلا يتوقف على هذا الجواز حصول الكلية بصدق المحمول على
جميع الافراد النوعية مع خروج بعض الافراد الشخصية عن الحكم فلهذا كان
المقول على الكل اخص من محمول الكلي في باب القضايا فالكلي ههنا اخص
من هناك وهذا هو المراد من كلام المعلم الاول في حق هذه المحمولات و
ليس مراده تحقيق المحصورات اذ معنى الكلية والجزئية ينجلي غاية الظهور
من بحث الاسوار لا حاجة له الى التحقيق والمتأخرون لما ظنوا ذلك صرفوا
الكلام عن مواضعه واضطروا في توجيهه ثم الاهم ههنا هو ان يبين ما هو
شرط المقول على الكل في الاقوال الثلث اعني المطلق والضروري والممكن
فانه قد اضطربت فيه الآراء فنقول ان صدق المحمول يختلف في المواد بحسب حال
الموضوع فانه في كثير من المواد يصدق على ما هو بالفعل فقط كقولنا كل
ابيض متفرق للبصر بالاطلاق او بالضرورة وقولنا كل نائم متحرك بالاطلاق
او بالضرورة وكقولنا كل انسان كاتب بالامكان وفي كثير من المواد يصدق

على ما هو بالفعل او بالقوة كقولنا في المطلق والضروري كل متحرك جسم
مطلقا او مقيدا بالضرورة وفي الممكن كل كاتب ضاحك بالامكان وبالجملة
ان الوصف الذي يوصف الموضوع به ويوضع معه قد يكون بالفعل
ضروريا او ممكنا وقد يكون بالامكان المحتمل للقوة والفعل الغير الضروري
ولما كان الصدق بحسب المواد غير معتبر لكونه مختلفا غير منضبط فاحتيج الى
قانون يرجع اليه في معرفة الصدق في كل مادة فنظن ابو نصر الفارابي
من كلام ارسطو ان ذلك القانون هو ان يصدق المحمول بالاطلاق او با
لضرورة او بالامكان على ما هو موصوف بالوصف الموضوعي بالفعل او با
لضرورة او بالامكان وبالجملة ذهب الفارابي الى ان المراد بالموضوع
في كل قضية هو كل ما يصح ان يوصف به من الافراد الفعلية والامكانية
المحضة وما اشتهر ان صدق وصف الموضوع على ذاته في القضايا المعتبرة في
العلوم بالامكان عند الفارابي بمعنى انه اشترط صدق الوصف على الذات
ولو كان بالامكان المحض فهو خطأ بل هو اشترط الصدق فعلا وقوة
معا بمعنى اعتبار الافراد الفعلية والامكانية جميعا كما قررنا واراد الامكان
العام بعيدة من كلامه كما ستعرف في مقامه ونقل الفارابي عن الاسكندر

انه ذ

انه ذهب الى ان المراد بالموضوع في كل قول كل ما يوصف به بالفعل فابطل
الشيخ الرئيس راي الفارابي فانه اذا اطلق الاسود لا يفهم منه الا ما هو اسود
بالفعل واختار مذهب الاسكندر من جهة اعتبار فعلية الموضوع في
كل قول وخالفه في تخصيص موضوع الفعليات بالفعلية الخارجية
فقط قال في الشفاء هؤلاء القوم يجعلون الموضوع في القضايا با الفعلية
كل ما هو ج بالفعل مما في الحال او في الماضي فلا يكون مما هو عند العقل
وحده ج او ما سيكون ج في المستقبل او ما يمكن ان ج داخلا فيه ثم
اذا حكموا عليه بانه ب مطلقا فقد ارادوا انه موصوف بب في وقت
وجوده ذلك وهذا المذهب سخيف قد ذكر فساده المعلم الاول و
ذلك لان ما يوجد ج وقتا هو بعض ما ج لا كله انتهى ثم قال بل يعني
بقولنا كل ج ب بالاطلاق او بالضرورة او بالامكان ان الموصوفات
بج بالفعل على وجه يعم المفروض الذهني والموجود الخارجي فهو ب
ولا نشترط فيه التخصيص باحدهما اقول وهذا الذي ذهب اليه الشيخ
الى مذهب الفارابي ولا فرق الا بمجرد المفهوم والاعتبار مثلا اذا
قلنا كل ابيض كذا دخل فيه ما هو ابيض بالقوة مطلقا عند الفارابي

وبشرط ان يعرضه العقل ايضا عند الشيخ فالقول باختلاف الاحكام بناء
على المذهبين سهو بين اذا عرفت هذا فاعلم ان مذهب الفارابي مدخول لما
ذكره الشيخ فانه غير مسلم بل الوجدان يشهد بموافقة العرف ولا لما ذكره
المحقق الطوسي من لزوم صدق الانسان على النطفة فانه مغالطة
باشتراك الاسم الامكان اذ لو اراد الامكان الذاتي الخاص فبطلانه ظاهر
لصدق قولنا لا شيء من النطفة بانسان بالضرورة ولو اراد الامكان
الاستعدادي فهو ليس بوارد على الفارابي لان مراده الامكان الذاتي و
الامكان الذاتي لا يجامع القوة التي هي قوة تغير الذات الآن يراد
الامكان الذاتي البعيد الذي ليس بامكان حقيقي بل بوجهين آخرين احدهما
انه خلاف ما صرح به المعلم الاول في بحث تأليف القياس من الضروري حيث
قال ان المحمول على الكل في المطلق والضروري واحد فانه يشعر بمغايرة الكلي
فيهما مع الكلي في الممكن والثاني انه لا فائدة في اشتراط امر لا يوجد في جميع
ما يشترط فيه فان في كثير من المواد كما عرفت لا يصدق المحمول الا على ما هو
موضوع بالفعل هذا هو حال ما قال الفارابي واما التي تكون بفعلية الموضوع في
جميع القضايا فيلزم عليهم كون المؤلف من الممكنين غير بين الانتاج مع

انه

انه يأباه الفهم السليم والذي ذهب اليه المعلم الاول لا هذا ولا ذاك
بل المعتبر عنده في المطلق والضروري هو صدق الوصف على الذات
بالفعل اذ الامر العام الذي يصلح ان يكون قانونا فيهما هو فعلية الموضوع
فانه متى صدق المحمول على ما هو بالقوة والفعل كقولنا كل متحرك جسم صدق
على ما هو بالفعل ولا عكس كقولنا كل ماش متحرك واما الامر العام الذي
هو القانون عنده في الممكن فهو ما ذهب اليه الفارابي اعني صدق وصف
الموضوع على ذاته بالفعل والقوة فاحفظ والقياس لا بد فيه من فانه لا
محالة مناسب للمطلوب والمقدمة الواحدة ان لم تكن مناسبة له لم تكن
قياسا وان كانت مناسبة فاما ان يكون مشاركة له في كلا حديه وهو باطل
اذ هي حينئذ عين المطلوب او في احدهما فلا يكون ايضا قياسا لانه حينئذ
لا ينتج المطلوب فلا بد من مقدمة اخرى فنقول القياس اما اقتراني او
استثنائي او مركب منهما لانه اما ان تشارك المقدمتان المطلوب من غير
ان تشتركا فلا يكون حينئذ قياس ايضا لان المؤلف غير مفيد للمطلوب
واما ان تشاركا المطلوب وتشتركا وهو المسمى بالاقتراني لاشتراك
المقدمتين في حدود واما ان تشتركا فقط وهو المسمى بالاستثنائي لاشتماله

على كلمة الاستثناء كما ستعرف والمركب منهما يسمى بالخلف والاقتراني انما
يتألف من الحمليات كما سيتضح فيما بعد واذا تقرر ان مقدمتي الاقتراني
تشتركان وتشاركان المطلوب فيوجد فيه حد مشترك مكرر يسمى الحد
الاوسط لانه واسطة بين حدي المطلوب بها يتبين الحكم باحدهما
على الآخر ويوجد لكل واحدة من المقدمتين حد يخصها فان كان موضوع
المطلوب يسمى الاصغر لكونه جزئيا تحت الاوسط في الترتيب الطبيعي
عند اقتناص الحكم الايجابي ويسمى المقدمة المشتملة عليه صغرى وان
كان محمول المطلوب يسمى الاكبر لكونه كليا فوق الاوسط في ذلك الترتيب
ويسمى المقدمة المشتملة عليه كبرى ويسمى اقتران الاوسط مع الحدين شكلا
واقتران الصغرى بالكبرى بحسب الايجاب والسلب والجزئية والكلية قرينة
وضربا وهذه المصطلحات مختصة بالاقتراني والقول اللازم نتيجة
ومطلوبا وهذا عام والاوسط ان كان محمول الصغرى وموضوع
الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولهما فهو الشكل الثاني وان كان
موضوعهما فهو الشكل الثالث واما وجه الترتيب فهو ان الذي سماه
ارسطو شكلا اولا وارد على النظم الطبيعي لان انتقال الذهن فيه من

موضوع

موضوع المطلوب الى الوسط ومنه الى المحمول وهو انتقال طبيعي
يتلقاه الطبع السليم بالقبول وكامل لا يحتاج الى فكر وروية ومنتج
للمطالب الاربعة وان الشكلين الاخيرين يرجعان اليه ويتلوه الثاني
في الشرف لانه يوافق الاول في اشرف المقدمتين وهي الصغرى لاشتمالها
على الاصغر اعني الموضوع الذي يطلب لاجله المحمول ولكونه منتجا للكلي
الذي هو اشرف وان كان سلبا من الجزئي وان كان ايجابا لان الكلي انفع
في العلوم وادخل تحت الضبط ثم الثالث والثاني والثالث قريبان
من الطبع واما عكس الاول فمخالف له في المقدمتين فهو في غاية البعد
عن الطبع فلذلك اسقطه ارسطو مطلقا اعني عن القسمة والاعتبار
واسقطه الفارابي والشيخ عن الاعتبار دون القسمة واذ يمكن وقوع كل
من المسورات في كل مقدمة والمهمل في حكم الجزئي فضروب كل شكل
ستة عشر وهي الحاصلة من ضرب الاربعة في نفسها لكن بعضها ينتج
ويكون قياسا وبعضها لا ينتج ويسمى عقيما وللانتاج شرائط بحسب
الكيفية والكمية بعضها يعم الاشكال وبعضها يخص بعضها والعام
اثنان بهما انه لا قياس عن سالبتين لا بلزم احدهما موجب ولا عن جزئيتين

وكذا الحاصل بكل شكل فشرط الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى لان
الصغرى لو كانت سالبة لم يندرج الاصغر في الاوسط فلا يجب تعدى
الحكم بالاكبر من الاوسط الى الاصغر كما تقول لا شيء من الانسان بفرس
وكل فرس حيوان لا ينتج السلب وقلنا وكل فرس صاهل لم ينتج الايجاب
ولو كانت الكبرى جزئية جاز ان يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير المحكوم به
على الاصغر كما تقول كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس واذا اختلفت
النتيجة في الصورة الواحدة فلا انتاج في المادة المجهولة فلا يكون قياس و
باعتبار هذين الشرطين سقط من الضرب ستة عشر اثنا عشر وهي الصغرى
السالبة كلية وجزئية مع المسورات الاربع وتلك ثمانية والكبرى الجزئية
موجبة وسالبة مع الموجبتين وهذه اربعة فبقي اربعة منتجة للاربع و
شرط الثاني اختلاف المقدمتين كيفا وكلية الكبرى اذ لو اتفقتا لم يعرف
حال حدى النتيجة تقول كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فالحق هو
الايجاب ولو قلنا في الكبرى وكل فرس حيوان فالحق هو السلب وكذلك
تقول لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر ينتج الايجاب
ولو قلنا ولا شيء من الفرس بحجر ينتج السلب ولو كانت الكبرى جزئية فكذلك

مثاله يصدق كل انسان ناطق وليس كل حيوان بناطق والحق هو الايجاب
ولو قلنا في الكبرى وليس كل حجر بناطق كان الحق السلب ويصدق لا شيء
من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا في
الكبرى وبعض الصاهل فرس كان الحق السلب وبهذين سقط المقدمتان
المتفقتان بالسلب والايجاب كلية وجزئية المختلفتان في الكم وهي ثمانية
الضرب والمقدمتان المختلفتان كيفا مع جزئية الكبرى وهي اربعة فبقي
المنتج اربعة ينتج السلب وشرط الثالث ايجاب الصغرى وكلية احدى
المقدمتين اذ لو لم يكن الصغرى موجبة حصل الاختلاف الموجب للعقم وهو
توافق الطرفين تارة وتباينهما اخرى اما التوافق فانه يصدق لا شيء من
الانسان بفرس ولا شيء من الانسان بصاهل والحق كل فرس صاهل واما التباين
فكما لو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شيء من الانسان بجماد فانه ينتج السلب ولو لم يكن
احدهما كلية لم يعرف ايضا هل الجزء الآخر من المحكوم عليهما من الاوسط او افترق
فيحصل الاختلاف الموجب للعقم اما التوافق فكما يصدق قولنا بعض الحيوان
انسان وبعضه ناطق واما التباين فكما لو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان فرس
ففي النوع الاولى اتحدا في الوسط وفي الثانية افترق وسقط بهذين الشرطين

الصغريات السوالب مع ايه كبرى اتفقت وهى ثمانية والجزئيتان
مع ايجاب الصغرى وهو ضربان فبقى ستة ينتج الجزئى وهذا القدر اعنى
دليل التخلف كاف فى عدم القياسية واما القياسية فيحتاج لو لم يكن
بينة الى بيان اللزوم واما الشرط الثالث الذى ذكره المتأخرون فى الشكل
الاول والثالث وهو فعلية الصغرى فسقط لما ستعرف فى الاختلاط
ولنذكر التاليف القياسى من صنف صنف فى شكل شكل ومن بسطوه
ونبتدئ بالقول فى التاليف من المطلقات لانه ابسط الشكل الاول
فالضرب الاول منه مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبا كقولنا كل انسان
حيوان وكل حيوان حساس ينتج كل انسان حساس والثانى من صغرى
موجبة كلية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبا كليا والثالث من صغرى موجبة
جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج موجبا جزئيا الرابع من صغرى موجبة جزئية
وكبرى سالبة كلية ينتج سالبا جزئيا والامثلة واضحة وما نطق القدماء
من ان الثلثة الاول من هذه الضروب ينتج نتيجتين وهو المطلوب و
عكسه غلط وذلك لان المقصود منهما تعديد اصناف النتايج بالذات لا التى
بالقصد الثانى ولذا اعرض عنها المعلم الاول واما ترتيب هذه الضروب

هذا الترتيب تقديما للاشرف او لما ينتج الاشرف على غيره وقد اورد
ههنا شك وهو ان الاستدلال بهذا الشكل دورى فاسد فضلا عن
ان يكون بينا لان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بكلية الكبرى والعلم بها
انما يحصل لو علم ثبوت الحكم بالاكبر لكل واحد من افراد الاوسط التى
من جملتها الاصغر فيكون العلم بالكلية موقوفا على العلم بثبوت الاكبر او
سلبه للاصغر او عنه الذى هو عين النتيجة فلو استفيد العلم بالنتيجة من
العلم بالكبرى لزم الدور واجاب الشيخ بان الحكم يختلف باختلاف
اوصاف الموضوع حتى يكون معلوما بحسب وصف مجهولا بحسب وصف
آخر ~~ولا استحالة فى ذلك مثلا~~ فيستفاد العلم بالحكم باعتبار وصف من
العلم به باعتبار وصف آخر ولا استحالة فى ذلك مثلا اذا قلنا كل
انسان حيوان وكل حيوان جسم فالمطلوب المحصول هو الحكم
بالاكبر الذى هو الجسم على ذات الاصغر من حيث انه انسان والمعلوم
فى الكبرى هو ثبوت الحكم بالاكبر لذات الاصغر من حيث هو من افراد
الاوسط الذى هو الحيوان اذ لا امتناع فى توقف الاول على الثانى
الشكل الثانى فالضرب الاول من كليتين صغراهما موجبة ينتج سالبا.

كليا كقولنا كل انسان ضاحك ولا شيء من الفرس بضاحك ينتج لا
شيء من الانسان بفرس وتبيين اللزوم بعكس الكبرى ليرجع الى
الضرب الثاني من الشكل الاول الثاني من كليتين صغراهما سالبة ينتج
سالبة كلية كقولنا لا شيء من الفرس بضاحك وكل انسان ضاحك
ينتج لا شيء من الفرس بانسان ويظهر بيننا بعكس الصغرى وجعلها
كبرى وعكس النتيجة الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة
كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان ضاحك ولا شيء من الفرس
بضاحك ينتج بعض الحيوان ليس بفرس ويظهر بيننا بعكس الكبرى فيرجع
الى رابع الشكل الاول الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة
كلية ينتج سالبا جزئيا كقولنا بعض الحيوان ليس بضاحك وكل انسان
ضاحك فبعض الحيوان ليس بانسان وهذا لا يظهر بالعكس لان كبراه
تنعكس الى الجزئية ولا قياس عن جزئيتين وصغراه لا تنعكس وبينه ارسطو
بالخلف وهو انه ان لم يصدق بعض ليس بانسان صدق نقيضه
وهو كل حيوان انسان ونضم الى الكبرى ينتج في الضرب الاول من
الشكل الاول ما يناقض الصغرى هذا خلف محال وما لزم عنه المحال

محال

محال فنقيضه صادق وهو النتيجة واما وضعت الضروب في تلك المراتب
لان الضربين الاولين اشرف من الاخرين ذاتا ونتيجة والضرب الاول
والثالث اشرف من الثاني والرابع لاشتمالهما على الصغرى الشكل
الاول **الشكل الثالث** فالضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج
موجبا جزئيا كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض
الحيوان ناطق ~~ينتج بعض الحيوان~~ ويتبين بعكس الصغرى ليرجع الى الثالث
من الاول ولا ينتج كليا لاحتمال كون الاصغر جنسا للاوسط والاكبر فصله
كما في هذا المثال وقد استعان المعلم الاول في هذا الضرب بدليل الافتراض
ايضا ونحن في جميع المواضع نقتصر بما هو اسهل فلا نستعمل الخلف ما امكن العكس او
ولا الافتراض ما امكن الخلف الثاني من كليتين كبراهما سالبة ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس
وبهذا بعكس الصغرى فيرجع الى رابع الشكل الاول ولا ينتج كليا لاحتمال كون
الاصغر جنسا للحد الآخرين كهذا المثال واذا لم ينتج هذان الضربان اللذان
اخص من البواقي كليا لم ينتج البواقي الثالث من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة
جزئية ينتج موجبا جزئيا كقولنا بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فبعض الانسان

جسم وتبيين بعكس الصغرى كالاول الرابع من كبرى موجبة جزئية وصغرى
موجبة كلية ينتج موجبا جزئيا كقولنا كل حيوان حساس وبعض الحيوان انسان
ينتج بعض الحساس انسان ويتبين بعكس الكبرى وجعله صغرى وعكس النتيجة
الخامس من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل
حيوان حساس وليس كل حيوان بانسان فليس كل حساس بانسان ويتبين
بالخلف فانه ان لم يصدق كل حساس ليس بانسان صدق نقيضه وهو كل حساس
انسان ويضم الى الصغرى ينتج ما يناقض الكبرى الصادقة فيكون محالا وانما لزم
من فرض نقيض المطلوب صادقا لان الصغرى المفروضة الصدق ولان القياس
الكامل فيكون المطلوب صادقا السادس من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة
جزئية ينتج سالبا جزئيا كقولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر
فبعض الحيوان ليس بحجر ويتبين بعكس الصغرى ووجه ترتيب الضروب ظاهر واعلم ان
الشكلان الثاني اى حه الى البيان اما بالعكس او بالخلف او بالافتراض وفي الرجوع
الى الشكل الاول فان الكلي من الشكل الثاني الى الاول والجزئي الى الجزئي وجميع
ضروب الشكل الثالث الى الجزئي ويمكن رجوع الجزئي من الشكل الاول الى الكلي
من الشكل الثاني بالخلف بان يقول في الموجب اذا صدق بعض ج ب وكل

بشتركان صح

يرجع الجزئي الكلي من الشكل صح

ب ا صدق بعض ج ا والا صدق لا شيء من ج ا فيضم الى الكبرى المفروضة
ينتج في الشكل الثاني لا شيء من ج ب وينا قض الصغرى هذا خلف
وكذلك يتبين السالب بالكلي والجزئي من الشكل الثاني فتبين ان الضربين الاولين
من الشكل الاول اكمل وان كان الباقيان كاملين ايضا القول في التاليف
من الضروريات هذا التاليف قريب من التاليف السابق فان المشترط ههنا
المشترط هناك وكذا عدد المنتج ههنا هو عدد ذلك وكذلك معنى الكلي فيهما
واحد وهو ان يقع المحمول على كل ما هو الموضوع بالفعل والدليل ايضا مشترك
الا في الرابع من الشكل الثاني والخامس من الشكل الثالث فان انتاجهما هناك
يظهر بالخلف وهو لا يجري فيهما ههنا فان احدى مقدمتي الخلف ههنا هو الضروري
او الممكن ولم يتبين حكمه بل بيانهما ههنا بالافتراض بان نفرض البعض المسلوب
عنه الاوسط في الشكل الثاني والمسلوب عنه الاكبر في الشكل الثالث شيئا معينا فيكون
المحمول مسلوبا عن جميعه فيرجع الى ما ينتج المطلوب من ذلك الشكل فنقول في
لو صدق صح
الشكل الثاني مثلا ليس كل ج ب بالضرورة وكل ا ب بالضرورة فبعض
ج ليس ا بالضرورة فانا نفرض الجيم وهو البعض من الاصغر الذي ليس با و
شيئا معينا ونسميه باسم وليكن د فيكون لا شيء من ذلك المسمى اعني د با و

اعني ب بالضرورة حتى صدق لا شيء من د ب بالضرورة والكبرى
كل ا كبر اوسط بالضرورة فيصير الضرب الثاني من هذا الشكل فينتج ما بالضرورة
لا شيء من ذلك المسمى باكبر اعني لا شيء من د ا بالضرورة وهو المطلوب
لان د هو بعض ج وفي الشكل الثالث مثلا لو صدق كل ج ب
بالضرورة وليس كل ج ا بالضرورة نفرض البعض من الاوسط الذي
ليس باكبر اعني ج الذي ليس ا شيئا معينا ونسميناه باسم وليكن د
فيكون لا شيء من ذلك المسمى باكبر اعني لا شيء من د ا بالضرورة
وكل من ذلك المسمى اصغر اعني كل د ب بالضرورة لان د بعض من ج
فينتج من ثاني هذا الشكل ليس بعض ب ا بالضرورة وهو المط القول
في اختلاط الوجودي والضروري قرائن كل شكل ههنا ضعف ما كان من
صنف واحد ففي الشكل الاول يكون النتيجة تابعة للكبرى فالضرب الاول من
كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج موجبة كلية
ضرورية الثاني من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية
ضرورية ينتج موجبة كلية وجودية الثالث من كبرى سالبة كلية
ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة كلية ضرورية الرابع

من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج
سالبة كلية وجودية الخامس من كبرى موجبة كلية ضرورية و
صغرى موجبة جزئية وجودية ينتج موجبة جزئية ضرورية السادس
من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج
موجبة جزئية وجودية السابع من كبرى سالبة كلية ضرورية
وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية ضرورية الثامن
من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج
سالبة جزئية وجودية وجميع هذه الضروب تامة كاملة من قبل ان
الاصغر بعض الاوسط اذ الصغرى في هذا الشكل موجبة واذا حمل
شيء على الكل بجهة فهو محمول على البعض بتلك الجهة وثاوفرسطس
واوديمس من قدماء المشائين وثامسطيوس من متاخريهم
يرون ان النتيجة في جميع هذه الضروب تابعة لاخس الجهتين اعني
الاطلاق كالحال في الايجاب والسلب والكلية والجزئية و
هذا بين البطلان فان النتيجة لا تتبع السالبة من حيث انها اخس
بل من حيث انها سالبة واقوى ما يتمسكون به هو انه قد يوجد الموجود

كبرى ضرورية وصغرى ما ينتج المطلق كقولنا كل انسان ماش وكل ماش
متحرك بالضرورة فانه ينتج كل انسان متحرك واجاب الفارابي
عن ذلك بان سبب كون النتيجة في مثل هذا مطلقة انه لم يوجد في
هذه المقدمة الضرورية الكلية التي يستعملها ارسطو على العموم في
كتاب القياس وهي ان يحمل المحمول على كل ما يوصف بالموضوع بالايجاب
بالفعل او بالضرورة او بالامكان اقول وانت خبير بان كلام
الفارابي في هذا الجواب حجة على المتأخرين وحجة عليه بنفسه اما
الاول فلانه صريح في انه لم يقتصر في صدق وصف الموضوع على ذاته
بالامكان العام كما ظنه المتأخرون اذ لو اقتصر به لم ينطق بهذا الجواب
فان الامكان العام يتحقق في ضمن الفعلية واما الثاني فلانه اذا لم يوجد
ما ذهب اليه من كون الموضوع بالفعل والقوة معا في جميع المواد فلا فائدة في
هذا الاشتراط اذ لم يحصل منه قانون يرجع اليه ثم بعض شارحي كلام
ارسطو رد جواب الفارابي بهذا واجاب هو بان وجه التغليط
في ذلك ان الماشي ليس هو متحركا بالاضطرار من جهة ما هو انسان وانما
هو من جهة ما هو ماش فاذا اشترط هذا الشرط ما اخذ في المقدمة الكبرى في

ال ح
النتيجة كانت ضرورية وهو كل انسان متحرك بالاضطرار من جهة ما هو ماش
وهذا كاذب والجواب هو ان سبب كون النتيجة مطلقة في مثل هذا
المثال هو كذب الصغرى وخصوصية التأليف اذ قد مر ان المطلق
الكلي كاذب في مادة الامكان وكون الماشي للانسان انما هو بالامكان
وهو ظاهر وبناء القوانين انما هو على الصدق لا مطلقا ولو فرض صدق
المقدمتين في المثال المذكور ينتج الضرورة لا محالة وعدم الانتاج
للكذب لا ينافي القانون الشكل الثاني القانون فيه انه ان كانت
المقدمة السالبة ضرورية فالنتيجة ضرورية والا فوجودية فالضرب الاول
من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة
كلية ضرورية بعكس الكبرى كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب بالضرورة
الثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج
سالبة كلية وجودية بعكس الكبرى الثالث من كبرى موجبة كلية
ضرورية وصغرى سالبة كلية وجودية ينتج سالبة كلية وجودية بعكس
الصغرى وجعلها كبرى وعكس النتيجة الرابع من كبرى موجبة كلية
وجودية وصغرى سالبة كلية ضرورية ينتج سالبة كلية ضرورية بعكس

الصغرى وجعلها كبرى وعكس النتيجة الخامس من كبرى سالبة كلية ضرورية
وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية ضرورية بعكس
الكبرى السادس من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية
ضرورية ينتج سالبة جزئية وجودية بعكس الكبرى السابع من كبرى
موجبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية
وجودية بالخلف كما تقول مثلا لو صدق ليس بعض ج ب وكل
ا ب بالضرورة فليس بعض ج ا والا لصدق كل ج ا فيضم الى
الكبرى فينتج ما ينافي الصغرى واما انها ليست ضرورية فيعلم من المواد
مثل ليس بعض الابيض حيوانا وكل انسان حيوان بالضرورة الثامن من
كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ضرورية ينتج سالبة جزئية
ضرورية على قول بعض القدماء واما المعلم الاول فيعتقد ان النتيجة في هذا
الضرب وجودية ويتبين بالحدود الثابتة الشكل الثالث ضروبه
اثنا عشر ضربا الاول من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية
وجودية ينتج موجبة جزئية ضرورية بعكس الصغرى الثاني من كبرى موجبة
كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج موجبة جزئية ضرورية

بعكس الكبرى والنتيجة الثالث من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى
موجبة كلية موجبة وجودية ينتج سالبة جزئية ضرورية بعكس الصغرى الرابع
من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج سالبة جزئية
وجودية بعكس الصغرى الخامس من كبرى موجبة جزئية ضرورية وصغرى
موجبة كلية وجودية ينتج موجبة جزئية وجودية بعكس الكبرى والنتيجة
السادس من كبرى موجبة جزئية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية
ينتج موجبة جزئية ضرورية بعكس الكبرى والنتيجة السابع من كبرى موجبة
كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج موجبة جزئية ضرورية
بعكس الصغرى الثامن من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية
ضرورية ينتج موجبة جزئية وجودية بعكس الصغرى التاسع من كبرى سالبة
جزئية جزئية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية
وجودية وهذا يتضح بالحدود التي هي اليقظان والحي والانسان والحد
الاوسط الحي العاشر من كبرى سالبة جزئية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية
ينتج سالبة جزئية ضرورية وجودية وهذا ايضا يتبين بالحدود الثابتة الحادي
عشر من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة

وبعض [illegible] تنفصل كل حي [illegible] ينتج
بعكس [illegible] بالضرورة
الكلي ليس بحيوان بالامكان
بعض المنفصل ليس بحيوان

جزئية ضرورية لعكس الصغرى الثاني عشر من كبرى سالبة كلية وصغرى وجودية
موجبة جزئية ضرورية ينتج سالبة جزئية ~~ضرورية ينتج سالبة جزئية~~
وجودية لعكس الصغرى **اقول** في التأليف من الممكنات الممكن
يقال بالاشتراك على معان والذي كلامنا فيه كما اشرنا في بحث القضايا
هو الذي ليس بضروري سواء كان بالفعل او بالقوة وخاصية هذا المعنى
انه لا يلزم من فرض وجوده او عدمه محال وقد يسمى بالامكان الخاص ويخص
المقدمات الممكنة ان الموجبة والسالبة متلازمان كما رسمنا في الموجهات
واعني بالسالبة السالبة الممكنة لا سالبة الممكن لانها نقيض الموجبة
ووجه التلازم ظاهر فان الممكن ما ليس بضروري فما يمكن ان يوجد يمكن ان لا
يوجد وما يمكن ان لا يوجد يمكن ان يوجد اذ ليس بضروري ان لا يوجد وسمى
المعلم الاول هذا اللزوم عكسا والممكن الخاص ثلثة اقسام الممكن على الاكثر
ككون الانسان ذا خمس اصابع والممكن على الاقل ككونه ذا ست اصابع
والممكن على التساوي مثل ما يكون بالتروية فالممكن على الاكثر يكون سالبته
على الاقل والممكن على الاقل يكون سالبته على الاكثر والممكن على التساوي كما فالموجبة
والسالبة منه على التساوي والذي يستعمله البرهان هو الممكن على الاكثر والقسمان

الاخران

الآخران يستعملان في باقي الصنائع لكن بحثنا ههنا عن جميع الاقسام
لان الكلام في مطلق القياس **فنقول** عدد الضروب في الشكل الاول ثمانية
اربعة كاملة واربعة غير كاملة فالضرب الاول من كبرى موجبة كلية
ممكنة وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج موجبة كلية ممكنة الثاني من كبرى سالبة
كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة كلية ممكنة الثالث
من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية
الرابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة جزئية
ممكنة وهذا كله ظاهر من معنى المقول على الكل الخامس من كبرى سالبة كلية
ممكنة وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة كلية ممكنة السادس من كبرى موجبة كلية
ممكنة وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبة كلية ممكنة السابع من كبرى سالبة
كلية ممكنة وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة جزئية ممكنة الثامن
من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية
ممكنة وهذه الاربعة يبين بعكس الصغرى اعني عكس الممكن كما عرفت
انفا وبالجملة انتاج هذه الاربعة بسبب ان الصغرى السالبة في قوة
الموجبة ولا يكون قياس من ممكنتين في الشكل الثاني لان انتاج هذا الشكل

يظهر بعكس السالبة الكلية وقد مر ان السالبة الكلية الممكنة لا تنعكس
وعدد ضروب الشكل الثالث من تأليف الممكن الصرف اثنا واربعة
عشر اربعة من كليتين من كبرى جزئية وصغرى كلية واربعة من كبرى
كلية وصغرى جزئية كلها ينتج جزئيا فالضرب الاول من كبرى موجبة
كلية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبا جزئيا ممكنا بعكس الصغرى الثاني
من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة كلية ينتج سالبا جزئيا ممكنا بعكس
الصغرى عكس الممكن والمطلق الثالث من كبرى سالبة كلية
وصغرى موجبة كلية ينتج سالبا جزئيا ممكنا بعكس الصغرى الرابع
من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية ينتج موجبا جزئيا ممكنا بعكس
الصغرى العكسين الخامس من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة
كلية ينتج موجبا جزئيا ممكنا بعكس الكبرى وجعلها صغرى وعكس
النتيجة السادس من كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية ينتج موجبا
جزئيا ممكنا بعكس المقدمتين عكس الممكن ليرجع الى الخامس السابع
من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبا جزئيا ممكنا بعكس

الكبرى

الكبرى عكس الممكن الثامن من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة
كلية ينتج موجبا جزئيا ممكنا بعكس الصغرى عكس الممكن التاسع
من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج موجبا جزئيا ممكنا
بعكس الصغرى العاشر من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية
ينتج سالبا جزئيا ممكنا بعكس الصغرى العكسين الحادي عشر
من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج سالبا جزئيا ممكنا
بعكس الصغرى الثاني عشر من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة
جزئية ينتج موجبا جزئيا بعكس الصغرى العكسين **القول** في
اختلاط الممكن والوجودي الشكل الاول عدد ضروب هذا الشكل في هذا
التأليف اثنا عشر ينتج ممكنة سوى ما كان كبراه سالبة وجودية فانه ينتج
سالبا ضرورة اربعة منها كاملة وهي المؤلف من الكبرى الممكنة وا
لصغرى المطلقة فان موضوع الممكن محيط بما بالفعل وما بالقوة
كما مر غير مرة فيدخل الاصغر في الاوسط فالضرب الاول من كبرى موجبة
كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج موجبة كلية ممكنة الثاني
من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة كلية ممكنة

الثالث من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج
موجبة جزئية ممكنة الرابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة
جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية ممكنة الخامس من كبرى موجبة كلية و
جودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج موجبة كلية ممكنة كقولنا كل ج ب
بالامكان وكل ج آ بالامكان لان الاوسط ممكن للاصغر فلا بد ان يكون الاكبر
ايضا ممكنا له والا لكان ضروريا او ممتنعا فيكون الاوسط كذلك بالبداهة
هذا خلف ووصى المعلم الاول ان يكون الكلي المطلق في هذا التاليف
هو الكلي المعتبر في البرهان وهو القول الذي يصدق محموله على كل ما يوصف
بالموضوع دائما لا في زمان ما فانه لو كان الصدق في زمان ما لكان القياس
ينتج حينا سالبا ضروريا وحينا موجبا ضروريا والحدود التي ينتج السالب
هو الانسان والمتحرك والفرس بان يقال كل انسان متحرك بالامكان وكل
متحرك فرس اذا لم يوجد متحرك غير الفرس والنتيجة ولا انسان واحد فرس
والحدود التي ينتج الايجاب الانسان والمتحرك والحي فان كل انسان
متحرك بالامكان وكل متحرك في وقت ما حي اذا توهمنا انه لا متحرك
في ذلك الوقت الا الحيوان والنتيجة موجبة وهي كل انسان حي السادس

من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار
بالخلف فانه لو صدق كل ج ب بالامكان ولا شيء من ب آ فلا شيء
من ج آ بالاضطرار اعني سلب الاضطرار والا لصدق بعض ج
آ بالضرورة ونضمه الى الصغرى بعد فرضها واقعة فيكون قياس في
الشكل الثالث هكذا كل ج ب وبعض ج آ بالضرورة ينتج بعض
ب آ بالضرورة وهو يناقض كبرى الاصل السابع من كبرى سالبة
كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالب الاضطرار بعكس
الصغرى عكس الممكن فانه يعود بهذا العكس الى الضرب السادس
الثامن من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج
موجبة كلية ممكنة بعكس الصغرى عكس الممكن فانه يعود بهذا العكس
الى الضرب الخامس التاسع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى
موجبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بالبيان الذي جرى في
الخامس العاشر من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية
ممكنة ينتج سالبة الاضطرار الجزئي بالخلف ونقل الصغرى الى ا
لوجودي الحادي عشر من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية

ممكنة ينتج سالب الاضطرار الجزئي بعكس الصغرى عكس الممكن ليرجع
الى العاشر الثاني عشر من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة
جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى عكس الممكن ليرجع
الى التاسع **الشكل الثاني** عدد ضروبه في هذا التأليف ستة الاول من كبرى
سالبة كلية مطلقة وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبا الضرورة بعكس
الصغرى عكس الممكن وعكس الكبرى الثاني من كبرى سالبة كلية وجودية
وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالب الاضطرار بعكس الكبرى الثالث
من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج سالب
الاضطرار الجزئي بعكس الصغرى عكس الممكن وعكس الكبرى الرابع من
كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سلب الضرورة
الجزئي بعكس الكبرى الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة
كلية مطلقة ينتج سالبا الضرورة بعكس الكبرى ثم عكس الممكن وعكس
الصغرى وجعلها كبرى وعكس النتيجة السادس من كبرى موجبة كلية ممكنة
وصغرى سالبة كلية وجودية ينتج سالب الضرورة بعكس الصغرى وجعلها
كبرى وعكس النتيجة **الشكل الثالث** وعدد ضروبه في هذا التأليف ثمانية عشر

ستة كلية الاول من كبرى موجبة كلية مطلقة وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج
موجبا جزئيا ممكنا بعكس الصغرى الثاني من كبرى سالبة كلية مطلقة وصغرى
سالبة كلية ممكنة ينتج سالب الاضطرار الجزئي بعكس الصغرى العكسين
الثالث من كبرى سالبة كلية مطلقة وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالب
الاضطرار الجزئي بعكس الصغرى الرابع من كبرى موجبة كلية مطلقة
وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبا جزئيا ممكنا بعكس الصغرى العكسين
الخامس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية مطلقة ينتج موجبا
جزئيا ممكنا بعكس الصغرى السادس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى
موجبة كلية مطلقة ينتج سالبا جزئيا ممكنا بعكس الصغرى وستة من كبرى
كلية وصغرى جزئية الاول من كبرى موجبة كلية مطلقة وصغرى موجبة
جزئية ممكنة ينتج موجبا جزئيا ممكنا بعكس الصغرى الثاني من كبرى
سالبة كلية مطلقة وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج سلب الاضطرار
الجزئي بعكس الصغرى العكسين الثالث من كبرى سالبة كلية مطلقة
وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سلب الاضطرار الجزئي بعكس الصغرى
الرابع من كبرى موجبة كلية مطلقة وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج موجبا

جزئيا ممكنا بعكس الصغرى العكسين الخامس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى
موجبة جزئية مطلقة ينتج موجبا جزئيا ممكنا بعكس الصغرى السادس من
سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية مطلقة ينتج سالبا جزئيا ممكنا
بعكس الصغرى وستة من كبرى جزئية وصغرى كلية الاول من كبرى موجبة
جزئية مطلقة وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج موجبا جزئيا ممكنا بعكس الكبرى
وجعلها صغرى وعكس النتيجة الثاني من كبرى سالبة جزئية مطلقة
وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبا الاضطراري الجزئي بالافتراض فانه لو صدق
كل ب ج بالامكان وليس بعض ب ا صدق ليس بالضرورة بعض ج ا لانا
نفرض بعض ب الذي ليس ا شيئا معينا وهو د مثلا فيحصل مقدمتان احديهما
من الصغرى وهي كل د ج بالامكان والاخرى من الكبرى وهي لا شيء من د ا
فيأتلف قياس من ثالث هذا التأليف في هذا الشكل ينتج نتيجة المذكورة الثالث
من كبرى سالبة جزئية مطلقة وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبا الاضطراري
الجزئي بعكس الصغرى عكس الممكن ليرجع الى سابعة الرابع من كبرى موجبة
جزئية مطلقة وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبا جزئيا ممكنا بعكس
الصغرى عكس الممكن وعكس الكبرى والنتيجة الخامس من كبرى موجبة جزئية

ممكنة وصغرى موجبة كلية مطلقة ينتج موجبا جزئيا ممكنا بعكس الكبرى والنتيجة
السادس من كبرى سالبة جزئية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبا
جزئيا ممكنا بالافتراض ليرجع الى السادس الكلي **القول** في اختلاط
الضروري والممكن وعدد ضروب الاشكال في هذا التأليف هو عدد الضروب
في تأليف المطلق والممكن **الشكل الاول** ضروبه الناتجة اربعة والنتائج في جميع الضروب
ممكنة الا اذا كانت الكبرى سالبة ضرورية فانها حينئذ مطلقة فالضرب الاول
من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج موجبا كليا ممكنا
الثاني من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج سالبا كليا ممكنا
الثالث من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج موجبا
جزئيا ممكنا الرابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية ضرورية
ينتج سالبا جزئيا ممكنا الخامس من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة
كلية ممكنة ينتج موجبا كليا ممكنا بما مر في خامس خلط الممكن والوجودي السادس
من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة كلية وجودية
بالخلف مثلا لو صدق كل ج ب بالامكان ولا شيء من ب ا بالضرورة فلا
شيء من ج ا والا لصدق بعض ج ا ونضمه الى صغرى الاصل بعد فرضها واقعة فيكون

قياس في الشكل الثالث ينتج بعض ب آ وهو يناقض الكبرى هذا
خلف السابع من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية ممكنة
ينتج سالبة كلية وجودية بعكس الصغرى عكس الممكن الثامن من كبرى
موجبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبة كلية ممكنة
بعكس الصغرى عكس الممكن التاسع من كبرى موجبة كلية ضرورية و
صغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة مما قلنا في الخامس
العاشر من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة
جزئية وجودية بالخلف بعد فرض الصغرى واقعة الحادي عشر من كبرى
سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة جزئية
مطلقة بعكس الصغرى عكس الممكن الثاني عشر من كبرى موجبة كلية
ضرورية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس
عكس الممكن **الشكل الثاني** نتائجه من هذا التأليف مطلقة فالضرب
الأول من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة
كلية مطلقة بعكس الصغرى عكس الممكن وعكس الكبرى الثاني من كبرى سالبة
كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة كلية مطلقة بعكس الكبرى

الثالث من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية ممكنة
ينتج سالبة جزئية مطلقة بعكس الصغرى عكس الممكن وعكس الكبرى الرابع
من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة
جزئية وجودية بعكس الكبرى الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة
وصغرى سالبة كلية ضرورية ينتج سالبة كلية وجودية بعكس الكبرى عكس
الممكن وعكس الصغرى والنتيجة السادس من كبرى موجبة كلية ممكنة و
صغرى سالبة كلية ضرورية ينتج سالبة كلية وجودية بعكس الصغرى و
النتيجة **الشكل الثالث** حال هذا الشكل في هذا التأليف كحاله في تأليف
الوجودي والممكن فان عدد ضروبه هاهنا هو عدد ضروبه هناك وكذلك
طريق البيان وجهة النتائج سوى أن ما كان فيه مقدمة كلية وجودية كان ينتج
هناك سالبة الاضطرار وهاهنا ينتج سالبة مطلقة انقضى القول في المقاييس
الحملية **تذييل** قد تبين بنحو ما قلنا في المقاييس الوجودية أن جميع ا
لمقاييس الحملية ترجع الى الشكل الأول اذ قد بان في تقسيم القياس أن
ان القياس الحملي بعد هذه الأشكال الثلثة وبان في بيان انتاج الا
شكال أن الكامل هو الشكل الأول في بعض التأليفات والباقي غير كامل

يرجع اليه فيبين ان المقاييس الغير الحملية تبين بالجملة حتى كتابنا
ان جميع المقاييس راجعة الى الشكل الاول فنقول قد سبق ان القياس
اما اقترانى او استثنائى او مركب منهما والاقترانى فى بادى النظر اما
حملى وقد سبق واما شرطى وهو الذى يتركب من الشرطيات او منها
ومن الحملى وذكر الشيخ اقسامه لعظم الباقى وبعده عن الطبع و
زعم انه انفرد باختراعه والمتدرب الناظر يجد ان ما عبره الشيخ اما
ليس بقياس فى التحقيق لتخلفه فى بعض المواد كما اشتبه المتأخرون
فى كتبهم واما نادر الاستعمال فلذا لم ينقل عن القدماء بل الشرطى فى مصطلحهم
هو الاستثنائى فان القياس المعتبر المعتد به هو الحملى والاستثنائى
والاستثنائى يتركب من متصل لزومى ومن حملى استثنائى او من
منفصل عنادى ومن حملى استثنائى فينتج من المتصل بشرط اتحاد
زمان الاتصال والاستثناء استثناء عين المقدم عين التالى واستثناء
نقيض التالى نقيض المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ولكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن النهار غير موجود
فالشمس ليست بطالعة ومن المنفصل الحقيقى استثناء عين

كل من المقدم والتالى نقيض الآخر وبالعكس كقولنا العدد اما زوج او فرد
لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد
فهو زوج ومن مانع الجمع استثناء عين كل منهما نقيض الآخر ومن مانع الخلو
استثناء نقيض كل منهما عين الآخر ثم انه قد يكون المقدمة الشرطية والاستثنائية
او كلاهما محتاجة الى البيان وذلك البيان انما هو بالقياس الحملى فالقياس الشرطى
يتم بالحملى وكان الحملى يتم بالشكل الاول فالمقاييس باسرها تتم بالشكل الاول
وتبين ايضا انه لا بد فى القياس من مقدمة كلية ومقدمة موجبة وقد تبين ايضا
ان القياس لا بد فيه من مقدمتين وثلثة حدود فان كان هذا فقط فالقياس بسيط
والا فمركب وقد مر الحملى البسيط والحملى المركب هو المركب من اقيسة جعلت
نتيجة بعضها مقدمة لبعض آخر فان كانت النتائج محذوفة غير النتيجة الاخيرة
سمى مفصولا وان اوردت النتائج والمقدمات باسرها سمى موصولا واعلم
ان الحدود تزيد على المقدمات بواحد والقانون فى ذلك هو انه متى كانت
المقدمات ازواجا كانت الحدود افرادا ومتى كانت المقدمات افرادا
كانت الحدود ازواجا واما النتيجة ففى البسيط نصف المقدمات وفى ا
لمركب تزيد كثيرا على المقدمات وتبين ايضا ان النتيجة تتبع الاخس فى الكيف

والكم لا في الجهة وتبين ايضا انه اي مطلوب كان اسهل اثباتا واي مطلوب كان
اعسر اذ من البين ان الذي طريق بيانه اكثر اسهل اثباتا من الذي طريق بيانه اقل
وقد كان الموجب الكلي يظهر من الضرب الاول من الشكل الاول فقط والسالب
الكلي يظهر من ضرب واحد من الشكل الاول ومن ضربين من الشكل الثاني والموجب
الجزئي يتبين من ضرب واحد من الشكل الاول ومن ثلثة اضرب من الشكل الثالث
والسالب الجزئي يتبين في الاشكال كلها ففي الشكل الاول من ضرب واحد وفي
الثاني من ضربين وفي الثالث من ثلثة اضرب فالموجب الكلي اعسر اثباتا من
الثلثة ثم السالب الكلي اعسر ثم الموجب الجزئي والذي هو اعسر اثباتا يكون
اسهل ابطالا لان الابطال يتاتي من اثبات النقيض ومن اثبات الضد فا
الموجب الكلي اسهل ابطالا ثم السالب الكلي ثم الموجب الجزئي فالسالب
الجزئي اسهلها اثباتا واعسرها ابطالا وظهر مما قررنا ان الموجب
اعسر اثباتا واسهل ابطالا والسالب بالعكس وان الكلي اعسر اثباتا واسهل
ابطالا والجزئي بالعكس وان الابطال اسهل من الاثبات **الفصل**
الثاني في استنباط القياس ومقدماته وتحليل القياس الى الاشكال
والضروب **فنقول** في المطلب الاول ان الامور اما ان يكون موضوعه حسب
وهي الشخص الجوهر او محموله حسب وهي الاجناس العوالي او موضوعه و

ومحموله وهي المتوسطات وهي المعتدة ههنا لان تحصيل المقدمات انما
هو بتحصيل الاوسط والاوسط انما هو من هذا القسم وطريق الاستنباط
ان يحلل المطلوب الى حديه فيحصل محمولات كل واحد وموضوعاته والاشياء
المسلوبة عن كل واحد وهي باعيانها الاشياء التي تسلب كل واحد منهما عنها
ويميز المحمولات وتعرف انها حدود او اجناس او فصول او خواص او اعراض
فان وجد شئ مشترك موضوع للاكبر محمول للاصغر فيتم القياس من الشكل الاول
مثاله فليكن المطلوب الانسان حيوان فوجد الناطق محمول الانسان و
موضوع الحيوان فيتأتي القياس من الشكل الاول وعلى هذا القياس ساير الضروب
وان وجد شئ مشترك محمول لهما فهذا القياس من الشكل الثاني مثلا اذا اريد
ان يقاس على قولنا لا شئ من الانسان بحجر يوجد الناطق محمولا للانسان مسلوبا
عن الحجر فيكون القياس الضرب الاول من الشكل الثاني وان وجد شئ مشترك
موضوع لهما فالقياس من الشكل الثالث مثلا اذا اريد القياس على ان بعض
الحركة ازلية فوجد الجرم السماوي موضوعا للحدين فيتالف القياس من الضرب
الاول من الشكل الثالث هكذا السماء متحرك وكل سماء ازلي فبعض الحركة
ازلي وهكذا الاستنباط في قياس الخلف اذ كل مطلوب يتبين به احد منهما فهو
مقدمات حم

يبين بالآخر مثلا اذا كان عندنا ان لا شيء من ه ب وكل آ ب واردنا ان
نبين انه لا شيء من ه آ بالخلف قلنا لا شيء من ه آ والا فبعض ه آ
وقد كان كل آ ب فبعض ه ب هذا خلف وان اردنا طريق الحمل قلنا
لا شيء من ه آ لانه لا شيء من ه ب وكل آ ب ينتج في الشكل الثاني
لا شيء من ه آ ولذا يرد الخلف الى المستقيم الى الخلف كما مضى في بيان انتاج
المقاييس ويرد الخلف الى المستقيم كما تجيء والخلف هو المركب من الحملي
والاستثنائي كما سيجيء والقياس الاستثنائي ايضا يضطر الى هذا الطريق
اعني استنباط المقدمات اذ قد تراه مضطرا في بيان مقدميته الى الحملي فهو
من هذا الوجه مضطر الى الاستنباط المذكور وقد ينتفع في استنباط المقدمات
بالقسمة ان كانت الاوساط هي الفصول كما في قولنا الانسان ناطق وكل
ناطق حيوان فالانسان حيوان وقد ظن القدماء ان القسمة قياس على الحد
وكان غلطهم في موضعين احدهما ان الحد يقاس عليه والثاني ان طريق
القسمة قياس فابطل المعلم الاول قولهم بان القياس يبين المطلوب
بخلاف القسمة فانا اذا قسمنا الحيوان الى الناطق وغير الناطق وكان
المعلوم عندنا ان الانسان ناطق فجعل الناطق وسطا لم يكن الناطق

الذي هو المطلوب من القسمة مثبتا بالقسمة وانما اخذ منها من غير بيان
ليبين به امر آخر بالقياس فالقسمة ليست بقياس بل قد يكون معينة واذا ابطل
كونها قياسا بطل كون الحد حاصلا بالقياس الكلام في المطلب الثاني
الذي هو التحليل اعلم انه يقع كثيرا اما في الكتب والمخاطبات اقيسة ليست
على طريق القياس بسبب زيادة او نقيصة او انحراف عن الهيئة فمست
الحاجة الى التحليل وهو تلخيص المقدمات والحدود وعن الزوائد ونظم القياس
على الهيئة الطبيعية وعلى شكل من الاشكال فاذا حاولنا ذلك فنحلل
القياس اولا الى المقدمات ونتفقدها ونعلم هذا بالحدود فانه اذا وجدنا
مقدمة تشارك المطلوب بكلا حديه في القياس الاستثنائي ~~او بطرفيها~~ وان وجدنا مقدمة
تشارك في احدهما فحملي فان كانت المشاركة في موضوع المطلوب فالمقدمة
هي الصغرى وان كانت في محمول المطلوب فهي الكبرى ثم نضم الجزء
الآخر من المطلوب الى الجزء الآخر من المقدمة فيحصل المقدمة الاخرى
ثم نحلل المقدمات الى الحدود لتتميز الاشكال والضروب فان وجد
الثالث موضوعا للاكبر محمولا على الاصغر فيكون الشكل الاول وان كان
محمولا عليهما فيكون الشكل الثاني وان كان موضوعا لهما فيكون الشكل

الثالث وان وجد على اوضاع مختلفة فالقياس محتمل للاشكال المتعدده
وان لم يوجد الحد الثالث على وضع يحصل به شكل فالقياس مركب فلا
بد ان يكون لكل من الجزئين الاخرين من المطلوب والمقدمة
نسبة الى شئ فى القياس والا لم يكن قياسا فان وجد شئ مشترك
فقد تم القياس والا فليعمل حتى يظهر القياسية او عدمها مثلا ان كان
المطلوب كل ا ط و وجد كل ا ب ج و كل د ه ط فان حصل وسط يجمع
بين ب د ه فقد جاء القياس والا فلا بد ان يكون له نسبة الى شئ
فرضنا انه ز حتى يحصل كل ج ز ه فيوضع ب ز و د ج ونطلب بينهما
وسط وهكذا الى ان يتم العمل ومن الزيادة والنقصان ما يسهل معرفته
ومنه ما يعسر لكون المقدمة المحذوفة لازمة للمذكوره كقولنا القائل
لانشك ان اجزاء الجوهر جوهر ان غير الجوهر ليس ببطلانه يبطل الجوهر
وببطلان اجزا الجوهر يبطل الجوهر فالنتيجه لازمة لان قول القائل
ما ليس ه بجوهر فلا يبطل الجوهر ببطلانه عكس نقيض الكبرى المحذوفة
وهى ان ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر افهم مقامها ولو لم يكن
كذلك لم يعسر معرفتها وكذلك يعسر الانحلال فى قياس المساواة ونظايرها

وذلك لان الجزء من محمول الصغرى جعل موضوعا فى الكبرى فلا وسط ليس
بمشترك فهو معدول عن وجهه الى وقوع التشريك فى بعض الاوساط فكل
المستحق بان يسمى باسم ويجعل للتحليل قانونا يرجع اليه فى امثاله من قولنا
النصف لب و ب نصف لج والشئ من والشئ مع الشئ من الشئ والشئ
فى الشئ والشئ فى الشئ وهو يحتمل الانحلال الى البسيط والى المركب وبيانه
ان قولنا ا مساو لب قضية موضوعها ا ومحمولها مساو لب ولما كان مساو لج
محمولا على ب فى القضية الاخرى امكن ان يقام مقام ب وحينئذ يصير قولنا
مساو لمساو لج بدلا عن قولنا مساو لب وفى حكمه وان جعلنا وقولهما فى
القضية كالاسمين مترادفين كان قولنا ا مساو لب وقولنا ا مساو لمساو
لج فى قوة قضية واحدة ونضيف الى الثانية التى هى فى قوة الاولى قولنا
ومساوى المساوى لج مساو لج فينتج ان ا مساو لج ويكون هذا القياس
بهذا الاعتبار بسيطا واما ان جعلناهما اسمين متباينين احدهما محمول على الآخر
حتى لا يكون القضيتان المذكورتان فى قوة قضية واحدة فالمثال ليس من
قولنا ا مساو لب والمساوى لب مساو لج لان ب هو مساو لج ينتج
فا مساو لمساو لج ثم نضيف اليه الكبرى المذكورة وهى قولنا ومساوى

المساوي لج مساو لج ينتج فآ مساو لج ولهذا الاعتبار يكون هذا القياس
مركبا من قياسين فاذن كان قولنا آ مساو لب على التقدير الاول في قوة
صغرى القياس وعلى التقدير الثاني في صغرى القياس الاول بعينها وقولنا
وب مساو لج وليس بجزء القياس بل هو بيان حكم ما للباء والذي هو جزء
من احد حدود القياس وبه يتم القياس وبالجملة فقولنا ومساوي المساوي
مساو هو كبرى المحذوفة وقد يعرض الغلط عند التحليل لاسباب شتى
مثل اخذ المهملة بدل الكلية ومثل اخذ الحال بدل ذي الحال وبالعكس
كقولنا كل انسان مريض بالامكان ولا شيء من المريض بصحيح فلا شيء من
الانسان بصحيح بالامكان وهذا كذب لان الانسان ليس بصحيح بالضرورة
ومثل اخذ اللفظ المفرد بدل المركب فان بعض الحدود قد يكون مركبا فاذا
اخذ المفرد بدله لا ينتج القياس ومثل اخذ المستقيم بدل المتصرف وبالعكس
فانه اذا قيل للاضداد علم واحد صدق ولا يصدق الاضداد علم واحد والاسم
المتصرف هو المنصوب والمجرور وغير المتصرف هو المرفوع والكلمة المتصرفة
هي الدالة على الماضي والمستقبل وغير المتصرفة هي الدالة على الحاضر وبالجملة
فلا بد ان يؤخذ الحدود على ما ينبغي ان يؤخذ من كونها مفردة او مركبة مستقيمة

او متصرفة وان يؤخذ المقدمات على النحو الذي يكون صادقة وعمل التحليل
الى الاشكال لا يجري في القياس الاستثنائي ولا في الخلف وان كان يجري
في الجزء الحملي منه الفصل الثالث في لواحق القياس الكلام في انه قد يتعدد
نتيجة القياس الواحد القياس قد ينتج اكثر من واحدة وذلك لان الزايدة لازمة
للنتيجة الاولى ولزوم الملزوم مستلزم للزوم اللازم فيكون الانتاج للاولى
بالذات وللبواقي بالعرض فالقياس المنتج للكلي ينتج عكس النتيجة وعكس
نقيضها والجزئي الذي تحتها والذي هو معها مثلا اذا قيل كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم ينتج بالذات كل انسان جسم وبالعرض بعض الجسم انسان
الذي هو عكسها وكل ما ليس بجسم ليس بانسان الذي هو عكس نقيضها وبعض
الانسان جسم الذي هو جزئي تحتها وكل ناطق جسم الذي هو معها والمنتج
للموجب الجزئي تحتها والمنتج للسالب الجزئي لا ينتج العكس ايضا الكلام في انه
قد يكون عن المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة المقدمتان ان كانتا صادقتين
فالنتيجة صادقة البتة اذ قد كان القياس بمنزلة المقدم في الشرطية المتصلة
والنتيجة بمنزلة التالي فاذا وجد القياس وجدت النتيجة واذا فقدت النتيجة
فقدت القياس والا لزم كون القياس دون النتيجة موجودا او غير موجود معا

اعنی کونه صادقا وغیر صادق وان کانتا کاذبتین او کانت احدیهما صادقة والاخری کاذبة فقد یکون النتیجة صادقة اذ لا یلزم من فقد الملزوم فقد اللازم ولا من وجود اللازم وجود الملزوم الا اذا کانت الکبری کاذبة بالکل وحدها فی الضربین الاولین من الشکل الاول والکاذبة بالکل هی التی یصدق ضدها اما الکاذبتان فکقولنا کل انسان حجر وکل حجر حیوان والنتیجة صادقة واما الکاذبة والصادقة فکقولنا کل ققنس ابیض وکل ابیض حیّ فالکبری کاذبة والنتیجة صادقة واما اذا کانت الکبری فی الضربین الاولین من الشکل الاول کاذبة بالکل ای یکذب الصدق علی کل فرد فرد من افراد الموضوع ولم یکن الصغری کاذبة بالکل سواء کانت صادقة او کاذبة بالجزء کقولنا کل ابیض ثلج وکل ثلج حیّ فلن یکون النتیجة صادقة والا لزم المحال وهو باطل بیان الملازمة انا نأخذ ضد الکبری وهو صادق قطعا ونضمه الی الصغری الصادقة فیلزم صدق الضدین ان کانت الصغری صادقة بالکل او النقیضین ان کانت صادقة بالبعض الکلام فی البیان بالدور وهو اثبات احدی مقدمتی قیاس من نتیجة ذلک القیاس مع عکس احدی مقدمتیه وانما یستعمل فی الجدل والمغالطة مثال اذا قیل کل انسان ناطق وکل ناطق ضاحک فکل انسان ضاحک ثم

قیل فی بیان الصغری لان کل انسان ضاحک وکل ضاحک ناطق فقد اخذ عکس الکبری کلیا وقرن بالنتیجة لینتج الصغری انما کان هذا دایرا لتوقف العلم بان کل انسان ضاحک علی العلم به اذ قد اخذ فی بیان ما ینتجه فکان دورا ظاهرا ولا بد فی مواد الایجاب من کون الحدود متعاکسة متساویة کما مثلنا وفی السلب من اقسام جزئی المتقدمة الناسبة للاحتمالات باسرها کالقدیم والمحدث لیستلزم موجبة تقوم مقامها کما نقول کل جسم محدث ولا شیء من القدیم المحدث بقدیم فلا شیء من الجسم بقدیم ویلزمها کل جسم فهو لیس بقدیم والکبری ینعکس الی لا شیء من القدیم بمحدث ویلزمه کل ما لیس بقدیم فهو محدث فاقتران لازم النتیجة بلازم العکس ینتج کل جسم محدث فجزأ هذا السلب وهما القدیم والمحدث اقتسما جمیع الاحتمالات لان الموجود اما قدیم او محدث ولاجل هذا الاقتسام کان قولنا کل ما لیس بقدیم فهو محدث لازما لقولنا لا شیء من القدیم بمحدث وانما کان هذا داخلا فی البیان الدوری لان عکس اللازم بمنزلة عکس الملزوم ولا یمکن بیان المقدمة الکلیة من القیاس الجزئی وانما یبین المقدمة الجزئیة الکلام فی عکس القیاس والمراد به هنا ان یبطل احدی مقدمتی القیاس بمقابلة

النتيجه والمقدمة الاخرى كما اذا كان القياس المستدل كل ج ب وكل ب آ
فقيل في ابطال الصغرى ليس كل ج آ وهو نقيض النتيجه وكل ب آ ينتج
ليس كل ج ب وهو نقيض الصغرى ولو قيل لا شيء من ج آ وهو ضد
النتيجه ينتج لا شيء من ج ب وهو ضد الصغرى وليمتحن كل من الدور
والعكس في الاشكال في جميع ضروبها ليعلم في كل ضرب اي مقدمة من
مقدماته يمكن اثباتها بالدور وابطالها بالعكس وهما يستعملان في
المغالطة بالتدليس بان يغير صوره المطلوب في الدور وصورة نقيض تدليس ح
المطلوب او ضده في العكس ويستعملان ايضا لتدرب المتعلم الكلام في
قياس الخلف وهو قياس يثبت المطلوب بابطال نقيضه بان يؤخذ نقيض
المطلوب ويضاف اليه مقدمة معترف بها ليحصل منها قياس ينتج امرا
مستحيلا فيستثنى نقيض هذا الامر وهو يتالف من قياسين احدهما اقتراني
نقيض المطلوب والمقدمة المسلمة والاخر استثنائي من متصل مقدمة
نقيض المطلوب وتاليه نتيجة الاقتراني ومن استثناء نقيض التالي فليكن
المطلوب ليس كل ج ب فيؤخذ نقيضه بعد فرض صدقه وهو كل ج ب
ويضم الى كل ب د وهي انها مقدمة مثبتة فينتج كل ج د وهو القياس الحملي ثم ينتجه ح

يجعل النقيض مقدما والنتيجه الحاصلة تاليا حتى يكون شرطي متصل هو ان كان
كل ج ب فكل ج د فيستثنى نقيض التالي بقولنا لكنه محال فالمطلوب
حق وظاهر انه يحتاج الى مقدمتين مسلمتين احديهما ما جعل كبرى الاقتراني
والثانيه ما يكذب التالي فهذا وجه تحليل قياس الخلف والحاصل ان الخلف
هو اثبات المطلوب بابطال لازم نقيضه المستلزم لابطال نقيضه ا
لمستلزم لاثباته وقياس العكس شبيه الخلف لانه ايضا ينعقد من اقتران
مقابل نتيجة قياس باحدى مقدمتيه لينتج ما يقابل المقدمة الاخرى ويفارقه
الخلف بانه لا يشترط فيه ان يكون بعقب قياس ولا ان ينتج ما يقابل
مقدمة قياس بل يمكن ان يورد ابتداء ويلزم منه انتاج ما هو ظاهر الفساد
بانه انما يوخذ فيه نقيض المطلوب والعكس يجوز ان يوخذ فيه الضد وبان العكس
لا يقع في العلوم الا عند رد الخلف الى المستقيم ثم ان الخلف اسم الشيء الردي
والمحال ولذلك سمي القياس به وهو يقابل المستقيم اي الحملي والفرق بينهما
من وجوه احدها ان المستقيم يتوجه الى اثبات المطلوب اول الامر والخلف
لا يتوجه الى اثبات المطلوب اولا بل الى ابطال نقيضه الثاني ان المستقيم
يتالف من مقدمات مناسبة للمطلوب والخلف يشتمل على ما يناقض المطلوب

الثالث ان مقدمات المستقيم يجب ان تكون اولا مسلمة في نفسها
بخلاف الخلف فان مقدماته تكون بحيث لو سلمت انتجت ولم
يشترط كونها في نفسها مسلمة الرابع ان المطلوب غير موضوع في المستقيم
حتى ينتج نقيضه ويحصل واما الخلف فان المطلوب فيه يوضع اولا
ويوضع نقيضه ويشتركان في ان كل مطلوب يبين باحدهما فيمكن
ان يبين بالاخر ايضا بتلك الحدود والمقدمات ولذا يرد كل منهما الى
الاخر اما رد المستقيم الحملي الى الخلف فهو كما مضى في بيان نتايج ا
لقياسات الغير البينة ويكون باضافة نقيض النتيجة المطلوب اثباتها
الى احدى المقدمتين ولتكن هي المعترف بها على احد هيئة الشكلين
الاخرين لينتج ما يقابل المقدمة الاخرى ولتكن هي المسلمة الاخرى
فيكون النتيجة محالا ويبين ان ذلك الانتاج ليس للمقدمة المسلمة ولا
للتاليف المنتج بالذات فهو اذن من وضع نقيض النتيجة المطلوبة
فوضعه باطل فالنتيجة حقة واما رد الخلف الى المستقيم فيكون بقياس
معكوس بان يضاف نقيض نتيجة القياس الحملي الذي جعلت تالي
المقدمة الشرطية الى المقدمة المسلمة لينتج المطلوب على هيئة احد

الاشكال مثاله التالي المذكور كان في المثال المتقدم كل ج د والذي حصل
من اضافة نقيض المطلوب وهو كل ج ب الى المقدمة المسلمة وهي
كل ب د على هيئة الضرب الاول من الشكل الاول فنقيض التالي المحال
ليس كل ج د واذا اضيف الى المقدمة المسلمة وهي كل ب د انتج
من الضرب الرابع من الشكل الثاني على الاستقامة ليس كل ج ب
وهو الذي كان المطلوب من الخلف واعلم ان المطلوب اذا كان موجبا كليا
فالخلف لا ينعقد عليه الا على هيئة قياس يكون احدى مقدمتيه سالبة جزئية
وهو رابع الثاني وخامس الثالث واذا كان سالبا كليا فلا ينعقد الا
على هيئة قياس يكون احدى مقدمتيه موجبة جزئية وهو ثالث الاول و
رابعه وثالث الثاني وثلثة ضروب من الثالث وعليه فقس اذا كان
جزئيا واما رد الخلف الى المستقيم فان كان الخلف على هيئة الشكل الاول
ووضع نقيض المطلوب صغرى القياس الحملي فقياس الرد يكون على
هيئة الشكل الثاني والا فعلى هيئة الشكل الثالث وان كان الخلف
على هيئة الشكل الثاني ووضع نقيض المطلوب صغرى فالرد يكون
على هيئة الشكل الاول والا فعلى هيئة الشكل الثالث ونضع نقيض النتيجة

المحال اعني نقيض التالي في الصغرى وان كان الخلف على هيئة الشكل
الثالث ووقع نقيض المطلوب صغرى فانه يرد على هيئة الشكل الثاني
والا فعلى هيئة الشكل الاول ويقع نقيض النتيجة المحال كبرى ويتبين جميع
ذلك بالامتحان الكلام في وضع المطلوب الاول في القياس م وهو الذي
يسمى مصادرة القياس الذي يوضع المطلوب جزء منه هو من جنس
الاقاويل التي لا يمكن ان يبرهن منها الشيء الذي قصد برهانه وتلك
الاقاويل احدها القول الذي لا يلزم منه النتيجة اما لانه غير منتج لشيء اصلا
او لانه غير منتج للشيء الذي قصد انتاجه والثاني ان يكون المقدمات فيه
اخفى من النتيجة والثالث ان يكون المقدمات مساوية لها في الخفاء والرابع
ان يكون النتيجة هي السبب في معرفة المقدمات وهذا الرابع هو المصادرة
وهو يقع عن المغالط او المغالط اذا كان حدان من حدود القياس اما
موضوع المطلوب والاوسط او محمول المطلوب والاوسط بمعنى
واحد ويلزم منه ان يكون احدى المقدمتين خالية عن الوضع والحمل وهي
التي يتحد حداها والثانية هي النتيجة بعينها فيكون التاليف عن مقدمة
واحدة بالحقيقة فيكون احد حدي النتيجة هو الاوسط مثاله كل انسان

بشر

بشر وكل بشر ناطق فكل انسان ناطق وما يقع في قياس واحد هكذا
يكون ظاهرا غير ملتبس والخفي منها هو الذي يقع في اقيسة مركبة يقتضي
تباعد النتيجة والمقدمة الهو المتحدة بها الكلام في اخذ ما ليس بسبب للنتيجة
الكاذبة سببا والنظر فيه يقع في الخلف لان الغرض فيه ان يوضع
نقيض المطلوب ليبطله فينبغي ان ينظر في ان المحال هل لزم من نقيض
المطلوب فيكون باطلا ام لا بخلاف المستقيم فانه لا يقع فيه اخذ ما يريد
ابطاله فليس يحتاج فيه الى تخصيص المقدمة التي يلزم منها المحال بل
يكفي ان يقال ان الكذب انما لزم من الكذب في نقيض المقدمات ثم انه
يقع في قياس الخلف على ضربين احدهما ان لا يكون الموضوع اعني نقيض
المطلوب الذي يوضع في القياس مشاركا لواحد من المقدمات
الاخرى في حد وهذا ظاهر للاكثر لا يغالط به او يغلط فيه الا
قليل من المتاخرين مثاله ان يكون الموضوع الذي يراد ابطاله كل ب
آ فيقال ان كان كل ب آ وكان كل د ج وكل ه د فانه يلزم ان يكون
كل ه ج وذلك محال فانه ظاهر انه لا تاثير لكون كل ب آ في كون
كل ه ج المحال والثاني ان يشارك الموضوع باحد جزئيه المقدمات

او النتيجة الكاذبة واعتبر بعدم تاثير الموضوع في لزوم المحال بانه
اذا سقط بقي المحال لازما فيعلم انه ليس يلزم المحال منه واما الملزوم
المحال فمتى سقط سقط المحال الكلام فيما يجب على السائل والمجيب
في صناعة الجدل ينبغي للسائل ان يخفي عن المجيب ما يريد استعماله
وذلك بان لا يسال عن المقدمات مع النتايج بل يحذف النتايج
وان يسال عن المقدمات البعيدة دون القريبة وان يسال اولا
عن المقدمة الكبرى ثم عن الصغرى فاذا فعل هذا فقد يخفى
النتيجة على المجيب وينبغي للمجيب ان يحترز عن اعطاء حد واحد
في المقدمات التي يسئل عنها مرتين واكثر فانه اذا لم يعط
الحد مكررا لم يتات للسائل ابطال وضعه اذ لم يكن له حد
اوسط
في كون الشيء معلوما ومجهولا معا يستحيل
ان يعلم من قياس ان الشيء كذا ومن قياس آخر انه ليس كذا
سواء كان القياسان في العرض بان يكون الحدود الوسطى
مختلفة كما لو فرض ان المحمول على ب و ج لا بوسط وهما
محمولان على د بوسط فاذا علم ان كل د ب وكل ب ا فقد

او علم ايضا ان كل د ج وهو صغرى القياس الاخر لا يمكن ان يتوهم
ان د ليس ا لامتناع اجتماع الضدين او كانا في الطول بان يكون الحدود
بعضها محمولا على بعض كان يفرض د تحت ج و ج تحت ب و ب تحت
ا واما اذا كان العلم والجهل من جهتين فقد يمكن في قياس واحد ولقياسات
المجهول حدود ما الوسطى بعضها على بعض مثلا يمكن ان يكون معلوما ان ا في كل
ب و ب في كل د ويكون النتيجة وهي ا في كل د مجهولة عندنا اذ ليس كل من
علم المقدمتين فقد علم النتيجة فان العلم بالمقدمتين علم بالنتيجة بالقوة لا بالفعل الا ان النتيجة
قد يعرض لها ان يعلم من وجه اعني من حيث هي تحت الكلي ويجهل من وجه اعني من حيث
خصوصيته فان من علم ان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين فقد علم ان
المثلث المخصوص بهذه الحال بالقوة لا بالفعل وكذلك فقد يغلط ويظن
انه ليس بمثلث ولا زواياه معادلة لقائمتين وذلك لانه علم من جهة الامر
الكلي وجهل من جهة تلبسه بما هو جزئي خاص فاذا انكشف عنه حتى شاهده وجوده
ويدرك بما هو خاص جزئي يكون معلوما من كل وجه وهذه المقدمة هي التي اجاب بها
عن الشك في انتاج الشكل الاول ويجاب بها ايضا عن شك يذكر في
مبحث البرهان فتذكر   في فوايد اوردها المعلم الاول في اواخر انالوطيقا

من القياس في عموم النفع وان كان موضوعها غير هذا الموضع الاولى لزم للذين يتوهمون ان الخير والشر واحد ان يجعلوا كل منهما على الآخر فيلزم من ذلك ان يحمل الشيء على نقيضه وهو ظاهر فانه اذا قيل حينئذ مثلا الخير شر فكانه قيل الخير خير والشر شر وضرب وكثره من هذه التوهمات وكثير من التشكيكات التي يحتج على اصحاب هذه الآراء ترجع الى الانواع المتقابلة والامور التي تعال عليها اسم الواحد والكثير

السادس اذا انعكست السالبة الموجبة في الشكل الاول انعكست المقدمتان مثلا اذا قلنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا فاذا صدق كل ا ج صدق كل ب ج وكل ا ب لان عكس النتيجة مع كل من المقدمتين ينتج عكس الاخرى

الثالث اذا كان حدان متعاكسان مثل ان يكون كل ا ب وكل ب ا وكان الحدان الآخران كذلك مثل ان يكون كل ج د وكل د ج وكان ا و ج متقابلان و ب و د كذلك فان كان لا يخلو موضوع بعينه من احد طرفي زوج من المتقابلين فلا يخلو كذلك الموضوع عن احد طرفي الزوج الآخر فاذا كان ك مثلا لا يخلو من واحد من ا و ج فلا يخلو من ب و د لانه اذا كان كل ما يوجد فيه ا يوجد فيه ب وكل ما يوجد فيه ج يوجد فيه د وك اما يوجد فيه ا او اما ج فظاهر ان ك اما ان يوجد فيه ب واما د وهذا هو المراد

اذا كان كل مكان فاسدا وكل فاسد مكونا وكان ايضا كل غير مكون غير فاسد وكل غير فاسد غير مكون وقد كان كل شيء اما فاسدا واما غير فاسد فيجب ان يكون كل غير مكون غير فاسد وكل غير فاسد غير مكون فانه ان لم يكن غير المكون غير فاسد فليكن فاسدا وقد كان الفاسد منعكسا على المكون اي كل فاسد مكون فيكون غير المكون مكونا هذا خلف وتمثيل هذا اعني ان غير الفاسد منعكس على غير المكون

الرابع اذا ائتلف موجبتان كليتان في الشكل الثاني وكان الحد الاوسط لا يوجد في غير الطرفين وكان الاكبر في كل الاصغر يجب ان يوجد الاكبر في كل الاوسط مثلا اذا كان ا في كل ب و في كل ج لا في غيرهما ويكون ب في كل ج فيجب ان يكون ب في كل ا لانه اذا كان ب في كل ج وكان ا لا يوجد الا في كل ج و في كل ب فظاهر ان ما يوجد فيه ب فكل ما هو ا فهو ب واذا ائتلف موجبتان في الشكل الثالث وكان الحد الاوسط منعكسا على الطرف الاصغر يجب ان يكون الاكبر في كل الاصغر اعني انه ينتج موجبة كلية مثلا اذا كان ا و ب يقالان على كل ج و ج يقال على كل ب فيكون

الامحالة في كل ب لان ان الف يرجع الى الشكل الاول الخامسة
اذا كان شيئان متعادلان مثل ا و ب وكان ا مؤثرا و ب متأثرا عنه
وكان ايضا شيئان آخران متعادلان مثل ج و د وكان ج مؤثرا و
و د متأثرا فان كان مجموع ا ج افضل من مجموع ب د فان ا افضل وا ج
من د لانه لما كان ا و ب متعادلين وكان المطلوب مثلا كان ب
مؤثرا بالآن المتعادلين يكونان في حد واحد فانه افضل من د والالكان
مساويا له او اقل فان كان مساويا فيكون ج و ب مؤثرا و بين
بالسوية لان الاجتناب عن ب يساوي طلب الالف والاجتناب
عن ج يساوي طلب د فيلزم كون ا ج معا مساويين في المطلوب لب د
وكان ا ج اثرته اختلف وان كان د اكثر لزم ان يكون ب
اقل في الهرب من ج لان ما هو اقل هربا مقابل لما هو اقل طلبا والاكثر
هربا لما هو اكثر طلبا كما مر واذا كان د اكثر طلبا من ا و ج اكثر هربا من ب
فيكون مجموع ب د اكثر من ا ج وقد كان بالعكس هذا خلف
في الاستقراء والمثال والاستقراء قول مركب من مقدمة كلية بجزئيات
موضوعها مثل ان كل حيوان صغيرة المرارة اما انسان او فرس او بغل او
حمار

حمار وكلها طويل العمر وانما يبين به ما ليس بيّن انه بيّن بوسط ولا يبين بنفسه
لان ما يبين بوسط لا يبين الا بالقياس وما هو ظاهر بنفسه فاستعمال الاستقراء
في فصل فان ذكر جميع الجزئيات فهو الاستقراء التام ويرجع الى القياس
المستقيم وهو القياس المقسم وبعد اليقين ويستعمل في البراهين كقولنا كل
شكل اما مضلع او كري وكل كري ومضلع متناه فان اخل ببعض
الجزئيات فهو ناقص والاسم يقع مطلقا على الناقص وهو لا يعطي
غير الظن فاستعماله في البرهان مغالطة وفي الجدل ليس بمغالطة ولا ينبغي
الا بايراد النقض والفرق بينه وبين القياس من وجوه ثلاثة احدها
انه مر انه يبين ما بينه القياس والثاني انه يتبادل الاصغر والاوسط
فان الاستقراء يبين وجود شيئ انه ان يكون اكبر في القياس فيما شانه
ان يكون اوسط بما شانه ان يكون اصغر ففي المثال المذكور كان
الطويل العمر بمنزلة الحد الاكبر وصغير المرارة بمنزلة الحد الاوسط
والجزئيات بمنزلة الحد الاصغر والقياس ان يقال كل انسان وفرس
وبغل وحمار صغير المرارة وكل صغير المرارة طويل العمر فالصغير
المرارة في القياس اوسط والجزئيات اصغر وفي الاستقراء بالعكس

ففيه خلفا بتبادل الاصغر والاوسط فالخلل في الاستقراء انفع من جهة الصغرى
والثالث ان مقدمات القياس اقدم عند الطبع ومقدمات
الاستقراء اعرف عندنا واما المثال فهو قول مركب من
ثبوت الاكبر الاصغر بسبب ثبوت الاكبر في شبه الاصغر
كقولنا السماء حادث لانه كالبيت في التاليف الذي هو علة لحدوث
فاذا رد الى صورة القياس صار هكذا السماء مؤلف وكل مؤلف
حادث فيكون الخلل في التمثيل من جهة الكبرى بخلاف الاستقراء
فالسماء اصغر والبيت شبيهه والحدوث اكبر والمعنى المشترك الذي
هو التاليف اوسط ولابد في المثال من هذه الامور الاربعة وهو شبيه
القياس لولا الاصل من حيث ان الجامع وقع وسطا بين الاصغر
والاكبر والمتكلمون يسمون التمثيل استدلالا بالشاهد على الغائب
والاصغر غائبا والشبيه شاهدا والفقهاء يسمونه قياسا ويسمون
الاصغر فرعا والشبيه اصلا والاكبر حكما والاوسط جامعا وعلة ولهم في
بيان علية الجامع للحكم طرق فصلوها في اصولهم والعمدة منها طريقان
احدهما الطرد والعكس وهو التلازم وجودا وعدما الذي سموه دورانا اي

ثبوت

ثبوت الحكم عند ثبوت المعنى الجامع وعدم الحكم عند عدم الجامع وفيه ان
كون التلازم في بعض الصور غير مفيد وكونه كليا يقتضي علية الحكم للجامع
كما يقتضي علية الجامع للحكم لان كل واحد منهما يلازم الاخر وجودا
وعدما فيكون كل واحد علة الاخر وهو محال ومع ذلك لا فائدة
فيه لعدم النزاع في تحقق الحكم في الفرع لثبوت المعنى وايضا
الاستدلال دوري لتوقف كلية التلازم على ثبوت الحكم في الفرع
لثبوت المعنى فلو اثبت الحكم في الفرع بالتلازم الكلي لزم الدور
والثاني السبر والتقسيم وهو ان يقال العلة للحكم اما كون البيت متشكلا
او كونه كذا او كذا ثم يسبر فلا يوجد معللا لشيء من الاقسام الا كونه
متشكلا او يكون فيعلل به وهم مطالبون بحصر الاقسام ولو سلم
لما افاد التعيين لاحتمال ان الجامع ربما يكون علة للحكم في الاصل
لكونه اصلا دون الفرع او ربما انقسم الى قسمين يكون احدهما علة للحكم
انما وقع دون الثاني وقد اختص الاصل بالاول ثم ان صح كون الجامع
علة في الفرع كان الاستدلال به برهانا والتمثيل بالاصل حشوا وموضع
استعمال التمثيل الخطابة ثم الشعر ويسمى في الخطابة اعتبارا والمنتج منه

يرجع برهاناً فتبين مما تقدم ان القياس استدلال من حال الكلي على حال
جزئياته والاستقراء بالعكس والتمثيل استدلال من حال احد الجزئين المندر
جين تحت كلي على حال الجزء الاخر والحجة منحصرة في هذه الثلث لان
الحجة والمطلوب لا يخلوان من تناسب ضرورة والا لامتنع استلزام
احدهما الاخر فذلك التناسب اما باشتمال احدهما على الاخر او لا وعلى
الاول فاما ان يكون المشتمل هو الحجة وهو القياس او بالعكس وهو الاستقراء
اذ المطلوب كلي انما يثبت بتحقق الحكم في جزئياته والكلي مشتمل على
الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ فانه
مستفاد من ثبوت الحكم في جزئياته التي وقع الاستقراء فيها وعلى الثاني
فلا بد ان يكون هناك ثالث يشتمل عليهما والا لم يكن بينهما تناسب
مفيد للعلم بالمطلوب وهو التمثيل فان الجامع مشتمل على حكم الاصل
وهو الحجة وعلى حكم الفرع وهو المطلوب ثم انها اصناف الحجة لا انواعها
لان الحجة الواحدة قد يكون قياسا واستقراء باعتبارين كالقياس
المقسم الذي هو الاستقراء التام وقد يكون قياسا وتمثيلا باعتبارين
كنوع من التمثيل يكون بالحقيقة برهانا ويكون ذكر الاصل فيه حشوا لكن الاستقراء

والتمثيل

والتمثيل اذا اطلقا اي لم يقيد الاستقراء بالتام والتمثيل بقطعية العلة لم يفيدا
الا ظنا ما يجري منهما مجرى القياس في افادة اليقين واعلم انه اذا اثبتت
مقدمة من القياس بالاستقراء فلا بد ان يكون تلك المقدمة مقدمة
صغرى او لو كانت كبرى واستوفت جميع الجزئيات فقد ثبت النتيجة
بنفس الاستقراء من غير ان يحصل تبيين بجزء قياس وان يكون اقل
خفاء من النتيجة او مساوية لها اذ لو كانت اخفى لا تتبين الا بحد اوسط لا
بالاستقراء والا لكان الاستقراء اقوى من القياس الذي بين النتيجة
في العناد والمعاندة وهو الاتيان بنتيجة قياس تضاد او
تناقض مقدمة كلية من قياس سابق والفرق بين المقدمة العناد التي
يقصد بها الابطال والتي يقصد ابطالها ان مقدمة العناد قد يكون
كلية وذلك اذا كانت متضادة وقد يكون جزئية وذلك لو
كانت متناقضة بخلاف المقدمة التي يقصد نقضها فانها تكون
كلية فقط والمعاندة تتم في الشكل الاول والثالث واما في الشكل الاول
فبالضد والنقيض فاذا اراد معاندة كل ب ج بالضد قلنا كل ب ج
ولا شيء من ج ا ينتج لا شيء من ب ا وبالنقيض قلنا في الصغرى بعض ب ج

واما في الشكل الثالث فبالنقض فقط في المعارضة وهو انتاج نقيض نتيجة
قياس آخر او ضدها كما اذا قلنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا فيقول
المعترض سلمنا ما ذكرت في الدليل لكن معنا ما يبطله وهو ان كل ج ط
ولا شيء من ط ا فلا شيء من ج ا في الضمير وهو قياس محذوف الكبرى
للاختصار او المغالطة كما يقال العالم متغير فهو محدث حذف
فيه الكبرى اعني وكل متغير محدث لظهورها وكما يقال فلان متزين
فهو زان حذف وكل متزين زان لاخفاء كذبها في قياس
الفراسة وهو ما يقاس منه على سجية نفسانية بعلامة بدنية كما يستدل من
كون الاعضاء المقدمة في غاية الاستعداد والانتقام على الجراءة بان
يقال هذا عظيم الاطراف العالية وكل عظيم الاطراف العالية
شجاع وانما يكون القياس الفراسي اذا انعكس الاوسط على الاكبر
ولم ينعكس على الاصغر اذ لو لم ينعكس على الاكبر لم يكن العلامة علامة
في بعض المواد فانه لو لم يصدق كل شجاع عظيم الاطراف فلا يكون
عظم الاطراف علامة للشجاعة التي توجد دون عظيم الاطراف
ولو انعكس على الطرف الاصغر لم يوجد الاوسط في غير الاصغر فلم يمكن
ان

ان يبين به في غير الاصغر فلا يكون علامة ايضا فقد تم مباحث القياس بسيطه وحسن
وضعه   في انولوطيقا الثانية اي البرهان وفيه ثمانية فصول
في الغرض عن هذه المقالة على حدة وما جرى عليه المعلم الاول فيقول كل تعليم
وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ويتضح ذلك بالنظر في العلوم التعاليمية فان صناعة
الهندسة مثلا لا يحتاج الى ان يعدم حد الخط والسطح وصناعة العدد الى ان
يحصل اولا حد الوحدة وعلى هذا سائر الصنائع ويظهر بهذا انما يتقدم
الصناعات اظهر ان التصديق انما يحصل من القياس والاستقراء والتمثيل
وان التصديق الحاصل بالقياس انما يكون بعد العلم بالمقدمات والذي
يحصل بالاستقراء يكون مسبوقا بمعرفة الجزئيات والذي يحصل بالتمثيل
والاقناع يتاخر عن معرفة ما يمثل به ولما كان التعليم ما هو صناعي مثل
تعليم النجارة والصياغة وانما يحصل بالمواظبة على افعال تلك الصناعة وما
هو تلقيني مثل تلقين شعر او لغة وانما يحصل بالمواظبة على افعال التلفظ بتلك
الاصوات والالفاظ لتحصل ملكة ومنه تاديبي وانما يحصل بالمشورة على
متعلم ومنه تقليدي وهو ان يالف الانسان اعتقادا ورايا وانما يحصل
من جهة الثقة بالمعلم ومنه تنبيهي كمن يعلم ان المقناطيس يجذب الحديد لكنه غافل

عرف وقد يقال له هذا هو المغالطين الذي عرف حاله لكن لم يطلب الا الدليل
فلا يفطن لما النقص في العبارة او في ذهنه فيحتال في تقرير ماله ومن
آخر وليس شيء منها حاصلا بالنظر خصص التعليم والتعلم بالذهني اذ المراد
بهما تهيئا ما يكتسب بقول يوقع اعتقادا او رأيا لم يكن او توقع تصورا
لم يكن وما قيل الذهني احترازا عن الحسي لكن من حسن شيئا ما نسيه فطلبه وتعرفه
فيكون هذا الطلب بعد علم قد نسي فليس شيء اذ التعليم لا تعلما الا
على ما يستفاد بالحس وانما اثر الذهني على الفكري لان التعليم والتعلم
قد يكون بالفكر وقد يكون بالحدس بان يحصل ابتداء من غير طلب وتجشم
كسب حد به وقد يكون بتعليم المعلم وافادة المرشد وهذه كلها انما تحصل
بعلم سابق كالحدود في التصورات والحجج في التصديقات والذهني شامل
للجميع بخلاف الفكري وهذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون من اثنين وقد يكون
من انسان واحد مع نفسه من جهتين فيكون من جهة ما يحدس بالحد الاوسط
في القياس معلما ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس متعلما والتعليم والتعلم متعلقان
بشيء واحد بالذات وهو انساق الى اكتساب مجهول بمعلوم وذلك
المعنى الواحد باعتبار نسبته الا الذي يحصل فيه صار تعلما وباعتبار نسبته

الا الذي

الا الذي يحصل عنه وهو الفاعل صار تعليما مثل التحريك والتحرك والاشيء [illegible]
الا الاعتبارين فان كل تعليم وتعلم ذهني ولم يفعل وكل مكتسب ثم ان التعليم والتعلم
للتصديق يتقدمه معلومات ثلثة احدها تصور المطلوب موضوعا ومحمولا
وان لم يصدق به بعد والثاني تصور القول فيتبع هذه الثلثة المعلومات
تصديق بالمطلوب سواء جعل القول المتقدم قياسا او استقراء او تمثيلا واما
التصور فيجب ان يتقدمه تصور اجزاء او حد او الاسم وفي الصناعات
العملية ايضا انما يتوصل الى التعليم والتعلم من علم متقدم كما ان متعلم
النجارة يجب ان تعلم اولا ما الخشب وما القدوم وان الخشب من شأنه
ان ينحت بالقدوم وينشر بالمنشار وينقب وما اشبه هذا واذا كان
كل تعليم وتعلم خاص هو اكتساب بطلب فلنذكر المطالب والنسبة
بينها فنقول ان المطالب ثلث مطلب ما وهو للتصور وهل ولم وهما
للتصديق ومطلب ما على قسمين احدهما الذي يطلب به معنى الاسم
كقولنا ما الخلاء وما العنقاء والثاني يطلب به الحقيقة كقولنا ما الحركة وما المكان
ومطلب هل ايضا على قسمين احدهما بسيط وهو ما يطلب به وجود
الشيء او عدمه كقولنا هل الحركة دائمة ومطلب لم على قسمين احدهما علة التصديق

[illegible]

فقط دال اخر على الامر في نفسه على ما هو عليه من وجوده في نفسه او وجوده
بحال ما واما مطلب الاين الاتي والكم والكيف ومتى وغير ذلك
فراجع الى مطلب ما وهل فمطلب ما الشارحة الاسم متقدم لكل مطلب
ومطلب ما الحقيقية متاخر عن مطلب هل البسيطة فان الذي يطلب ما دات
الحركة فانما يطلب حقيقة امر موجود عنده واما ان طلب احد هل الحركة
موجودة فيجب ان يكون قد فهم اولا ما يدل عليه الاسم فانه يمكن ان
يعلم مدلول الاسم ولا يعلم هل ذلك المدلول موجودا وغير موجود ولا
ينعكس والمراد بمدلول الاسم هو الذي يكون بعد معرفة الوجود
حدا حقيقة ويقال له الحد بحسب الاسم فالفرق بين الحد بحسب الاسم
وبحسب الحقيقة ليس الا معرفة الوجود والفرق بين ما يفهم من الحد بحسب الاسم
او بحسب الحقيقة بالتفصيل وبين ما يدل عليه الاسم بالاجمال الذي هو المعنى
اللغوي غير قليل فكل انسان اذا احوطت باسم لكهم فهما ما ووقف على الشئ
الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما بالحد فلا يقف عليه الا الماهر
بصناعة المنطق فيكون احد الامرين معرفة والثاني علما كما ان الحس معرفة
والعقل علم وبالجملة ليس مطلب ما الشارحة هو مدلول الاسم بالاجمال

بل هو مدلول الحد وذكر الشيخ في مطلب هل البسيطة شكا وهو ان المعدوم
الذات والمحال الوجود كيف يتصور او يسأل عنه ما هو حتى يطلب
بعد ذلك هل هو موجود فانه ان لم يحصل له في النفس معنى كيف يحكم
عليه بانه حاصل او غير حاصل والمحال لا صورة له في الوجود فكيف توجد
صورة في الذهن تكون ذلك المتصور معناه ثم اجاب بان هذا
المحال اما مفرد لا تركيب فيه ولا تفصيل فلا يمكن ان يتصور الا بنوع من المعادلة
بالوجود بالنسبة اليه كقولنا الخلاء وضد الله جل وعز فان الخلاء يتصور بانه
الاجسام كالمقابل وضد الله يتصور بانه قد كان للشئ الباري فيكون المحال
يتصور بصورة امر ممكن ينسب اليه المحال ويتصور بنسبة اليه واما في ذاته
فلا يكون متصورا ولا معقولا واما الذي فيه تركيب وتفصيل مثل عنز ايل
وعنقاء مغرب وانسان يطير فانما يتصور اولا التفاصيل التي هي غير محال ثم
يتصور لتلك التفاصيل اقتران ما على قياس الاقتران الموجود في تفاصيل الاشياء
الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك اشياء ثلثة اثنان منها خارج ان
كل بانفراده موجود والثالث التاليف بينهما هو من جهة ما هو تاليف من جملة
ما يوجد فعلى هذا النحو يعطي معنى دلالة اسم المعدوم فيكون المعدوم

انما يتصور لتصور متقدم للموجودات وقد يكون التعلم والتعليم عن معرفة
وعن علم وذلك اذا كان الحكم بالجزئي حصل بالاحساس سواء كان الحكم
بالكلي مبينا بنفسه او حصل بقياس مثلا اذا كان المطلوب ان هذا المثلث
زواياه مساوية لقائمتين فالصغرى وهي ان هذا مثلث تحصل بالحس
والكبرى وهي كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين حاصلة بالفعل
وكان عن معرفة وعلم اجتمعا حدث العلم بان هذا المثلث زواياه
مساوية لقائمتين وقد يكون الحكم الكلي سواء كان مبينا بنفسه او مبينا حاصلا
قبل الحكم بالجزئي سواء كان مبينا بنفسه او مبينا كلاهما اذ حصل عندنا الحكم
بان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين فاذن قد علمنا الحكم
على كل جزئي تحته بالاجمال ولم نعلم بالتفصيل فيكون المطلوب معلوما من وجه
مجهولا من وجه اخر فانه معلوم من جهة الحكم بالكلي المحيط بجميع جزئياته ومجهول
من حيث هو مخصوص لانه يحتاج ان يحصل لنا علم اخر وهو ان هذا مثلث
مثلا حتى يصير معلوما من كل وجه فاذا حصل العلم الاخر واقترن به علم
كان حاصلا عندنا اقترانا على التاليف الذي من شانه ان يكسب
بالذات علما ثالثا علمنا ان هذا المثلث زواياه مساوية لقائمتين

واما قبل

واما قبل ذلك فكان معلوما من وجه دون وجه وهذا جائز كما علمت في المقدمة
المقررة في توابع القياس بل واجب فان المطلوب لو كان معلوما من
كل جهة ما كنا نطلبه ولو كان مجهولا تاما من كل جهة ما كنا نطلبه وبهذا ازال
المعلم الاول الشبهة التي نقلها عن مانن وهي انه خاطب سقراط في ابطال
التعليم والتعلم قال له ان الانسان لا يخلو اما ان يعلم ويطلب ما يعلمه فيكون
طلبه باطلا واما ان يكون طالبا لما يجهله فمن اين يعلم ان ذلك الذي
كان يجهله هو الذي علمه كمن يطلب عبدا آبقا لا يعرفه فانه اذا وجده
لم يعرفه فتكلف سقراط في مناقضته اذ عرض عليه ما اخذ بيان شكل هندسي
وزعم انه ان المجهول كيف يصاد بالمعلوم بعد ان كان مجهولا وليس ذلك
بكلام مطبق لانه بين ان ذلك ممكن فاتى بقياس انتج امكان ما كان
اتى به مانن بقياس انتج عدم امكانه ولم يحل الشبهة وقال افلاطن في حل
هذه الشبهة ان التعلم تذكر وكان الطالب انما يطلب اذا كان قد نسي
فلما تادى اليه البحث فقد تذكر وتعلم فيكون انما علم الطالب امرا كان علمه
واما ارسطو فاجاب بان الشيء المطلوب يعلم من وجه التصور ويجهل من
وجه التصديق بل يعلم من جهتين ويجهل من وجه يعلم بالتصور وبالتصديق الاجمالي

الذي حصل من العلم الكلي السابق ومجهول من حيث هو مخصوص فاذا سبق منا العلم
بان كل ما هو كذا فهو كذا فقد احطنا علما بكلنا باشياء كثيرة واذا حصل
الصغرى حصل العلم بالمطلوب من حيث هو مخصوص فهو حينئذ نعلم من كل وجه فليس
قول القايل ان كل ما نعلم من كل وجه فلا نعلم اذا اصبنا مسلم بل كل ما نجهل من كل وجه
فهو الذي لا نعلم اذا اصبنا ونحل بهذا ايضا شك السوفسطائيين في كون
الجزئي معلوما من جهة العلم الكلي وهو انهم يقولون هل تعلم ان كل اثنين زوج
او لا تعلم ومعلوم ان جوابه اني اعلم ذلك فاذا اجابهم المجيب بانه يعلمه
كشفوا من عدد اثنين وقالوا هل كان عندكم علم بهذا قبل ان نكشف لك
ام لا فان اجاب بانه لم اعلم ذلك فيقولون فلستم تعرفون ان كل اثنين
عدد زوج فان هذا الذي في يدي اثنان ولم تعرفوا انه زوج فيكون علم
بذلك ولا يكون علم بذلك وقيل في التعليم الاول ان قوما اجابوا عن هذا
بجواب غير مستقيم فقالوا نحن انما نعرف ان كل اثنين موجود عرف
او لم نعرف فهو زوج فيقول بل الجواب عن هذا انا لم نقل انا نعرف
ان كل اثنين زوج فاذا لم نعرف اثنان زوجا انتقض قولنا وايضا لم نقل
انا نعرف من كل شيء هو اثنان انه اثنان فنعرف انه زوج بل قلنا

احد قولين

احد قولين اما ان كل اثنين عرفناه فانا نعرف انه زوج او كل اثنين في نفسه عرفناه
او لم نعرف انه زوج فهو في نفسه زوج فاما القسم الاول فلا ينتقض بالشبهة التي
اوردت واما الوجه الثاني فهو معروف عندنا لا بما قصد الجهل الخاص لانا وان لم
نعلم ان الذي في يد فلان زوج او ليس بزوج فعلمنا ان كل اثنين فهو في نفسه زوج
واما جهلنا فليس الجهل به جهلا بما عندنا واذا حصل عندنا ان الذي في يده
اثنان وتذكرنا المعلوم الذي كان عندنا عرفنا في الحال ان الذي في يده
زوج فاذن مجهولنا غير معلومنا وليس اذا لم نعرف ان شيئا ما فهو
زوج ام لا لانا لا نعرف انه اثنان او لا يبطل ذلك ان نعلم ان
كل ما هو اثنان فهو زوج فيكون قد علمنا ايضا ان ذلك زوج من وجه
فهذا ازال ذلك الشك واذا كان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم سابق فالعلم
الحقيقي بالمطلوب هو الذي يكون بمتقدم هو العلة لا العلة الموجبة للعلم بالمطلوب
حسب بل العلة الموجبة لوجوده ايضا والذي يدل ان هذا هو العلم اليقيني ان
كل من يدعي انه قد علم الشيء فانه يرى انه علم بهذه الجهة سواء كان بهذه الجهة او لا
واذا كان هذا هو العلم فالذي يفيد هذا العلم هو البرهان وهذا الجزء هو الذي
بعد معرفة البرهان فالغرض في هذا الجزء هو البرهان وقد يقال العلم الحقيقي على التصور

تحصل الآن الكلام ههنا في البرهان ونتكلم في الحد بعد ذلك
هو انه قياس مؤتلف من اليقينيات اي انه قياس يفيد علم اليقيني بما هو عليه في الوجود
العلمي اللمي هو بها موجود فقولنا مؤلف من اليقينيات اخرج القياسات
الاربع الباقية فان القياس كما انه ينقسم بحسب الصورة الى الحملي والشرطي والمركب
منهما والى الاشكال الثلثة كذلك ينقسم بحسب المادة الى البرهان
والجدل والخطابة والشعر والمغالطة فان القياس اما ان يفيد التصديق او لا فان
افاد التصديق فان افاد تعيينا من جهة العلة فهو البرهان الحقيقي او لا من جهة العلة
فهو الذي يسمى برهانا باشتراك الاسم وان افاد ظنا فهو خطابة والا فان
اشتمل على عموم الاعتراف والتسليم فهو جدل والا فهو المغالطة ولكل واحد منهما مقدمات
تحصل هي مبادي له ومبادي القياسات اعني القضايا التي يتألف القياسات
منها مفصلة مذكورة في كتب الشيخ ولا نطيل الكلام بذكرها

في شرائط البرهان يجب ان تكون مقدمات البرهان صادقة وان
تكون اوائل غير ذوات وسائط لا يكون لها في مرتبتها في ذلك البرهان
وسط اي تكون بينة بنفسها او مبنية بالبينات بانفسها منتهية اليها ولما كان
علوا للنتيجة بالوجهين معا بان يجب ان تكون اقدم عند الطبع والاقدم عند الطبع

هو ما اذا

هو ما اذا ارتفع ارتفع ما بعده من غير انعكاس وهو غير الاعرف عند الطبع فان
الاعرف عند الطبع هو المقصود من الوجود وهو الطبائع النوعية على ما بين في
موضعه وان يكون اقدم عندنا والاقدم عندنا هو ما يحصل لنا اولا وهو قسمان
الاقدم عند عقولنا والاقدم عند حواسنا والمراد ههنا الاول والاقدم
عندنا هو الاعرف عندنا ولا فرق بين الاقدم عندنا والاعرف عندنا
بخلاف الاقدم بالطبع والاعرف عند الطبع كما مر والاعرف
عند العقول هي الامور العامة والبسائط وان يكون مناسبة وان لم يكن
بهذه الشرائط لم يكن برهانية واما القياس فقد يكون وان لم يكن مقدماته
بهذه الشرائط فانها تكون ذوات اوساط وغير صادقة وغير مناسبة
واما كون مقدمات البرهان صادقة فلان الكاذبة ربما ادت الى
نتائج كاذبة فيلزم من اعتقاد صدقها لانها صحة البرهان كقول القائل ان
نسبة قطر المربع الى ضلعه نسبة عدد الى عدد والمقادير التي نسبة بعضها
الى البعض نسبة عدد الى عدد مشتركة فقطر المربع مشارك لضلعه وهو كاذب
واما كونها اوائل على ما قلنا وشرحنا فلانها لو لم يكن كذلك لاحتيج هناك
الى برهان فيكون مسئلة لا مقدمة واما كونها اقدم عند العقل واقدم عند الطبع

لانها علة للنتيجة بالوجهين كما مر فيجب ان يكون اعرف ليعرف بها النتيجة و
اقدم بالذات لان علة الوجود كذلك واما كونها مناسبة للنتيجة فلكونها
علة لها فيجب ان يكون في جملة العلم الذي فيه النتيجة او في علم يشاركه
على ما يجي بيانه ولنكن نتمم القول في بعض هذه الشروط ليستدعي سوق
آخر من الكلام كما في التعليم الاول   اذا كان مبدا البرهان هو
مقدمة غير ذات وسط فمبدا البرهان هو احد جزئي النقيض بعينه ولا
يكون الآخر برهانيا واما الجدلية فهي وان كانت ايضا احد طرفي
النقيض لكن لا بعينه فان الجدلي ياخذ اي طرف من طرفي النقيض اتفق
لان غرضه التبكيت والالزام لا الحق ومبدا البرهان ينقسم اولا قسمين
فانه اما ان لا وسط له مطلقا بل هو معروف بنفسه ولا يكون مقدمة
اعرف وهو العلم المتعارف والمقدمة الواجب قبولها وهذا
القسم هو مبدا البرهان مطلقا واما ان يكون له وسط لكن لا في تلك
الصناعة التي يستعمل بل وضع فيها وضعا وهذا مبدا البرهان في علم
ما هو العلم الذي وضع ذلك المبدا فيه ثم هذا والحد الذي يفتتح
به العلم بمنزلة حد الوحدة الذي يصنعه العددي اذ يقول الوحدة هي

ما لا ينقسم

ما لا ينقسم بالكم يسمى كل منهما وضعا والحد يخالف المقدمة وان كان قد يقال
على هيئة المقدمة ووجه المخالفة ان الغرض من الحد ان يتصور معنى اسم الوحدة
مثلا او معنى ذات الوحدة لا انها هل هي كذا او ليست كذا ام لا بل الى
ملقاس ذلك الا انه يقال على هيئة المقدمة واما المقدمة فانما يورد
ليقرب بها التصديق لا التصور ثم ان المقدمة الوضعية تختص دون الحد
باسم آخر وهو الاصل الموضوع والحد وضع وليس اصلا موضوعا لانه
لا ايجاب فيه ولا سلب وقد يقسم الاصل الموضوع كما سيجي الى المقبول
بالمسامحة وليس في نفس المتعلم راي يخالفه ويخص هذه اخرى باسم اصل
الموضوع والى المتوقف فيه ويجب ضمان من المعلم بيانه في وقته وفي نفس المتعلم
راي يخالفه ويخص هذه باسم المصادرة وهذا هو حال الشرط الثاني واما انه
يجب ان يكون المقدمات اعرف عند العقل من النتيجة فلان التصديق
بالنتيجة انما هو من قبل البرهان بسبب المبادي والشي الذي وجد من اجله
شي بالصفة فهو احق بتلك الصفة فانا اذا كنا نحب شيئا لكن من اجل
سبب لان نحب الآخر فالسبب اولى بان نحب اكثر كالولد والمعلم
للولد فيجب ان لا يكون شوقنا بالمقدمات ومعرفتنا بالنتيجة على حد سواء

بل المعروف بالمقدمات ازيد وليس يكفي ايضا ان يكون مقدمات البرهان
مصدقا بها اعرف عندنا فقط بل ينبغي ان يكون التصديق بها
آكد اولا بان تعتبر بكذب مقابلاتها ولما علم ان مبدا البرهان يجب
ان يكون اوضح واعرف واقرن بطن ان كل شيء بين البرهان
اجمع منهما رايان احدهما راي من يبطل البرهان والثاني راي من اثبت
البرهان على كل شيء ويرى ان مباد البرهان بين دورا فاما الراي
الاول فاحتج اصحابه بانه لما كان المقصود بالبرهان بين بمقدمات
يكون اوضح منه فيجب ان يكون بيانها قبل المطلوب بالبرهان فيحتاج
ان يعد مبادها ايضا بمقدمات اوضح واعرف منها قد بانت قبل بيانها
وهكذا الى ما لا نهاية له وهذا محال او يوضع ما لا يتبين وما ينتهي على غير ابين
فهو غير بين فلذلك ليس بين لا يكون مبدا لليبان فاذن لا سبيل
الى اقامة برهان على شيء واما الراي الثاني فان اصحابه لما افهم
هذا المأخذ من الاحتجاج اضطروا الى ان يقولوا ان للبراهين مبادي
اول وكانوا وضعوا ان كل شيء يبين ببرهان فوقعوا في ان قالوا
ان هذه المبادي يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض فرهن هذا المبدا
بذلك

بذلك المبدا او ذلك بهذا على سبيل الدور وحسبوا انهم حفظوا وضعهم
ان البرهان موجود ووضعهم ان على كل شيء برهانا معا وتخلصوا عن ذهاب
المبادي الى غير النهاية وكلا الرايين باطل والمقدمة المؤدية الى الرايين
وهي ان كل علم انما يقع بالبرهان باطلة بل الحق ان يقال اما ان يكون
كل شيء مجهولا او ان يكون شيء معلوما والمعلوم اما معلوم بذاته او
معلوم ببرهان وليس كل شيء مجهولا فانه لو كان كل شيء مجهولا لم يكن
ولنا كل شيء مجهول بمعلوم ولا كل شيء معلوم ببرهان فانه لو كان كل
شيء معلوما ببرهان لكان كل برهان يعلم ببرهان وهذا محال فمن الاشياء
ما يعلم بذاته ولو تمموا القياس على هذا النسق لم يلزمهم ما لزمهم وكيف
يكون على كل شيء برهان وقد علم ان البراهين تكون بمتوسطات
بين حدين ولا يمكن ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات
بعدد ما بين الطرفين الاولين ايضا لانه لا بد في كل ترتيب عددي
كان متناهيا او غير متناه من قبل واحد لا آخر فاذا كان مثلا بين ج
و د متوسطات بلا نهاية لزم محال لان احدهما ان يكون بين كل اثنين
من متوسطات بعدد ما بين الطرفين في انه لا نهاية له فيكون بعض

محصورا بحاشيتين مرتبا مثل الكل المحصور وهذا خلف الثاني ان هذه المتوسطات
وان كانت تذهب الى غير النهاية فلكل واحد مما لا نهاية له طرفان يمنة
جاران ومعلوم انه ليس بينه وبين جاره واسطة فيكون اذن بعض
المقدمات التي في الوسط لا وسط له وهو من مبادى البرهان لا محالة ان وضع
ان كل علم بوسط فيكون بعض ما هو مبدا البرهان غير معلوم هذا خلف
فبين اذن انه ليس كل علم ببرهان وان بعض ما يعلم مبداه بلا واسطة
فيكون عنده النهاية في التحليل فيكون هو ما يجري مجراه المبدا الذي
هي المقدمات البراهين فلا يكون ايضا ما ظن من ان مقدمات
البراهين اما ان يكون لا نهاية او لو قف في كل برهان عند اصل موضوع
بلا بيان حاصل لحق ان ذلك ينتهي الى اين بنفسه بلا واسطة وا ما
الذين ظنوا انهم تخلصوا عن الشبهة بان يحصل البراهين متناهية الى
اوايل تبين بعضها ببعض فقد نسج طريقهم في التعليم الاول فقيل ان البيان
بالدور ليس بيان البتة وبين ذلك الحجة به
ان بيان الدور يوجب ان يكون شيئان كل واحد منهما اقدم واعرف
من الاخر وكل واحد منهما اشد تاخرا واخفى من الاخر لا من جهتين
مثل

مثل ان يكون احدهما بالقياس الينا والاخر بالقياس الى الطبيعة حتى يكون ما هو
اعرف فهو اعرف عندنا واخفى عند الطبيعة وما هو اقدم فهو اقدم
عندنا وهو ايضا الاعرف عندنا كالاعرف فيه وما تاخر عند الطبيعة
فان هذا ممكن ولكن الاعرف والاخفى فيما يتعلق بالبيان الدوري
فهما في الشيئين جميعا بالقياس الينا والتقدم والتاخر بالقياس الى
الطبيعة فيكونان من جهة واحدة وهذا مستحيل وان كان في غير البرهان
ممكنا ان يكون ما هو اعرف عندنا متاخرا عند الطبيعة كما في
الاستقراء التسحيح وانما لا يمكن في البرهان لانه كما اشترط كون
مقدماته اعرف لكونها علة للتصديق كذلك اشترط كونها مقدمة
بالطبع لكونها علة الامر في نفسه كما عرفت واما ما يقال في البرهان
الاني فليس هو برهانا حقيقيا ان البرهان الدوري يكون بالحقيقة
مصادرة على المطلوب الاول لانه اذا كان بين مقدمة بمقدمة
ثم كانت تلك المقدمة بين نفسها بالمقدمة الاولى او بين بمقدمة
او مقدمات تبين بالمقدمة الاولى سواء كانت تلك المقدمات
وتلك الاوساط واحدة او كثيرة اكثرة كانت فانه انما بين الشيء

ا بيان الشيء بنفسه وهذا محال لان القول بان الشيء موجود لا يفترق فيه الحال بين ان يوضع وضعا بلا بيان وبين ان الشيء موجود لان الشيء موجود فلا يقبل البيان بالدور ... ونه قد بين في انولوطيقا الاولى ان البيان بالدور كيف يكون وفي اي شكل يكون فانه لا بد ايضا ان يقع في حدود تحقيقها ثلثة وان يكون بعضها منعكسا على بعض مساويا له والاتفاق يشمل هذه في البراهين كلها على هذه الشريطة حتى يبين بعضها بعض الدور وهذه اعني مبادي البراهين كثيرة جدا لا يتفق في جميعها ان يكون حدودها منعكسة فان لم يتفق هذا الى بعضها لا يبين بالدور فلنرجع الى ما كنا فيه من بيان الشروط ونذكر حال ما بقي منها وهو المناسبة وذلك انما يظهر بعد بيان الضرورة الخاصة بالبرهان

لما كان البرهان مؤتلفا من يقينيات لمطلوب يقيني فسر المعلم الاول اليقيني بما يكون الحكم فيه ضروريا بمعنى انه لا يزول ولا يتغير الاخير بما علم ويصح ان يكون مقدمات البرهان الصناعي ممكنة النوع بما هي عليه الضرورة بهذه المعنى متعلقة بالقضية القينية غير التي هي من جهات القضية لان هذه الضرورة بهذه المعنى متعلقة بالقضية هي وجوب الصدق ثم ان المقدمة الضرورية

نستتبع

نستتبع من قبل كونها ضرورية امورا وهي كون محمولها مقولا على الكل وبالذات وكليا ولنشرح ما المعنى المقول على الكل في كتاب البرهان وما المحمول بالذات وما المحمول الكلي فنقول قد كان المقول على الكل في كتاب القياس يقال على المحمول الذي يكون موجودا لجميع افراد الموضوع بمعنى انه لا يبقى واحد من الافراد الا ويوجد له لا لبعضه يكون ولبعضه لا يكون ولم يكن هناك قدر زايد واما المقول على الكل ههنا فهو المقول الذي يكون محمولا موجودا لكل الافراد وفي كل زمان فالفرق بين الكلي في كتاب القياس والكلي في كتاب البرهان هو ان ههنا زيد قيد الدوام وذلك لان العناد في المقدمات الكلية اما بان يقال ان الموضوع واحد ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا كالكتابة للانسان لانه ليس كل انسان كاتبا او يقال ان الموصوف بالموضوع ما هو في زمان ليس يوصف بالمحمول كالصبي لانه لا يوصف بعالم فهذان يبطلان كون المقول على الكل ضروريا بالمعنى المذكور آنفا وقبل ان نشرح معنى الحمل بالذات فلنبين ما الذي هو بذاته وعلى كم وجه يقال فنقول ان الذي هو بذاته يقال

على اربعة اوجه فيقال ذاتي من جهة لكل شيء مقول على الشيء من طريق ما هو
وهذا هو جنس الشيء وجنس جنسه وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم لحدود الشيء
مثل الخط المأخوذ في حد المثلث فانا نقول انه شكل يحيط به ثلثة خطوط و
مثل النقطة للخط المستقيم لانها جزء حده مثل حده بانه اقصر خط وصل
به بين نقطتين بهذا قيل في التعليم الاول فيجب ان يتيقن من هذا
ان الفصول صالحة في ان تكون داخلة في جواب ما هو صلوح الجنس
وفي التعليم الاول وضع الفصل والجنس كل واحد منهما للنوع كالآخر في كونه
داخلا في ماهيته ومقولا في طريق ما هو ثم انه قد جعل الفصل المأخوذ في
حد الجنس جزءا المقول في جواب ما هو وفرق به بين الجنس والفصل
وغير الفصل فيجب ان يكون المقول في جواب ما هو غير المقول في طريق
ما هو وان يكون بينهما فرق لا محالة فليعد الى موضعنا الذي فارقناه
فنقول ويقال ذاتي للعارض يؤخذ في حده اما موضوعه كالزوج المأخوذ في حده
العدد والاستقامة والانحناء المأخوذ في حدهما الخط او جنس موضوعه كالزوج
للاثنين لان العدد الذي هو جنس الاثنين يؤخذ في حد الزوج المحمول
او موضوع موضوعه كالناقص الاول فان المأخوذ في حد الناقص المحمول

على الاول هو العدد وهو موضوع الاول والاول هو العدد الذي لا يعده
غير الواحد فما كان من المحمولات لا يؤخذ في حد الموضوع ولا الموضوع
في حده فليس بذاتي كالبياض للحيوان فان البياض انما هو للجسم والحيوان
بالعرض ويقال ذاتي لما هو غير مقول على موضوع او في موضوع وهو
شخص الجوهر ويقال ذاتي للمعلولات اللازمة لعللها مثل الموت التابع
للذبح واما المعلول التابع لا من الاتفاق مثل ان يعرض برق اذ مشى
ماش او يمشي انسان فيعثر على كنز وسائر ما كان اتفاقيا فعرضي والذي
يريد ههنا بالذاتي هو القسمان الاولان اعني المحمول المأخوذ في حد موضوعه
والمحمول المأخوذ في حده الموضوع واما الذاتي في كتاب ايساغوجي
فيراد به المقوم فقط اعني القسم الاول فقط وانما كان القسم الثاني ذاتيا
لان العرض الذي كان كذلك خاص بذات الشيء او بجنس ذات
الشيء اما على الاطلاق مثل ما للمثلث من كون الزوايا الثلث مساوية لقائمتين
واما بحسب المقابلة اذ كان الموضوع لا يخلو عنه او عن مقابله بحسب اقتضاء
الموضوع او بحسب العدم الذي يقابله مثل الخط فانه لا يخلو عن استقامة
او انحناء والعدد عن زوجية او فردية والشيء عن موجبة او سالبة فاذا

اجتمع في هذه العوارض ان كان الموضوع لا يخلو عنها باحد الوجهين
المذكورين وكانت ليست لغير الموضوع او جنسه كانت مناسبة
لذاته فلو كان الموضوع لا يخلو عنها ولكن توجد لغيره من اشياء
غريبة من ذاته او جنسه مثل السواد لما كانت ذاتية له او جد او كانت
لا تتعلق بذاته ولا بذات ما بالقوة ولا ذات الشي تعموم بها ولو كان
الموضوع يخلو عنها لا الى مقابل منها بل الى سلب فقط لكانت ذات
الموضوع لا تقتضيها في المقارنة ولا في التعموم بها فاما اذا كانت
من الامور اللاحقة للموضوع التي تقتضيها ذاته وخصصت بحكمه ولزمه
مطلقا او مع التقابل صارت تستحق ان تسمى اعراضا ذاتية ثم ان
العرض الغريب لا يستعمل في البراهين وان كان لازما لانه ان
كان وسطا كان مناسبا لموضوع آخر فيكون البيان لذلك الموضوع
بالذات وللموضوع الذي اجري فيه بالعرض وان كان اكبر
فيكون هذا الاكبر غريبا من الاوسط فيكون من حق الاوسط ان يكون
بينه وبين الاكبر اوسط آخر قد ترك واخذت النتيجة لا عن وجهها
الذي يبين به حيث لم يؤخذ في بيانها مقدمة تخصها ولا مقدم

يجري

يجري امرا على انها مبدا للعلم واصل موضوع فلا يحصل بذلك نقص مطلق
ولا نقص لازم عن اصل موضوع فلا يكون ايضا البيان بها بحسبها بل
بالعرض هذا هو الوجه لعدم استعمال العرض الغريب في مطلق البرهان
ولعدم استعماله في البرهان المطلق اعني البرهان الحقيقي وجه خاص
يجي ذكره فاذا عرفت معنى المقول على الكل المستعمل في كتاب البرهان
وعرفت ايضا معنى ما بالذات فمعنى الكلي المستعمل في هذا الكتاب
هو المحمول المقول على كل واحد في كل زمان بالذات واولا
فيكون المحمول كليا باجتماع ثلثة امور والمحمول الاولي هو ان لا
يحمل بتوسط امر اعم فانا اذا قلنا كل انسان جسم فان الجسم ليس
اوليا للانسان لان الجسم يحمل على الحيوان فيكون حمله على الحيوان قبل
حمله على الانسان والشي والذي يكون لشي ولم يكن لاخر ولا
للاخر الا وقد كان له فهو للشي اولا وقبل كونه للاخر واذا اعتبرت
الاضافة بالقبل اولا قبل وجدتها تدخل في هذه الخاصة كان
بالطبع او بالمكان او بالزمان او بالشرف او غير ذلك فيتبين
ان كل محمول على اعم من الموضوع فهو محمول على الاعم اولا وعلى

الموضوع ثانيا وعلى هذا القياس اذا قلنا كل متساوي الساقين فزواياه
الثلث متساوية لقائمتين فان ذلك مما يوجد لغير متساوي الساقين
من المثلثات فهو اذن للمثلث اولا ولمتساوي الساقين ثانيا
ولكل واحد من نوع الدائم قد يكون اولا كما ظهر من المثالين المذكورين
ثم ربما كان المحمول الاول اعم من الموضوع كالجسم كان للحيوان في
المثال الاول والحيوان للانسان وربما كان مساويا مثل مساواة
الزوايا لقائمتين للمثلث وكل هذا ان يقوم على حمل على شيء غير اول
فلا يكون البرهان قائما عليه بالخصوص بل لخصوصه انما قام على ما هو له اولا
فان من تبين ان كل مثلث متساوي الساقين فان زواياه مساوية
لقائمتين فلم يبين ذلك بالخصوص من جهة ما هو متساوي الساقين بل من جهة
ما هو مثلث وليس من شرط الاولي ان يكون بينه وبين الموضوع واسطة
فان بين هذا العارض للمثلث وبين المثلث وسائط وحدود مشتركة
كلها عوارض اقرب منه بل الشرط ما قدمناه واعلم انه فرق بين ان
يقال مقدمة اولية وبين ان يقال مقدمة محمولها اولا لان المقدمة
الاولية هي التي لا يحتاج ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة

في التصديق واما الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج فيه الى وسائط فالمحمول
انما يكون كليا في كتاب البرهان اذا كان مع كونه مقولا على الكل
اوليا قيل في التعليم الاول ومعنى ان لا ننخدع ونظن انا قد بينا الشيء
على طريق الحمل الكلي المشترط في البرهان ونحن لم نبينه او يكون قد بيناه
ونحن نظن انا لم نبينه اما الثاني ففرض في محمول ينحصر موضوعه في شخص
واحد مثل السماء والارض والشمس والقمر فانا اذا قلنا ان السماء
لا خفيف ولا ثقيل او ان الارض في وسط الكل او ان الشمس
تتحرك حركة كذا فان المحمول في كل منها كلي فيظن انه ليس بكلي لفوات
الصدق على الكثير وان وجدت الاولية وسبب هذا الظن
ان هذه الاشياء في الوجود منفردة وطبائعها غير مشترك فيها
وهذا الظن باطل فان قولنا الشمس وقولنا هذه الشمس مختلفان لان الشمس
يدل على وجود طبيعة ما وجوهر ما وهذه الشمس يدل على اختصاص من تلك
الطبيعة بواحد بعينه فاذا برهنا على الشمس فلسنا نبرهن على ما هي من جهة
ما هي هذه الشمس بل على طبيعة الشمس بحيث لو كانت تلك الطبيعة مقولة
على الف شخص لكان الحكم والبرهان متناولا للجميع وقد قررنا

في صدر الكتاب ان الكلي المعتبر في العلوم هو الذي يمكن ان يصدق
على كثيرين وان لم يوجد منه الا شخص واحد واما الاول فهو انا لم نعط الكلي
فقط انا اعطيناه في موضعين احدهما اذا كان المحمول لامر مختلف
الانواع فليس المحمول الكلي واحد من انواعه بسبب ضرورة او خطاء
فاذا لم يوجد الحكم لشيء عام لعدم اصابته ظن ان المحمول كلي وليس كذلك
لفوات الاولية والذي بحسب الضرورة اما الفقد ان الاسم للامر
العام في هذه الصناعة واما لان العام خارج عن اعم موضوع لتلك
الصناعة البرهانية واما لان البرهان على العام صعب ولكنه على
نوع نوع سهل واما لان العام لا يتصف بحذائه لانه جنبي والنوعيات
التي تحته اقرب الى الخيال فيتصف بحذائه مثاله ان يبرهن في المقاد
ير ان المقادير المتناسبة اذا ابدلت يكون متناسبة
ويبرهن ايضا في الاعداد المتناسبة اذا ابدلت يكون متناسبة
وقد برهن في كل واحد منهما برهان آخر ولكن المبرهن عليه ليس اوليا
لواحد منهما بل هو اولي للكم الا ان اسم الكم لم يوضع لا في صناعة الحساب
ولا في صناعة الهندسة لان صناعة الحساب يوضع فيها العدد على انه

اعم

اعم جنس لا ايجاد وفي صناعة الهندسة يوضع فيها المقدار على انه اعم
جنس لا ايجاد وفي فكان اسم الكم مفقودا وما يحب الصناعتين ولانه
ليس في احدى الصناعتين للمعنى العام اسم فظن في كل صناعة ان هذا
العارض اولي للموضوع صناعته وهو في الحقيقة اولي للجنس موضوع الصناعتين
فلذلك كان هذا التبديل متقررا في الازمان وفي الجسم وفي غير ذلك
مما هو كم او ذو كم والوجوه المذكورة كلها مجموعة في مسئلة التبديل
فان اسم الكم غير جار في الصناعتين كما قلنا وايضا الكم ليس موضوعا
احد الصناعتين وايضا فان البرهان انما يسهل اقامته على المقادير
من جهة حال الاصناف ويقوم على العدد من جهة حال الاجزاء فيكون
قد قام على كل جهة بخصه وصعب اقامته بنحو يعمهما جميعا وايضا لان تخيل
المقدار والعدد بالشكل والتقريب من الوهم اسهل من تخيل الكم و
بهذا السبب لم يوضع للكم بحث يخصه كما وضع لانواعه بل لم يجب
الى المقدار من جهة ما هو مقدار مباحث كثيرة بل خص اكثرها بالخط و
السطح والجسم كل على حدة اذ كانت نسبة الاحكام الى النوعيات من
الخط والسطح والجسم اسهل من نسبتها الى المقدار المطلق بحكم القياس

الى المحمول فهذا وجه وقوع الظن من قبل الضرورة واما كيفية وقوعه من جهة الغلط
فذلك ان يظن الانسان اول نظره في احاد معنى عام كمثلث مثلث من
انواع المثلث من غير ان يحس كيفية الوجه في استيفائها وان كان
استوفاها كلها لم يحس باستيفائها كلها فيبين في كل واحد منها اما برهان
عام او برهان خاص لكل واحد وله ان يبتدي فيبين ذلك في المثلث
المطلق لانه له اولا الا ان الغلط زاغ به عنه وخص ابتداء النظر بالجزئيات
فكيف يمكن ح ان ينقل الى المثلث المطلق الا ان على الاستقراء
المغالطي وهو ان ينقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة او غير متحقق استيفاؤها
الى الكلي فيكون تعرفه على نحو ما يعلم السوفسطائي فان هذا ليس مغالطة
في الجدل بل هو مغالطة في البرهان لانه لا يلزم من وجود اي حكم كان
في جزئيات شيء لم يشعر باستيفائها يقينا ان الحكم بالحكم اليقيني على الكل
واما الحكم الاقناعي الشبيه باليقيني فقد يجوز ان يحكم به وكذلك ليس هذا
مغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان لان هذا الناظر في الجزئيات
من المثلثات كيف يتنبه الشيء الذي هو الذي هو المثلث المطلق ما لم
يتيقن استيفاء الاقسام النبض الذي لو كان حصل له كان له بعده
ان

ان ينقل الحكم الى المثلث المطلق الذي الحكم له اولي وعليه كلي واذا لم
يتنبه لذلك حسب ان الحكم الاولي البالغ الجزئيات وظن ان الحكم
على كل صنف منها كلي بطريق هو الكتاب والموضع الثاني ان يكون
المحمول على امر مقولا على الكل فيظن انه كلي وليس في الحقيقة كلنا اذ فات الاولية
كلان التوازي يحمل على الخطين الواقع عليهما خط فيجعل كل واحد من
الزاويتين الداخلتين من جهة واحدة مساوية لقائمة فلما كان كل
خطين بهذه الصفة متوازيين ظن ان المقول على الكل كلي وليس
كذلك لان الاولية فاتته لان التوازي يوجد لكل خطين يقع عليهما
خط ثالث فيصير مجموع الزاويتين الداخلتين في جهة واحدة مساوية
لقائمتين سواء كان كل واحدة منهما قائمة او مختلفتين فهذه هي وجوه
الخدعة وطرق التخلص عنها والقانون الكافي ان يعرف متى يكون
المحمول اوليا ومتى لا يكون هو ان يمتحن الاولية بان ينظر في المعاني
التي تقارن الشيء الذي يوجد له المحمول فاذا وجد معنى اذا ابقي هو و
ارتفع سائر المعاني بقي المحمول واذا ارتفع هو وبقيت البواقي ارتفع
المحمول له اولا مثاله انا اذا اقلنا في المثلث المتساوي الساقين المعمول

من نحاس او من خشب ان زواياه مساوية لقائمتين فاذا رفعنا تساوي
الساقين وكونه من نحاس واثبت المثلث وحده كان كون زواياه
كقائمتين ثابتا واذا رفعنا المثلث وابقينا البواقي لم نجد المحمول المذكور
مرتفعا واما ارتفاع المحمول بارتفاع الشكل فذلك بالعرض لان بارتفاع الشكل
يرتفع المثلث ولو امكن ان يرتفع الشكل ويبقى المثلث كان الحكم ثابتا
فنقول الآن ان المقدمة الضرورية هي المقدمة التي يكون محمولها كليا
وذلك لان الامور الضرورية على وجهين ضرورية في اللزوم من غير
ان يكون ضرورية في الجوهر والطبيعة وهذه هي اعراض غريبة ولوازم
خارجة وقد اوضحنا قبل انها لا تنفع في كتب العلم اليقيني وضرورية في الجوهر
والطبيعة وهي الذاتيات اما الداخلة في حد الموضوع فهي ضرورية للموضوع
في جوهره واما التي الموضوع داخل في حدها فالموضوع لها ضروري في الجوهر
وهي ضرورية للموضوع في اللزوم فاذا كان المراد بالمقدمات الضرورية
في البرهان هي المقدمات التي يكون محمولاتها ضرورية على الوجه الثاني
فيكون المقدمات الضرورية هي المقدمات الذاتية فيكون كل مقدمة
ضرورية ذاتية وكل مقدمة ذاتية ضرورية اقول هكذا بين الشيخ وغيره

ان

ان المقدمات الضرورية تكون ذاتية ولا يخفى ان هذا البيان
يدل على ان مقدمات البرهان يجب ان تكون ذاتية ولا يدل
على ان لزوم الذاتية انما هو من قبل الضرورة والذي يفهم من صريح
كلام المعلم الاول هو ان كون المقدمات ذاتية لازم من جهة كونها
ضرورية فانه قال ان مقدمات البرهان يجب ان يكون
ضرورية وهو الشرط في انه يجب ان يكون مقدمات البرهان
ذاتية فلا وجه ان يقال لما كان الضروري لا يتغير فلو لم يكن
المقدمة الضرورية ذاتية فيكون محمولها اما مفارقا او غير مفارق
وكلاهما في حكم واحد فان العقل يعقل ارتفاعهما عن الشيء والشيء
باق وهذا هو الشرط في العلم وان لم يتغير المعلوم فلا يكون المقدمة
الضرورية ضرورية فثبت ان كل مقدمة ضرورية فهي ذاتية ولان
الذاتي يكون اوليا وغير اولي وقلنا ان المعتبر في البرهان هو الاول
فيكون المقدمات الذاتية هي الاولية فيكون المقدمات الضرورية
هي التي يكون محمولها كليا وادرج المعلم الاول هذا الموضوع قال
فاما ان مقدمات البرهان ينبغي ان تكون ضرورية وهو الذي جعلناه

بوجه آخر كذلك لا يدري الضرورة ما لم يعلم بوجه آخر وكما ان هناك
لم يمكن ان ينتج كاذب عن صوادق كذلك ههنا لا يمكن انتاج
غير ضروري عن الضرورية وقد يورد ههنا شك وهو ان يقال
اذا كانت النتيجة انما يكون ضرورية من مقدمات ضرورية فلا يكون
قياس الا من مقدمات ضرورية فكيف يتأتى للجدلي ان ينتج عن المقدمات
التي يتسلمها عن المجيب نتيجة ضرورية وقد قلنا في حد القياس انه ينتج بالاضطرار
ويندفع هذا الشك بما مر في شرح حد القياس وهو انه فرق بين
ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة فان كل قياس ينتج بالضرورة وليس
كل قياس ينتج ضروريا فان الضرورة في القياس هي في نفس لزوم النتيجة
لا في النتيجة واذ قد تبين ان مقدمات البرهان يجب ان يكون
ضرورية وان الضرورية يجب ان يكون ذاتية وعلى الكل فتبين ان
المطالب البرهانية يجب ان يكون ذاتية لا محالة والوجه الذي
افاده الشيخ الرئيس حيث قال ان الاعراض الغريبة لا تجعل مطلوبات
في الصنائع البرهانية لانها ان اخذت من حيث تخصص بموضوع الصناعة
زالت الغرابة وان اخذت مطلقة فليس وجودها لموضوع الصناعة من حيث

ی

هي لموضوع الصناعة او قد يوجد في غيره فلا يكون النظر فيها من جنس النظر
المخصوص بالصناعة فهو وجه لتقييد ذاتية مطلوب مطلق البرهان بخلاف
الوجه السابق فانه يجري في مطلوب البرهان المطلق وانما كان
كذلك لان نظر المعلم الاول انما هو فيه وظن الشيخ انه ناظر
في مطلق البرهان لما كان اوليا وهذا اختلاف صريح كلام
المعلم الاول كما لا يخفى على الناظر في كلامه ولنرجع الى ما فارقناه
فنقول قال المعلم الاول بعد كلامه المنقول ولا يكفي في الحد والوسطى
في مقدمات البراهين المطلقة ان يكون ذاتية فقط بل وان يكون
مع هذا علة النتيجة فان ههنا مقاييس الصحيح الحد والوسط فيها ذاتية
ولكنها قاصرة عن النتيجة وهي التي تسمى براهين لا مطلقة بمنزلة قياس
ان هذه المرأة حامل لانها ذات لبن وذلك ان الحمل هو سبب
اللبن لا متأخر اقول هذا الكلام منه تأكيد ما فهم من المباحث السابقة
ولا يخفى انه صريح في مخالفة الشيخ فافهم واذ تبين معنى الضرورة البرهانية
وما معها فنقول اما ان مقدمات البراهين يجب ان يكون مناسبة
فلانه قد تبين انه يجب ان يكون حد الاوسط للاصغر بالذات والاكبر

سر اقي ايحب ان يكون مقدمات البراهين ذاتية فقد يمكن ان يبين
ذلك بما سلف وقد يمكن ان يبين ذلك بيانا اوسع بان يبتدي
القول فيه ابتداء آخر فيقول انه لما كانت نتيجة البرهان ضرورية
فيجب ان يكون البرهان ضروريا واذا كان البرهان ضروريا
فيجب ان المقدمات ايضا ضرورية وهذا البيان قد يشبه
ان كل قول نتيج به امر ضروري وليس ذلك القول ضروريا فليلزم اذن
يقول الملزوم الذي وصفته ليس دائم الوجود فما يلزم ليس بدائم
الوجود فان كان ابطال النتيجة المدعاة انها ضرورية يكون بهذا السبيل
فاذن استحكام قوة اليقين والضرورة فيها هو بان لا يكون فيه
هذا الخلل فيبين من هذا ان من اقتصر في اخذ المبادي على ان يكون
صادقة في نفسها او مقبولة اي يعترف بها عند قوم او امام او مشهورة
اي يعترف بها كافة الناس من غير ان يكون اولية الصدق بل ربما
كانت غير صادقة مثل ما حكي عن بعض القدماء انه قال ان الذي
يعلم فعنده علم ومن عنده علم فهو يعلم ما هو العلم وذلك كاذب وان
كان مشهورا وقد ظن ذلك البعض ان قياسه هذا برهان فهو في غاية

البلاهة

البلاهة والجهل وايضا ان كان الاوسط غير ضروري والمطلوب
ضروريا فيكون حالنا بذلك المطلوب بعد قياسه مثل حالنا قبل ان
نحصل قياسه فان المطلوب انما هو ضروري في نفسه ليس ضروريا
عند القياس عليه لانه يمكن ان يزول الحد الاوسط عن الاصغر لانه
غير ضروري فلا يبقى الشي المعلوم بتوسطه معلوما فيزول اليقين والشي
موجود في نفسه فلا يكون القياس الذي لا يكون مقدماته ضرورية منتجة
للضروري بالذات بل بالعرض كمن يقيس على ان الانسان حيوان بان
يقول الانسان ماش وكل ماش حيوان فكما ان المقدمات الكاذبة
قد كان يمكن ان ينتج نتيجة صادقة بالذات بل بالعرض فكذلك ان ينتج
ضروري عن مقدمات غير ضرورية وحال ضرورة النتيجة كحال صدقها
وكما ان النتيجة الصادقة لم يكن صدقها من جهة القياس بل من خارج لانها
وان تلك الحدود والخاصة توجد منتجها صادقة ولو بالعرض كذلك
النتيجة الضرورية ههنا لا يكون ضرورية من جهة اللزوم عن القياس بل من جهة
انها بذاتها ضرورية وكما ان هناك قد يشك حتى احسن بكذب
المقدمات في ان النتيجة صادقة او كاذبة ولا يدري صدقها ما لم يعلم

للاوسط بالذات واذا كان الامر كذلك فبين ان مقدمات
كل علم خاصة بذلك العلم ولا يمكن ان ينقل البرهان من العلم الى علم
آخر الا اذا اشتركا وكذلك ليس للمهندس ان يبين امرا هندسيا
بالبرهان العددي وكذلك ليس للعددي ان يستعمل المقدمات
التي يستعملها المهندس بل بيان كل علم يكون بمقدمات خاصة فالهندسة
براهين خاصة بالهندسة وعلم العدد براهين خاصة بالعدد واذا
كانت المقدمات خاصة فيكون مناسبة للنتيجة وانما قلنا الا اذا
اشتركا لان العلمين اذا اشتركا فقد ينقل البرهان من احدهما الى الآخر
وذلك الاشتراك انما يكون في الموضوع وذلك لان قوام كل
صناعة انما يكون بثلثة امور احدها المحمولات المطلوبة في تلك الصناعة
وهي التي تبين في تلك الصناعة انها موجودة بالذات للموضوع
كما عرفت فيما مر ان المطالب يجب ان يكون ذاتية والثاني
هي الامور المعلومة التي بها يبين وجود المحمول للموضوع بالايجاب او السلب
وهي المقدمات التي يتقوم منها البرهان والثالث الشيء الموضوع
الذي يكون البراهين وعلى الاحوال المنسوبة اليها والاعراض الذاتية

لهما وهي

لهما وهي التي تسمى موضوع الصناعة وظاهر ان الاولين لكونهما ذاتيين
يكونان خاصين بموضوع الصناعة ولا ينفكان عنه وان كانت المقدمة
عامة فيتبين كيف تستعمل في الصناعة فبقي انه ان كان اشتراك فهو من قبل الموضوع
فلنتكلم في اشتراك العلوم حتى يعلم متى يمكن نقل البرهان
في اشتراك العلوم ونقل البرهان فاعلم ان اختلاف العلوم هو بسبب
موضوعاتها وذلك لسبب اما اختلاف الموضوعات واما
اختلاف موضوع واحد فلنفصل اقسام الوجه الاول فنقول ان اختلاف
موضوعات العلوم اما على الاطلاق من غير مداخلة وهذا على وجهين
احدهما ان يكون الموضوعان تحت ثالث فيكون العلمان متباينين
في الرتبة كالهندسة والحساب والآخر ان لا يكونا تحت ثالث فيكون
العلمان متباينين مطلقا كالطبيعي والحساب واما مع مداخلة بان
تشارك احد الموضوعين الآخر في شيء وهو ايضا على وجهين اما
ان يكون بين الموضوعين عموم وخصوص واما ان يكون بينهما شيء
مشترك وشيء متباين مثل الطب والاخلاق فانهما اشتركا في البحث
عن القوى الانسانية لكن من جهتين مختلفتين فان الطب ينظر فيها من حيث ان

وبعضا به والاخلاق ينظر في النفس الناطقة وقواها العملية وكذلك نوع لبعض

من لهما اتحاد في الموضوع وان كان بينهما عموم وخصوص فاما ان

يكون العام جنسا للخاص كالمقدار والجسم التعليمي اللذين احدهما موضوع

للهندسة والثاني موضوع للحساب فيكون العلم بالموضوع الاخص

تحت العلم بالموضوع الاعم وجزءا منه واما ان يكون العام عرضا

للخاص كالموجود والمقدار اللذين احدهما موضوع الفلسفة الاولى

والثاني موضوع الهندسة والعلم الخاص الذي على هذا الوجه يكون

تحت العام ولا يكون جزءا منه واما ان يكون العام عموما كعموم جنس

لعارض النوع فلا يحمل العام على الخاص بل الخاص عارض لنوع من انواع

العام كالنغم التي هي موضوع للموسيقى اذا قيست الى موضوع

الطبيعي فانها من جملة عوارض بعض انواع موضوع الطبيعي ومع ذلك

فقد اخذت النغم في الموسيقى من حيث قد اقترن بها امر عرض

منها ومن جنسها وهو العدد فيطلب لواحقها من جهة ما اقترن به ذلك

الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك اللاحق كالاتفاق والاختلاف

المطلوب في النغم فحينئذ يوضع العلم الخاص تحت العلم الذي منه ما اقترن

به ذلك

به لا تحت العلم الذي من جملة موضوعه وذلك مثل وضع الموسيقى تحت الحساب

لا الطبيعي وانما قلنا لا من جهة ذاتها لان النظر في النغم من جهة ذاتها نظر في

عوارض موضوع العلم الاعم او عوارض انواعه وذلك جزء من علم

الطبيعي لا علم تحته واما اختلاف العلوم المتفقة في موضوع واحد فعلى

وجهين احدهما ان يؤخذ الموضوع الواحد في احد العلمين مطلقا وفي

الاخر مقيدا وهذا على ثلثة اوجه احدها ان يكون القيد عرضا من الاعراض

الذاتية فينظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به

ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت الطبيعي فان الطب ينظر

في بدن الانسان وجزء من العلم الطبيعي ينظر ايضا من بدن الانسان

لكن جزء الطبيعي ينظر فيه على الاطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية

التي تعرض له من حيث هو انسان لا من حيث يشترط يقترن به واما الطب

فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط ويبحث عن عوارضه التي له بهذه الجهة

والثاني ان يكون القيد عارضا غريبا ليس ذاتيا وقد اخذ الموضوع

مع ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة ذلك الاقتران كالا

كر المتحركة فانه اخص من الاكر المطلقة التي هي موضوع المجسمات والثالث

ان يكون القيد عارضا غريبا وليس هيئة في ذاته وذلك بسبب مجرده

وقد اخذ الموضوع مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض

الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر في المناظر

فانه يؤخذ الخطوط مقرونة بالبصر فيصير ذلك موضوعا وينظر في لواحقها

الذاتية وهي لذلك ليست من الهندسة بل تحت الهندسة وهذه الاقسام

الثلثة تشترك في ان الشيء المقرون به العارض الموصوف هو من جملة ما هو

الموضوع للعلم الاعلى فيحمل موضوع الاعلى عليه ويكون المقيد تحت المطلق

وليس جزءا منه والثاني من وجهي اتحاد الموضوع ان يوجد الشيء

الواحد مقيدا بقيدين مختلفين في علمين كاجرام العالم فانها من حيث

الشكل موضوع للهيئة ومن حيث الطبيعة موضوع للسماء والعالم وكذلك

قد يقع اتحاد بعض المسائل فيهما بالموضوع والمحمول واختلافهما بالبراهين

كالقول بان الارض مستديرة وهي في وسط فيهما فيحصل من هذا النحو

ان يكون علم تحت آخر سواء كان جزءا منه ولم يكن انما يكون على اربعة

اوجه احدها ان يكون موضوع العالي جنسا لموضوع السافل وثانيها ان يكون

الموضوع عرضا عاما لموضوع السافل وثالثها ان يكون البحث عن موضوع

السافل

السافل من حيث اقترن به اعراض موضوع العالي هذه الثلثة فيما كان بين

الموضوعين عموم وخصوص ورابعها ان يكون موضوعهما واحدا لكنه وضع

في احدهما مطلقا وفي الاخر مقيدا ونقول من رأس ان العلوم المشتركة

اما ان تشترك في المبادي واما في الموضوعات واما في المسائل وليس

يعني المشتركة في المبادي العامة لكل علم بل المشتركة في المبادي التي تعم علوما

مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية

وتلك المشتركة اما ان تكون على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد في المبدأ

الذي ذكرناه ههنا واما ان يكون المبدأ للواحد منهما اولا وللثاني بعده

مثل ان الهندسة وعلم المناظر بل الحساب وعلم الموسيقى يشتركان في هذا المبدأ

لكن الهندسة اعم موضوعا من علم المناظر فلذلك يكون له هذا المبدأ

لكن اولا وبعده للمناظر وكذلك حال الحساب من الموسيقى واما ان يكون

ما هو مبدأ في علم مسئلة في علم آخر وهذا على وجهين اما ان يكون العلمان

مختلفي الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم اعلى ويؤخذ مبدأ

في علم اسفل وهذا يكون مبدأ حقيقيا او يبين شيء في علم اسفل ويؤخذ مبدأ

للعلم الاعلى وهذا يكون مبدأ بالقياس الينا واما ان يكون العلمان

مختلفي الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم اعلى ويؤخذ مبدءا في علم
اسفل وهذا يكون مبدءا احصا او يبين شيء في علم اسفل ويؤخذ مبدءا
للعلم الاعلى وهذا يكون مبدءا بالقياس الينا واما ان يكون العلمان غير
مختلفين في العموم والخصوص بل مثل الحساب والهندسة فيجعل كل احدهما
مبادي لمسائل الاخر فان كثيرا من مبادي المقالة العاشرة من كتاب
الاسطقسات عددية قد برهن عليها قبل في مقالات العددية وهذا لا يمكن
الا اذا كان بين العلمين شركة في موضوع او جنس موضوع واما الشركة
في المسائل فهي ان يكون المحمول المطلوب فيهما جميعا محمولا لموضوع
واحد او الا فلا شركة وهذا ايضا لا يمكن الا مع اشتراك العلمين في الموضوع
فاذن الشركة الاولية الاصلية التي للعلوم هي على موجب القسم الثالث
وهو الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة وهي انه اما ان يكون
احد الموضوعين اعم والاخر اخص كالهندسة والمجسمات واما ان يكون
لكل واحد من موضوعي علمين شيء خاص وشيء يشارك فيه الاخر كالطب و
الاخلاق واما ان يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ولكن اخذنا
على اعتبارين مختلفين كما ان جسم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة والعلم الطبيعي

واذ

واذ تكلمنا في شركة العلوم في الموضوعات والمبادي والمسائل
فنقول ان نقل البرهان هو ان يبرهن على مطلوب من علم ما ببرهان
من علم آخر بان يؤخذ الحد الاوسط من ذلك العلم الاخر فيكون ذلك
البرهان صالحا للوقوع في العلمين فان موضوع المطلوب في العلم المنقول
اليه لوجود ما يقارنه كالكاتب المسئلة بعينها مسئلة للعلم المنقول منه
كما يبرهن مجاز وايا مخروط البصر في علم المناظر بمقدرات هندسية
على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان
عليها ذلك وكذلك البراهين التي تقوم على الابعاد والتي في علم
التأليف فان من حق البراهين المناظر والموسيقى ان يكون بعينها
من علمي الهندسة والحساب لان تلك المسائل لو جردت عن نور البصر
وعن نغم الكاتب بعينها مسائل من العلمين المذكورين وبذلك الاقتران
لم يتغير احوالها فلذلك نقلت البراهين عن مواضعها اليه وهو انسب
بعينه لكون الموسيقى تحت الحساب دون الطبيعي وانما يمكن ان ينقل
البرهان من صناعة الى صناعة اذا اشتركتا في الموضوع حتى تشتركا في اثاره
اما على الاطلاق واما بوجه ما وهو ان يكون احد الصناعتين تحت الاخر

كعلم المناظر الذي هو تحت الهندسة وعلم الموسيقى الذي هو تحت الحساب العدد
واما اذا لم يكن احدهما تحت الاخر فلا يمكن ان يبرهن واحد في غير الصناعة
التي تخصه ولذلك البرهان اذا كان الموضوع واحدا اما على الاطلاق
وهذا انما يكون في مطالب علم واحد كالهندسة واما بوجه ما وهذا
انما هو في مطالب علمين يكون احدهما تحت الاخر كعلم المناظر الذي
هو تحت الهندسة فان الاشياء التي موضوعاتها واحدة او بعضها
تحت بعض كانت الامور الذاتية لها واحدة فيمكن نقل البرهان
وان لم يكن كذلك فلا يمكن ان يبرهن واحد غير الصناعة التي تخصه و
لذلك لا يمكن للمهندس ان يبين هل الضدان يبحث عنهما علم واحد او لا فان
الاضداد ليس من جملة موضوعات علمه ولا من العوارض الذاتية له او
لجنسه بل تجاوز عن جنسه الذي هو الكم وانما ذلك للعلم الالهي كما انه
ليس للالهي ان يبين ان المكعبين اذا اضعف احدهما بالاخر كان
منهما عدد مكعب وانما ذلك للعددي فاعلم ان ما تقدم من هذا الفصل هو
مما اورده الشيخ في الشفاء على ما فهمه من التعليم الاول فنقول واذ كان
قد يظن ان البرهان على الامر الكلي يتعلق على الامر الجزئي الشخصي الذي

ك

تحت ذلك الكلي في التعليم الاول لما كان يجب ان يكون مقدمات
البرهان كلية حتى يكون نتيجته لا يتغير بتغير الامور الشخصية وجب ان يكون
نتائجها كذلك وجب ان لا يقوم على الاشياء الجزئية الفاسدة
برهان الا بطريق العرض بان يؤخذ من حيث هو منطو في الكلي فيكون
البيان على قياس ما يدل على ان الامر كذا فقط فلا يدل على انه
يجب ان لا يتغير فيكون البيان في دوام باقيا ولو فرض على الفاسد
برهان كان احد المقدمتين وهي الصغرى غير كلية وفاسدة اما فاسدة
فلان المقدمات لو كانت دائمة لكانت النتيجة دائمة وكان دائما
يوصف الشخص الفاسد بالاكبر ولو بعد فساده وهذا محال واما غير
كلية فان الكلي يبقى وهذا الشخص قد فسد فكيف يمكن ان يحكم عليه بالكلية و
انما يعني الكلي وهذا الشخص محمولا ابدا ما ووقتا ما ومحال ان يكون
برهان وليست المقدمتان كليتين ودائمتين فاذن لا برهان
على الفاسد ولا قياس ايضا كليا بل قياسات في وقت ما وكذلك
لا حد الفاسد اذ الحد على ما بين بعد اما مبدأ برهان او تمام برهان
او نتيجة برهان او يكون برهانا متغيرا انقلبا على ما بين بعد ويكون

اجزاء الحد مشتركة بينه وبين البرهان واذ لا برهان عليهما ولا حد لهما
لكن كل من البرهان والحد يكون للفاسد بالعرض لكونه منطويا تحت
الطبيعة المبرهن عليه او المحدودة قال قيل قد اشترطتم في مقدمات البرهان
ان يكون كلية وقد علمنا ان من مقدمات البرهان وان كان برهان
الان ما هي جزئية وذلك اذا كان المطلوب جزئيا فالجواب ان
الكلي يقال على وجهين فيقال كلي بالقياس الشخص وهذا يشمل المسور مطلقا
والمهمل ويقال كلي بالقياس الجزئي والمهمل وهذا المخصوص باسم الكلي والمقدمة
الجزئية غير الشخصية فان موضوعها كلي فاذن وجه الذي اشترطنا
في هذا الموضع قد دخل فيه المقدمات الجزئية لا الشخصية وقيل في التعليم
الاول ولان الاشياء الواحدة الوجود المتكررة بالعدد قد يراهن
عليها ويحد مثل الكسوف القمري فحق ان يشك شاك انه كيف وقع
لها مع فسادها برهان وحد فالجواب ان البرهان لا يقوم على الكسوف
الجزئي وكذا لا يحد الكسوف الجزئي وانما يقام البرهان والحد على طبيعة
الكسوف وهي دائمة ابدية واما كسوفات زائلة فانما يقعان وله
البرهان والحد بالعرض كما بينا ولا سائر الفاسدات فان قيل انه كلي المقدمات

لا تبين

لا تبين الا بان الفاسد سعر ولا يبقى بعين فكيف يثبت ان الفاسد
لا برهان عليه من قبل كلية المقدمات فنقول انا لا نستدل على ذلك من
قبل الكلية بل ايراد الكلية للتنبيه على العلة لا لان يكون نفس مقدمة بيان
فكانا قلنا ان السبب الذي اوقع الحاجة الى كون المقدمات كلية موجود
بعينه في الحكم على الشخصيات وهو التغير وعدم الدوام فتبين مما مر انه
ليس للعلم ان ينظر فيما ليس له ولا للصناعة له لا بما هو بل هو غرض غريب
ولذلك ليس للمهندس ان يبين ان الخط المستدير والمستقيم هو افضل
الخطوط فان الحسن والقبح وان كانا موجودين للخط الا انهما من الاعراض
الغريبة التي قد تعرض لاشياء غير الجنس الذي تختص بموضوعات الهندسة
فقد تبين انه لا يقام برهان على امر من الامور الا من مبادئه المناسبة
التي تخصه ولا يكفي في البراهين ان يكون مقدماتها صادقة غير ذوات
اوساط بل وان يكون خاصة بالموضوع الذي ينظر في احواله واذا كان
الامر كذلك فيجب ان نعلم انه انما نقل البرهان من علم اعلى الى علم تحته
كالبراهين الهندسية تستعمل في المناظر والعددية تستعمل في الموسيقى واذا
عرض هذا فيبين العلم الاعلى سبب الشيء لانه يعطي العلة الغريبة للشيء من العلم

الاسفل تبين وجود ذلك الشيء فقط لانه يعطي اما العلة البعيدة او ما ليس
بعلة اصلا برهان العلم الاعلى يدعى برهان اللم وبرهان الاسفل يدعى
برهان الان وسنوضح هذا فيما بعد واذ قد تبين ان لكل علم
مباد خاصة مناسبة فمن البين انه لا سبيل الى اقامة البراهين في العلوم
على مباديها فان البيان اما ان يكون من الاشياء المتاخرة والمعلولات
فكان ذلك البيان دوريا واما ان يكون بعلل اعلى فتلك العلل المقدمات
احق بان يكون مبادي لذلك العلم بل المبادي بعضها بين بنفسه وبعضها محتاج
الى بيان وكلاهما من المستحيل ان يبين في العلوم التي هما مباد اول لها
اما البينات بنفسها فلا يمكن بيانها في ذلك العلم ولا في علم آخر واما ما ليس
بينا بنفسه فانما يمكن بيانه في علم آخر وخصوصا في علم اعلى ومبادئ العلم الاعم
الذي سائر العلوم تحته اعني الفلسفة الاولى اجلها بينة بنفسها وبعضها وما وجد
من علوم جزئية يجري على ما قلنا وذلك قليل واذ قد تبين ان البرهان
لا يكون الا بمقدمات خاصة تبين انه يعسر معرفة البرهان الذي هو برهان
بالحقيقة ويظن كثير من الاشياء انه علم علما محققا اذا علم بمقدمات صادقة
غير ذوات اوساط وليس الامر كذلك اذا لم يكن المقدمات

بل من

مناسبة — في الامور التي هي مبادئ البرهان ومبادئ التعليم وهذا الفصل
تذنيب للفصول السابقة لما كان البرهان يحتوي على امور ثلثة على الامر
الموضوع في الصناعة وعلى المحمولات الذاتية المطلوب وجودها لذلك
الموضوع وعلى المقدمات التي هي المبادي فينبغي للناظر في الصناعة ان
يكون عنده في كل واحد منها معارف اول لان كل تعليم وتعلم ذهني سابق
فلذلك قد توضع في العلوم الاشياء المقدمات والحدود ثم انها
قد توضع في فواتح العلوم كما في الهندسة وقد تخلط بمسائلها كما في الطبيعيات
ولا بد من تقديمها على الجزء المحتاج اليها اذا كانت مخلوطة بالمسائل بل ويصدر
العلم بها اولى والامور الثلثة تختلف في وضع حالها وتصدير العلوم بها فبعضها
توضع وجوده فقط وبعضها توضع حده فقط وفي بعضها يوضع كلاهما اما
موضوع الصناعة فقد يجب ان يصدق بوجوده فان كان خفي الوجود
فيوضع وجوده في العلم اي يسلم انه موجود وليس له ان يبينه اذ ليس له مباد
في هذا العلم ووضع وجوده هو من جملة مباد التي تسمى اصولا موضوعة لانه مقدمة
مشكوك فيها يبنى عليها الصناعة واما المحمولات المطلوبة للموضوع فلا يمكن
ان يوضع وجودها على سبيل اصل موضوع او مصادرة ولا على سبيل البيان

قبل البرهان عليها بل انما توضع في فاتحة الصناعة حدودها وان كانت
خواصه مثل ما يضع المهندس حد الوحدة والمستقيم والمثلث والمنطق
والاصم في الهندسة ويحتاج العددي ان يعرف ما ذا يدل عليه اسم الفرد
والزوج والاول وغير الاول والمربع والمكعب والمسطح في الحساب
فهذا القسم انما يوضع فيه الحد واما المبادي فيجب ان يكون قد علمت
من طريق الهلية وهو التصديق حتى يمكن ان يعلم انيته شيء آخر اما تصديقا حقيقيا
او تصديقا وضعيا فلا بد من تصورها والا لم يمكن التصديق بها ويجب ان
يكون في فاتحة الصناعة موضوعة الانية في انفسها وموضوعة مائية الاجزاء
وربما يستغنى في الامور البينة عن تكلف الوضع لظهور امرها فان كثيرا
من الموضوعات لا يحتاج ان يتسلم وجودها كالجسم الطبيعي الذي هو موضوع
العلم الطبيعي وبدن الانسان الموضوع للطب وكثير من المجهولات
لا يحتاج الا ان يوضع حدودها مثل المساواة والزايدة وان كان في علم
الهندسة وكذلك كثير من المقدمات لغيره الشهرة والوضوح مثل قولنا
النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ومثل قولنا اذا نقصت من الاجزاء
المتساوية اشياء متساوية بقيت الباقية متساوية وبالجملة المقدمات الواجب
قبولها

فهي مثل هذه الامور يكون تكلف الوضع فضلا وان كانت المقدمة اعم من
موضوع الصناعة خصصت بالصناعة نحو ما نذكره والمقدمات المستعملة
في الصنائع منها خاصة وهي التي لا تتعدى عن الصناعة مثل اعتقاد وجود
الحركة الطبيعية ومثل اعتقاد امكان انقسام كل مقدار للرياضي ومنها عامة
اما مع الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب
واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا
مبدا يشترك فيه الهندسة وعلم الحساب وعلم الموسيقى وغير ذلك ثم
لا يتعدى بحاله الى غيرها فان هذه الاشياء المساويات في الكم وذووه
لا غير فان المساواة لا تقال لغير ما هو كم او ذو كم الا باشتراك الاسم و
المبادي الخاصة هي التي موضوعاتها موضوع الصناعة او انواع موضوعها
او اجزاء موضوعها او عوارضها الخاصة فهذه هي المبادي الخاصة بالصناعة
سواء كانت محمولاتها خاصة بالموضوع او غير خاصة بالموضوع او غير خاصة
بل بالجنس مثل المساواة في مقدمات في مقدمات الهندسة والعدد واذا
استعمل صاحب صناعة مقدمة عامة وادناها من موضوع صناعته بان يخصصها
ثم يستعملها كانت قوة تلك المقدمة قوة المقدمة الخاصة المناسبة

فلا يوقع استعمال المقدمات العامة شكا فيما قيل من ان مقدمات البرهان
يجب ان تكون خاصة مناسبة والتخصيص اما في جزء المقدمة كقول المهندس
في تخصيص المبدا المذكور في الهندسة كل مقدار اما مشارك واما مباين فقد خصص
الشيء بالمقدار وخصص الايجاب والسلب بالمشارك والمباين واما في الموضوع
فقط كقول المهندس بدل الاشياء المساوية الاعظام المتساوية وقول الحاسب
بدل ذلك الاعداد المساوية والتخصيص انما ينفع اذا استعملت المقدمة
بالفعل كما ستعرف ومبادي الصناعة اي المقدمات كما تنقسم الى العامة
والخاصة كذلك تنقسم الى العلم المتعارف والاصل الموضوع والمصادرة
العلم المتعارف هو المقدمة الجلية الواضحة عند العقل بحيث يجب قبولها ولا يمكن
معاندتها مثل ان النقيضين لا يجتمعان وما اشبه ذلك فان نازع فيها منازع
فانما ينازع بنطقه الخارج اعني اللفظ لا بنطقه الداخل اعني العقل ومعول
البرهان هو النطق الداخل لا الخارج فلا ينقلب بذلك اصلا موضوعا او مصادرة
والاصل الموضوع هو المقدمة التي يتسلمها المتعلم من المعلم لا مع انها امر بين عند المتعلم
ولا انه راى بخلافها كقول المهندس في فاتحة الهندسة لنا ان نصل بين كل نقطتين
بخط مستقيم وان نعمل باي بعد شئنا وعلى اي نقطة شئنا دائرة فكل ما يؤخذ
بتكلف

بتكلف قبولها من غير بيان وهو محتاج الى بيان وينفع للمتعلم ظن بصدقه فهو اصل
موضوع بالقياس الى ذلك المتعلم الذي ظن لا بالقياس الى غيره والمصادرة
هي المقدمة التي يتكلف المتعلم قبولها ولا يظن ما يظنه المعلم او يظن خلاف ذلك
كقوله اذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان في جهة
اقل من قائمتين فان الخطين اذا اخرجا في تلك الجهة يلتقيان فالمصادرة
هو ما يقابل ظن المعلم اما بالسلب بان لا يظن او بالتضاد بان يظن غيره وذلك
حين ياخذ هذا الذي يحتاج الى بيان اخذ امر غير بيان وقد يكون المقدمة
الواحدة اصلا موضوعا عند شخص ومصادرة عند آخر وهذان القسمان مبادي بيان
بالقياس الى العلم المبني عليهما ومسائل بالقياس الى علم آخر والحد ليس اصلا
موضوعا ولا مصادرة لانه ليس فيه حكم بل انما يوضع لتفهيم الاسم فقط والحد
جزء المقدمة بخلافهما الا ان يسمى انسان كل موضوع في فواتح الصناعات
اصلا موضوعا بل انما الاصول الموضوعة اشياء صادقة في نفسها يقع التصديق
بها ولو بالوضع وجود المسمى والحد وليست كذلك ولما قيل في التعليم الاول ابتداء
وكان قد ظن بعض الناس انه ربما كان من المقدمات المستعملة مبدا
في العلم او مسئلة منه ما هو كاذب ثم يطلب منها نتيجة فكان سائلا سال وقال

قد نرى في العلوم اصولا موضوعة ومقدمات كاذبة يندرج منها الى المسائل
مثل ما ان المهندس يضع ان هذا الخط ذراع وليس بذراع وذلك الخط
مستقيم وليس بل يكون كاذبا ومع ذلك ينتج نتيجة صادقة فاحشة وقيل ان
المهندس لا يبرهن على الخط المفروض مثلا بل على الخط بالحقيقة مستقيم وانما خط
ذلك الخط اعانة للذهن بسبب التخيل والبرهان هو على المعقول دون
المحسوس ودون المخيل ولو لم يصعب تصور البرهان المجرد عن التخيل لما احتيج
الى ذلك بعد ما ان الاصول الموضوعة تصدق بها وعلل التصديق
بالنتيجة والمطلوب ولا كذلك الحد وايضا فان الاصل الموضوع محصور كليا
او جزئيا وليس الحد بمحصور كلي ولا جزئي فليس شيء جزء الاصول الموضوعة
بحد ولان قوما حسبوا ان موضوعات العلوم هي صور مفارقة لكل نوع
منها مثال شبيه قائم بذاته عقلي موجود لا في مادة قال في التعليم الاول ان هذه
الصور لا مدخل لها في البرهان لان البرهان وان كان تاليفا واولا
لامور عقلية كلية فانها ثانيا وبالعرض للمحسوسات والفاسدات فان كل
حكم يصح على الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس واذا صح ان كل انسان حيوان صح
على انسان ما انه حيوان فالبرهان لا بد فيه من امر كلي يكون شاملا للكثرة

بان

يعطي اسمه وحده للكثرة الجزئية ويكون الحكم عليه حكما على الكثرة واما الصور
فليس كذلك لان المثل وان يعطي الكثرة اسماءها لكن لا تعطي حدودها
اذ ليس شيء من الجزئيات الشخصية بصورة عقلية مفارقة ابدية وهذا هو
الحد الجامع للصور المفارقة وكيف يمكن ان يكون طبيعة الانسان المحسوس
طبيعة الانسان المثالي وهذا الانسان حيوان ناطق مائت وذلك
لا حيوان ولا ناطق الا باشتراك الاسم ولا مائت وكيف يقال لشيء
من هذه انها ملك كما يقال انها حيوان فاذن الصور المثلية لا تعطي
اسماءها وحدودها معا للكثرة بل هذه وتلك تعطي الاسماء فلا مدخل للصور
والمثل المفارقة في موضوعات البراهين بوجه والمبدأ العام الواجب
قبوله الذي يتشعب منه كل المبادي اعني قولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الموجب
واما ان يصدق عليه السالب ليس يوضع في العلوم ويصرح به في غير مخاطبة الممكن
لوضوحها كما قلنا قبل الا في موضعين احدهما في تكميل التصديق بالكبرى ليصير مثله
في النتيجة بان يعتقد ان الكبرى ثابتة ونقيضها ليس بثابت كما اذا اردنا
ان نبين ان الكاتب حيوان وليس بحيوان بقول الكاتب انسان وكل
انسان حيوان فكل كاتب حيوان وليس ليس بحيوان لان النقيضين لا يجتمعان

وانما نعيد اعتبار هذه المقدمة في نسبة الاوسط الى الاكبر في الكبرى او الاصغر الى الاكبر
في النتيجة من غير عكس فانك اذا قلت كل انسان حيوان واعتقدت
انه ليس ليس بحيوان لامتناع اجتماع النقيضين انتج ان الكاتب حيوان
وليس ليس بحيوان بالجملة ما جعل موضوعا للحكم فليس موضوعا للمقابلة واما من جهة
المحمول فليس يتيسر هذا حتى يكون الحيوان في القياس محمولا على الانسان
وليس محمولا على ما ليس بانسان او يكون الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب
وليس محمولا على ما ليس بكاتب فان هذا لا يستقيم لان المحمول يجوز ان
يحمل على موضوعات يسلب بعضها عن بعض ولا يجوز ان يوضع الموضوع
لمحمولات يسلب بعضها عن بعض والموضع الثاني فهو اذا بيّنا القياس
الخلف حين نقول اذا كان هذا كاذبا فنقيضه صادق لان النقيضين
لا يجتمعان على الكذب ففي هذين الموضعين قد يصرح بهذا المبدأ لا على
انه جزء قياس ولا على انه واجب بل لتصيير وتاكيد للتصديق بجزء قياس
فهذا المبدأ وان كان قد استعمل في هذين الموضعين على ما هو عام لكنه ليس
بجزء قياس حتى يناقض ما قدمنا من ان مقدمات البرهان تحت ان يكون
خاصة واما في غير هذين الموضعين فيخصص كسائر المبادي العامة ولا يصرح

به

به مثلها كما قلنا قبل لكنا نفهم هذا الموضع مما نقله شارحو التعليم الاول والشيخ
الرئيس ذهب الى غير ما رسمنا ولعله كان عنده من كلام التعليم الاول ما لم
يبلغنا لكن فيما ذهب اليه وهن فان شئت فارجع الى كتابه حتى ترى القول
وهذه القضايا العامة يشترك فيها جميع العلوم وكل واحد منها يبين بها من موضوعه
ويستعملها في بيان مطالبه وصناعة الجدل قد يتكلف نصرة هذه المقدمات
كالفلسفة الاولى لكن صناعة الجدل تبينها بالاراء المشهورة والفلسفة تبينها
بالزام المحال وصناعة الجدل وان كانت صناعة فليس لها موضوع مخصوص
ولا تطلب مطلبا مخصوصا اما ان الجدل ليس بمحدود النظر في الموضوع
فلانه ينظر في جميع موضوعات العلوم بخلاف البرهان فانه يقتصر على موضوع
واحد واما انه لا تطلب مطلبا مخصوصا فمن وجهين احدهما انه لا يقتصر
على المسائل الذاتية بالموضوع الذي يبحث عن احواله في الوقت الذي
يبحث عن احواله بل ينظر في الاحوال الغريبة ايضا مثل انه ليس ينظر هل الخط
المستقيم اذا قام على خط كان كذا او كذا بل هل هو احسن من المستدير اوليس
وهل يضاد المستدير اوليس والثاني انه حيث يبطل اي جزء من جزئي النقيض
اتفق وربما ينصر النقيضين معا بقياسين في وقتين فتارة ينصر من المشهورات

ان النفس لا تموت وتارة يقيس منها ان النفس تموت بخلاف البرهان فانه محدود
المسئلة ويدل على انه ليس للجدل موضوع محدود ومطلب محدود وانه
قد يكون مقدماته ماخوذة من السؤال بما يسلمه المخاطب اي الخصم من جزئي
النقيض كان بخلاف البرهان فان مقدماته لا يكون ماخوذة من السؤال
ولا يعتبر فيها الشهرة بل يكون صادقة يقينية ماخوذة من غير مسئلة فان
جعل المبرهن مقدماته ماخوذة من السؤال فانما يفعل ذلك للتقرير والتقدير
او لامتحان المتعلم لا على سبيل الجدل له فان قيل في العلوم ان المسئلة
الفلانية علمية فالمراد المسئلة التي تكون على احد الوجهين المذكورين اللذين
احدهما نفع في التعليم والتعلم وهو احد طرفي النقيض المعلوم انه الحق وانه
لا يتعداه المجيب والمخاطب وانما يسئل للتقرير والتعديد والثاني نفع المخاطب
الامتحانية التي تكون في العلوم ولا يبالي بتسليم اي طرفي النقيض كان فانه
يقال مسئلة علمية ويراد احد هذين لا المقدمة التي كان المبرهن يسلمها
من المخاطب فان المبرهن لا ياخذ مقدماته من السؤال كما مر وليس كل سؤال
علميا بل المسئلة الهندسية مثلا اما عن مقدمة صحت بانها الطرق الهندسية
ويراد ان يبين بها غيرها فهو مبدا خاص المطلوب واما عن مبدا عام

بالمسا

بالمسائل الهندسية خاص الهندسة فيبين به المطالب الهندسية ولا يتبين هو في الهندسة
وكذلك الحال في المسئلة المنظرية اما ان تكون منظرية خاصة يتبين فيها او كان
هندسية وهي مبدا العلم المناظر فان مباديه من الهندسة فيكون مسائل هندسية
ومبادي مناظرية واطلاق المسئلة على المطلوب باعتبار آخر فيصح كون
مطالب هندسية مسائل هندسية فان المبادي مسائل هندسية مثلا لانها
في نفسها مسائل يسئل عنها ليتبين بها غيرها وهي هندسية لانها نافعة في الهندسة
فيكون المسائل النافعة في الهندسة مسائل هندسية واما المطالب فهي
مسائل هندسية بمعنى انها مسائل من الهندسة يسئل عنها اي تطلب لتتبين
فالمبادي مسائل هندسية اي مسائل نافعة في الهندسة فالمسئلة بهذا الاعتبار
هي التي يوخذ مقدمة فمن ذلك مبدا لا يتم بيانه في ذلك العلم ومن ذلك
ما من شانه ان يتبين في ذلك العلم ويبين به غيره ايضا والمطالب مسائل
هندسية اي مسائل من الهندسة فليس كون المبادي مسائل هندسية والمطالب
مسائل هندسية بنوع واحد ونرجع الى ما كنا فيه فنقول اذا كانت
المسئلة العلمية اما عن مبدا خاص ببعض المسائل العلم واما عن مبدا عام
لمسائل العلم ليس على صاحب صناعة ان يجيب الا عن المسائل التي تخص

بالنفي مثلا فالحاصل ان غير الهندسي مثلا يقال على وجهين احدهما معنى السلب
العام المقارن لعدم القوة في الشي كقولنا ان النقطة لا وزن لها ولا نهاية
وان اللون غير مسموع وهذا الوجه من السؤال غير هندسي على الاطلاق
لا يتبين في الهندسة بوجه من الوجوه والثاني معنى السلب المقارن للقوة
كقولنا للساكن الذي من شانه ان يتحرك انه غير متحرك وهذا هندسي
من وجه وغير هندسي من وجه وهذا الوجه من الجهل جهل هندسي واما ما يعرض
من غلط وقع في مادة القياس بالتباس مفهوم حدود القياس لاشتراك
الاسم او في صورته بان لم يكن منتجا واشتبه بالمنتج مثل الموجبتين في الشكل
الثاني وهذا الغلط قل ما يقع في التعليميات اما بحسب المادة فان الفاظ
الهندسيات معلومة المعاني بحسب الغرض او بحسب ما سبق من التحديد
وقريبة من الخيال بخلاف العلوم الاخرى والجدل خصوصا فان الفاظها
في اكثر الامر مشتركة وفي تفصيل المعاني صعوبة ولا يكون تلك المعاني
قريبة من الخيال حتى يكون فيها معونة من قبل الخيال فلذلك يزيغ الذهن
عن المعنى المقصود فيغلط والمهندس اذا قال ان كل دائرة شكل فالدائرة
عنده محدودة المعنى لا يغلط بسبب اشتراك اسم الدائرة بين الدائرة الهندسية

والشعر

والشعر الذي اجزاؤه بعضها على بعض ولهيئات الدورية ولا تغالطه
الصناعة المغالطة بان تعانده بان القول الموزون دائرة وليس بشكل
فيتشكك المعاندة لو وقع عنادا برهانيا اذ يجب ان يكون العناد
البرهاني كليا لا جزئيا ماخوذا من الاستقراء فان العناد البرهاني
برهان متوجه نحو الابطال وقد اشترط في البرهان الكلية واما الغلط
الذي يعرض من قبل صورة القياس فقلما يقع ايضا في العلوم التعليمية
فانها انما تستعمل في الامر الشكل الاول ومن ضروبه الضرب الاول
فلا يقع فيه مغالطة بتاليف القياس الا نادرا بخلاف الجدل فانه
كثيرا ما يستعمل قياسات غير منتجة سهوا او اتخاذا عمدا خصوصا التاليف
الكائن من الموجبتين في الشكل الثاني فان هذا التاليف غير منتج
في الحقيقة وانما يمكن ان يصح له النتيجة في بعض المواضع بسبب المادة
اذا كانت المقدمة ... ورد الموضوع والمحمول فيمكن ان تنعكس
كبراه كلية فترجع الى الشكل الاول وفي الجدل والتعاليم بحال العكس في التحليل
بالعكس لان التعاليم اخذ محمولات مسائلها من الامور الذاتية واكثرها
منعكس فاذا كان مطلوب واريد ان يطلب قياس المنتج له طلب

صناعة او المسائل التي هي من الجنس الاعم من صناعته مثال ذلك انه ليس يجب
على المناظر ان يبحث الا عن المسائل التي تخص المناظر وبين انها
مسائل اخرى منه او عن المسائل الهندسية التي يستعملها مبادي في الصناعة
لكنه ليس يبحث عن مبادي تلك المسائل بما هو صاحب علم المناظر واما المجيب
عنها المهندس بما هو مهندس والمهندس ايضا ان اجاب عن مسائل علم المناظر
فذلك عارض له من جهة انه اخذ بحثه وكذلك المسائل لا يسال صاحب علم
ما الا عن مسائل ذلك العلم فاذن لا يتكلم صاحب صناعة مع من ليس من اهل
تلك الصناعة فانه لو سئل السائل او اجاب المجيب من ليس من اهل صناعته
عرض له الحيرة وجرى مجرى رديء المأخذ ويمكن ان يقع في علم من العلوم
سؤالات غير علمية والمسئلة التي ليست علمية اي ليست هندسية مثلا على وجهين
احدهما ما لا تعلق له بالصناعة الهندسية بمنزلة ما يقال في العادم الصوت
انه لا صوت له والثاني ما له تعلق بالصناعة تعلقا رديا بمنزلة ما يقال
فيمن له صوت انه لا صوت له فلو ان انسانا سال في الهندسة على سبيل
المعرض عن الاضداد هل علمها واحد فقد سال مسئلة من جل الحكمة الاولى
او عن عددين هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع من عددين مربعين مربع فقد سال
مسئلة

مسئلة حسابية او قال مثلا هل طرفا البعد الذي بالاربع متفقان فقد سال
مسئلة موسيقية فان هؤلاء سالوا في الهندسة كانت مسئلة غير هندسية
على الاطلاق وهي كذلك ان جهل هذا كان جهله غير هندسي على الاطلاق
ويعني بالجهل ههنا مضاد الحق لا الجهل الذي هو العدم الحق ولو ان انسانا
سال على سبيل التقرير هل خطان وقع عليهما خط فصير الزاويتين اللتين
تليهما داخلا مساويتين يلتقيان لم يكن هذه المسئلة تقريرا هندسيا
ولا الجهل الذي به جهلا هندسيا من وجه وكانا هندسيين من وجه اما
انهما غير هندسية لانها لا تعلق الهندسة بالفعل واما انها هندسية فلكون
حدودها بالقوة هندسية فان تلك الحدود اذا حفظت وازيل ما عرض
لها من النسبة الى ما بينهما الى نسبة فعل مثلا ان الخطين الواقع
عليهما خط كذا وكذا لا يلتقيان صارت المسئلة حينئذ هندسية فهذه بالقوة
هندسية وبالفعل المضادة للهندسة ولما كانت الاضداد تنسب الى
موضوع واحد وجنس آخر واحد فلا بأس ان يقال ان هذه المسئلة هندسية
بخلاف القسم الذي يكون خارجا عن العلم من كل وجه فانه غير هندسي على
الاطلاق فان نسب فانما ينسب الى علم آخر فهو سؤال فلسفي او حسابي او

من لواحق الطرفين لا من الشرائط المذكورة وهي لواحق الحدود معلومة فصار
عن كثب فيكون سبيل التحليل فيها سهلا وكذلك سبيل التركيب الذي هو
عكس التحليل فيكون التركيب فيها ايضا سهلا لان في اي عكس سهل سهل
ومطلوب التركيب يتدرجون من سبيل الامور عن ان يحتووا به
بمقدمات ذات وسط ويتجاوزوا عنها الا بعد ايضاحها بالقياسات
القريبة منها بايراد اوساط بين الحدود ويكون تزيد المقدمات
بالتوسط تزيد الحدود او الطرق منهوجا والجدل يخالف جميع هذا
اما في التحليل بالعكس فلان الاوساط يكون امورا عرضية وذاتية
ويكون من العرضيات صادقة وكاذبة لبعد ان يكون مشهورة
فيتضاعف مطالب الاوساط فيصعب تحليلها وليس انما تصعب التحليل
في المسائل الجدلية مع الاطلاق فقط بل وفي الصادقة منها ايضا لان
المسائل الصادقة قد تنتج من كواذب ولو كانت الصادقة لا تنتج الا عن صادقات
لكان التحليل سهلا من وجه وهو قصد انتاج الصادقة من الصادقات
واما في التركيب فلان التحليل لما صعب صعب عكسه وهو التركيب اذ التركيب
لا يكون على نمط مستقيم يتدرج من غير ذات اوساط ثم يستمر على نظام
بل

بل يكون كيف اتفق باوساط تقع واما في التزيد فلان التزيد
الجدلي ليس بحدود فيه انما هو تمام الكلام في ان مقدمات البرهان
يجب ان يكون مناسبة فالبرهان الحقيقي هو الذي فيه الشرائط
وهو البرهان المفيد لعلة التصديق ولعلة الوجود جميعا ويقال له برهان
لم واذا كان القياس يعطي التصديق ولا يعطي علة الوجود فيسمى برهان
ان وليس هو البرهان الحقيقي الذي اشترط فيه جميع ما ذكر وبين هذين
النوعين مشاركات ومباينات لابد للتعرض لها في مشاركة
برهان لم وبرهان ان ومباينتهما في الحدود واختلافهما في علم
وفي علمين وفي ان اولى الاشكال بالبرهان هو الشكل الاول في الجدل
البرهاني لما كان البرهان الذي يفيد وجود الشيء قد يكون غير الذي
يفيد سبب وجوده وكان قد يوجدان في علم واحد وفي علمين فينبغي
ان ينظر في مخالفتهما اذا كانا في علم واذا كانا في علمين فنقول اما نفع
في الحدود وبرهان ان وبرهان لم على وجهين احدهما ان يكون المطلوب
واحد البعيد فيكون على قياسان احدهما يعطي العلة القريبة والاخر
يعطي العلة البعيدة والقياس الاول يكون الحد الاوسط فيه علة قريبة كانت

مقدماته غير ذات وسط والقياس الثاني يكون فيه مقدمة تحتاج الى متوسط
هو العلة القريبة فلذلك لم يعط فيها اللم المحقق وكان القياس برهان
ان والوجه الثاني ان يكون الوسط في احدهما ليس بعلة اصلا سواء كان
ليس بعلة معلولا للطرف الاكبر او لا علة ولا معلولا بل علامة فاذا كان
المعلول منعكسا او العلامة منعكسة وان لم يجب ذلك فربما لم يكن المعلول
منعكسا بل كان اشمل مثل الحرارة لسبب الاستصباح او كان اخص مثل
الدخان عن النار وكذلك العلامة فبين انه يمكن ان يبين بالمعلول العلة
وبالعلامة ذو العلامة ويمكن ان يبين بالعكس وانما يتوقف الامر على الاعرف
فان كان الاعرف نسبة المعلول او العلة الى الحد الاصغر كان هو الاولى
ان يجعل حدا اوسط والعلة او ذو العلامة حدا اكبر مثال الاول الذي
يكون فيه المعلول منعكسا على العلة قولنا ان الكواكب المتحيرة بصيصها غير لامع
اشعاعاتها غير مضطرب وكل مضيء غير لامع فهو قريب فالكواكب المتحيرة
قريبة وايضا الكواكب الثابتة بصيصها لامع وكل مضيء لامع فهو بعيد فالكواكب
الثابتة بعيدة ثم كل واحد من اللمع وعدمه مسبب ومعلول ذلك للبعد وهذا باب
وكذلك قولنا القمر يتزيد ضوءه قليلا قليلا وكل ما يتزيد ضوءه كذا فهو كري فالقمر
كري

كري فهذا ايضا الحد الاوسط فيه معلول الاكبر ومثال العلامة المنعكسة
دلالة ثبوت الهالة على سجوم المطر فهذه امثلة الضرب الثاني من برهان
ان فلو ان هذه الحدود الكبرى كانت اعرف من هذه الحدود الوسطى
فكان القرب والبعد للمتحيرة والثابتة اعرف من اللا لامع واللامع والكرية
اعرف للقمر من تزيد قبول الضوء لكان يمكن ان يجعل هذه العلل حدودا وسطى
فيقال ان الكواكب المتحيرة قريبة الضوء وكل قريب الضوء فانه لا يلمع او قيل
ان القمر كري وكل كري فانه يقبل الضوء قليلا قليلا فكان هذا برهان لم فهي
امثال هذه المواد المنعكسة يمكن في علم واحد برهان ان وبرهان لم لكن
على مطلوبين ويمكن ايضا في علم واحد على مطلوب واحد لكن من مواد مختلفة
وذلك بان يكون الشيء واحد علة ومعلول منعكسان عليه ويكون وجود
كل منهما لموضوع ما اعرف من وجود ذلك الشيء له فان جعلت العلة حدا
اوسط لاثبات ذلك الشيء لذلك الموضوع كان برهان لم وان سعى وان
جعل المعلول حدا اوسط كان برهان ان فقط فاذن الوجه الثاني من وجهي
الاختلاف في العلم الواحد يتشعب الى وجهين احدهما الوجه الذي يكون
مواده مشتركا فيها للمطلوبين ولا لكن يجري الامر في المطلوبين على العكس والثاني

الوجه الذي يكون مراده مختلفا فيها واخذ احد المختلفين الذي ليس هو العلة
وسطا تارة فاعطى برهان ان واخذ ثانيهما الذي هو العلة وسطا تارة فاعطى
برهان ان ولم ولم يرجع الى القسم الذي يكون في احد قسميه علة وربما في الثاني
علة بعيدة فنقول اكثر البراهين المعطية العلة البعيدة في السالب اكثر وقوعا
وان كان قد يقع في الموجب فقد رايد قبل في العلوم الاول وايضا
في الاشياء التي يوضع الاوسط فيها خارجا يعني ان البرهان يكون ايضا
برهان ان اذا وضع الاوسط ومعنى كون الاوسط خارجا ان لا يكون
ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الاول بل على ترتيب الثاني مثلا فيكون الحد
الاوسط خارجا ولا يكون اعطى العلة القريبة كما تقول في الشكل الثاني ان الجدار
لا يتنفس لانه ليس بحيوان وكل متنفس حيوان وانما نسب الى الشكل الثاني لانه
كما علمت اولا ما السلب وهذا يقع في البراهين السالبة اكثر وان كان قد يقع
في الموجبة وانما لم يكن ليس بحيوان علة قريبة لكون الجدار غير متنفس لانه اذا كان
لا ايجاب مطلقا علة منعكسة فرفع العلة علة السلب فكان السلب مطلقا اذا كان
علة منعكسة فيقابل تلك العلة على الايجاب فلو كان علة انه لا يتنفس كونه ليس بحيوان
كان علة انه يتنفس كونه حيوانا وليس كذلك لان من الحيوان ما لا يتنفس وكذلك ليس علة

اعني

التنفس انه حيوان بل الحيوان اعم مما يتنفس وليس بحيوان اخص مما لا يتنفس بل علة
التنفس اخص من الحيوانية وهو وجود الرية وعلة عدم التنفس اخص من عدم
الحيوة وهو عدم الرية لكن يؤتى بالاسباب البعيدة للدقة والتمويه مثل
ما قال الوهرشين ان بلاد الصقالبة ليس فيها من يستقي الديس فيها اوليس فيها
كروم ولو قيل اوليس فيها خمور لكان عسى قد اوتيت العلة القريبة في الاعتبار
عن المطرس ولكن اعطى العلة البعيدة فلم يوضح المقصود ولم يرمن وانما
يحصل الدقة في الكلام بايراد السبب البعيد لانه اذا اسلب شيئا
عن شيء من قبل سلب سبب البعيد عنه كان اخفى ان السلب عنه لسلب سببه
القريب عنه فلذلك قد يعدون من العلل القريبة الى البعيدة واختلاف
برهان اللم والان في العلمين بان يكون قياسان على مطلوب واحد
وسط احدهما علة قريبة ووسط الاخر علة بعيدة او معلول وهذا يعرض
في الاكثر في علمين كان احدهما تحت الاخر مثل علم المناظر عند علم الهندسة
فان الابعاد الشعاعية داخلة تحت الابعاد الهندسية وكذلك علم الحيل
عند المجسمات وعلم تاليف اللحون عند علم العدد وعلم ظاهرات الفلك اعني
علم احكام النجوم الملاحية التي يظهر ويغرب عند احكام النجوم التعليمية اي احكام

علم الهيئة فان هذه العلوم يكاد ان يكون الاعلى والاسفل منها متواطئ الاسم واما ان قيل
يكاد ولم يقل بالحقيقة لان العلمين من هذه ينسبان الى شيء واحد من وجه فان الناظر في الهيئة
وعلم الهيئة كلاهما ينظران في حال الاجرام والابعاد وكذلك نجوم التعليمي ونجوم
اصحاب الملاحة فان كليهما ينظران في مواضع النجوم وتاليف اللحون التعليمي وتاليف
اللحون العملي اي الصناعي السماعي كلاهما ينظران في حال النغم وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة
ينظران في اشكال خطوط ومقادير وكذلك علم الحيل وعلم المجسمات ينظران في مقادير
ذوات عمق فلهذا الاشتراك لهما نسبة التواطئ ولكن ليست متواطئة بالحقيقة لوجهين
احدهما ان العلمين في بعض الاصناف المذكورة لا يشتركان في النسبة اشتراكا تاما
فان العلم الموسيقي ينظر في عدد ما بحال وهو عدد وقع في نغم وعلم المناظر ينظر في مقادير ما
بحال ما وهي مقادير للبصر الهندسية وعلم الحساب ينظر في العدد على الاطلاق وعلم الهندسة
في المقادير على الاطلاق والوجه الثاني انهما وان اشتركا في المنظور فيه وتساوت
نسبتها الى جوهر المنسوب اليه وكيفيته فليست النسبة مقابل بعضها اولا وبعضها
اخرا فهذا يمنع التواطئ الصرف ولما كادت تكون هذه من المتواطئة لانها
شابهت بوجه ما العلم الواحد وشاركت بوجه ما في المسائل لكن يختلف فان العلم
الاعلى يعطي اللم والعلم الاسفل يعطي الان وليس المراد كما ظن قوم ان العلم الاعلى

يعطي اللم في المسائل بعينها التي يعطي العلم الاسفل فيها الان لانه على هذا الثاني يجب
ان يحل المسائل فيها واحدة بعينها فيكون الاسفل مشاركا للعلم الاعلى في المسائل
مشاركا في الامور الذاتية للموضوع في المسائل فيكون مشاركا في الوسط فيكون صالحا
لان يبرهن في كل واحد منهما ما يبرهن به الاخر ولا يفترقان بان هذا يعطي الان
وذلك يعطي اللم بل المراد ان الاعلى يعطي اللم على الوجه الذي عرف في نقل البرهان
من ان الاعلى يعطي الاسفل مقدمات لو اخذ مبادي المبرهان في مسائله هذا
يكون من العلم الاسفل فان حصل اليقين بمقدمات اليقين بمقدماتها في العلم
الاعلى الاعلى فالبرهان عليه هو برهان لم والا فبرهان ان سواء كان
الاوسط علة قريبة لم يحصل بها اليقين او علة بعيدة او معلولا فان قيل قد توجد
مسئلة واحدة في علمين سواء كانا عاليا واسفل كما ان الحكم الاولي والطبيعي
مشتركان في النظر في شيء يحرك الاولي او لم يكن احدهما تحت الاخر
كما في اشتراك الطبيعي والرياضي في كرية الماء فان الطبيعي يعطي اللم والرياضي
يعطي الان قلنا كون مسئلة مرددة في علمين لسبب قصور من الناس من المبالغة
في التمييز واما عند التحقيق فهي من احد العلمين ثم تقبل في العلم الاول وذلك لان العلم
بان هو لم يحتمل الامر والمعلم ثم فهو لاصحاب النظر لم معناه ان العلم

بأن هو للملاح والعلم بلم هو للمنجم والعلم بأن هو للمتدرب في صناعة الموسيقى
العملية والعلم بلم هو لصاحب العلم الذي يليق التعليمي لأن أصحاب العلوم
العالية عندهم السبب وكثيرا ما لا يحسون بالجزئيات ولا يشعرون بها على
ما هي عليها وكثيرا ما يسمع التعليمي العالم بالموسيقى بعد الذي ما لا يدركوا الطبيعي
أو غير ذلك من الأبعاد المتفقة ولا يحس ولا يعلم أنها متفقة مع أنه يعلم السبب
في اتفاقها لأن عنايته بالأمر الكلي لا الأمر الجزئي وعنايته بالصورة مجردة عن المادة
في الوهم لا المحصل في المادة بالطبع والصناعة فإن المقادير والموجودات وإن
كانت لا تكون إلا في المادة فإن المهندس نزعها عنها ونظر فيها لذاتها
لا لما عرض لها من وجود في مادة وهذا القسم أعني الذي يكون أحد العلمين
تحت الآخر هو الأكثر وقد يكون على وجه ثان وهو أن جزءا من علم ما يجب
تحت علم آخر لا كله مثل أن النظر في الهالة والقوس وما أشبه ذلك من الخيالات
الكائنة من انعكاس البصر إلى نير أو ملون عن الصقيل جزء من العلم الطبيعي
وموضوع بحث المناظر ومنهما التي يعرض مثل ما يعرض هناك فيعطي الطبيعي
وجود الهالة أو القوس بسبب غير محصل ولا مقرب ويعطي المناظري سبب المحصل
وقد يكون على وجه ثالث وهو أنه قد يتفق أن يقع مسئلة ما بعينها من علم تحت

علم آخر لا كله ولا جزؤه أدعى أن يقع عارض غريب لموضوع الصناعة
مثل استدارة الجرح فإن هذا العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو
عسر الاندمال فيكون الموضوع قد صار باقتران عارض غريب مخصصا
به مهيأ لالتزام عارض ذاتي فيكون برهانه المعطي للم لا من ذلك
العلم بل من العلم الذي هذا العارض الغريب فالطبيب يحكم أن الجراحات
المستديرة بطيئة الاندمال والمهندس يعطي العلة في ذلك حتى يقول إن
الدائرة أوسع الأشكال إحاطة ولما كان غرض المعلم الأول بيان اختلاف
العلمين في مطلوب واحد بإعطاء أحدهما اللم والآخر الإن لم يعن
بقوله يحس بالأمر أن يكون حاسا بالنتيجة حتى يحصل النتيجة بأمرين أحدهما فكر
والآخر غير قياس بل عنى أن العلم بأن هو لم يكون عنده مقدمات مأخوذة
من الحس يتبع أن المطلوب دون لم هو فإن أصحاب العمل لهم مقاييس
عن مقدمات تجربية امتحانية وفيهم مجاورة في إثبات ونكت تبتني على ذلك
مثلا كما يقول صاحب التأليف السماعي أن هذه النغمة ليست موافقة لهذه
النغمة من أجل أن الوتر الفلاني كذا أو من أجل أن النغمة الفلانية كذا فيكون
مقدماته حسية يتبع منها أن الشيء كذا أو ليس كذا أو كما يقول صاحب الملاحة

ليس هو أوفق أن يكون كوكب كذا في ذلك الموضع لأن كوكبا
كذا بعد لم يشرق ويقول صاحب العلم الطبيعي إن هذا القوس ليست نصف
دائرة لأن الشمس ليست على الأفق فيكون أولئك قد أخذوا مقدمات
امتحانية وهذا قد أخذ مقدمة مسلمة عن علة بعيدة غير مناسبة بالعلة القريبة فإن
كون الشمس على الأفق ليس علة قريبة بل إنما العلة القريبة لذلك وقوع قطر القوس
على الأفق بل إنما بيان تقديره بالعلة القريبة في علم المناظر فيكون معنى أن قول
المعلم الأول على هذا الوجه حصل من المبحث أن اختلاف برهان لم وبرهان
إن في علم واحد قد يكون باختلاف المطلوب وقد يكون باختلاف حدود
المقدمات وفي علمين بإعطاء الأعلى اللم والأسفل الإن كليهما لمطلوب
واحد فلنصرف الكلام إلى أمور آخر فنقول أولى الأشكال وأحقها أن يكون
شكل البرهان هو الشكل الأول لوجوه منها أن العلوم التعليمية إنما تستعمل هذا الشكل
وكذا دأب أن يكون كل علم يعطي سبب الشيء فإنما يستعمل هذا الشكل وذلك لأن
البرهان بالحقيقة هو أن يكون العلة لأمر فيصير المعلول تابعا لها فيه كذا هو في الوجود
وهذا هو تأليف الشكل الأول فإن كان البرهان للإيجاب الكلي فلا يكون
إلا بالشكل الأول وإن كان للسلب فقد يمكن في الشكل الثاني ولكن يكون

في نفس

قد غير هذا النظام لأن الحد الأصغر يكون أعطى العلة وجعلت علة العلة لم يجعل
المعلول تابعا للعلة في الوجود بل صرف فجعل المعلول متبوعا والعلة تابعة له فلا يكون
العلة قد جرت معلولها بالقصد الأول فأما الشكل الثالث فلا يكون العلة أيضا
قد أوجدت فيه للحد الأصغر بل يكون الحد الأصغر أوجد للعلة التي تتبعها معلول
فيكون العلم لم يجر المعلول بالقصد الأول إنما الشكل الأول هو الذي يعطي الشيء
في علة ثم يتبع المعلول علته فهذا أمر بالحقيقة برهان لم بالفعل وغيره وإن كان
برهان لم فبالقوة ومنها أن العلم بما هو وهو الحد إنما يكتسب بهذا الشكل كما
سيتضح بعد لأن الحد موجب كلي والشكل الثاني لا ينتج موجبا والشكل الثالث لا ينتج
كليا فلهذا صار أولى بالعلم البرهاني لأنه يستخرج به الحد ومنها أن الشكل الأول
كامل بين القياسية بنفسه والشكلان الآخران إنما تبين قياسيتهما بالرد إليه
كما مر والوجه الرابع أن الشكل الأول لا يحتاج في التحليل فيه إلى المقدمات
الأولية إلى الشكلين الآخرين وهما يحتاجان في التحليل الذي أعني أن مقدمات
القياس فيهما إذا كانت ذوات أوساط إنما تبين بمقدمات غير ذوات
أوساط في الشكل الأول لأن كل قياس فيه مقدمة موجبة ومقدمة كلية والموجبة لا تنحل
إلى المقدمة الأولية المنتجة لها بالشكل الثاني والكلية لا تنحل إليها بالشكل الثالث

فالموجبة الكلية اذا كانت ذات وسط انما تبين بالشكل الاول ويظهر من هذا الوجه
ان اول الاشكال واحقها بالبرهان هو الشكل الاول لان الموجبة الكلية الاولية
ظاهرة فان الموجبة التي لا وسط لها فهي التي لا يمكن ان يكون المحمول فيها اولا
لشيء هو علة لوجوده للموضوع واما السالبة التي تسمى البسيطة سالبة ذات وسط
محضة فلهذا ذكر المعلم الاول في اعتبارها قانونا وقال كما انه قد توجد
موجبات اول اي بحسب لا تقتضي حمل محمولاتها على موضوعاتها شيئا متوسطا
نفع فيما بينها فيكون اولا والمحمول له اولا ثم للموضوع كذلك قد توجد سوالب
اول اي بحيث لا يكون الحكم بسلب محمولاتها عن موضوعاتها مقتضيا شيئا
آخر عنه يسلب المحمول اولا هو موجود للموضوع وانما يكون المحمول مسلوبا
عن الموضوع سلبا غير اول اذا وجد لاحد الحدين شيء محمول عليه ليس على الاخر
او كان يوجد لكل واحد منهما شيء يخصه او اشياء فيكون في كل جانب شيء
او اشياء ثانوي وذلك الحد وكان الجانبان متنافيين ليس في احدهما شيء
يحمل في جانب الاخر فان كان المحمول الخاص انما هو في جانب احد الحدين
فقط فيتوسط ذلك المحمول الخاص فيسلب الحد الاخر وذلك يكون بقياس
واحد في الشكل الاول او الشكل الثاني ان كان المحمول المتوسط خاصا

بالموضوع

بالموضوع مثلا اذا اردنا ان نبين ان شجرة التين ليس حيوانا وكان المحمول الخاص
بالموضوع هو النبات فيؤلف القياس في الشكل الاول هكذا ان شجرة التين نبات
والنبات ليس بحيوان او في الشكل الثاني هكذا شجرة التين نبات والحيوان
ليس بنبات وفي الشكل الثاني فقط ان كان المحمول المتوسط خاصا بالمحمول مثلا
اذا اردنا ان نبين ان الحيوان ليس شجرة قلنا الحيوان ليس بنبات والشجرة
نبات وان كان لكل من الحدين محمول خاص فيمكن ان يوسط كل واحد من المحمولين
الخاصين لسلب كل واحد من الحدين عن الاخر وذلك يكون بقياسين مثلا
في قولنا شجرة التين ليس بحمار وجد النبات خاصا بالموضوع والحيوان خاصا
بالمحمول فان قيل شجرة التين نبات والحمار ليس بنبات كان قياسا وان
قيل الحمار حيوان وشجرة التين ليس بحيوان كان قياسا آخر وهذا ايضا
يكون في الشكل الاول والثاني مثال الشكل الاول كان يقول شجرة التين
نبات والنبات ليس بحمار فاذا كان السلب ذا وسط على التقدير كون احد
الحدين تحت طبيعة حاصرة له فان السلب الاولي هو الذي ليس شيء من حديه
تحت طبيعة حاصرة له فانه حينئذ لو احضرت واسطة او وسائط كانت لكانت
اما مسلوبة عن كلا الطرفين او موجبة على كليهما ولم ينتج فعلم ان السالبة الاولية

كيف يكون ومتى يكون فان قيل لو كانت السالبة ما ذكر فلا يوجد فانه لا يخلو
الحدان عن حد او رسم وعن اجزائهما وان كان نفس احد الحدين حدا لم يخل
عن اسم يدل على المعنى بالفصل وبالجملة ليست الاشياء تخلو عن خواص لوازم حتى
الاجناس العالية فكيف يوجد الحدان غير محمول على احدهما شيء خاص بهما وان
كان الامر كما قلت لكن عنى المعلم الاول بالمحمول الخاص ما يصلح للتوسط وليس كل
امر خاص كذلك بل يجب ان يكون الوسط شيئا وجوده للاصغر والحكم بالاكبر
عليه كل واحد منهما اعرف من الحكم بالاكبر على الاصغر وفي المطلوب السالب
يجب ان يكون وجود الوسط للاصغر وسلب الاكبر عن الاوسط اعرف
من سلب الاكبر على الاصغر هذا وقد ادوا ما قيل ان الجهل صنفان جهل هو عدم العلم
فقط وهذا لا يكتسب بقياس فانه سلب العلم فقط دخلوا النفس عنه وما ظن بعضهم ان
لكافر في الحج توجب هذا الجهل فهو خطأ بل الكافر في الحج يثبت هذا الجهل الموجود ويحفظ
دواما انه يجده فليس وكذا ما ظن بعضهم ان الرأي الباطل اذا انفسخ ولم يصح
بفساده الرأي الحق اوجب ذلك حينئذ هذا الجهل الذي على وجه السلب
فقط وكان بقياس فان هذا ايضا ليس حادثا بالقصد عن القياس بل بالعرض لان
ذلك القياس انما اوجب بالذات بطلان الرأي الفاسد فلما بطل ولم يكن

هناك

هناك رأي آخر عرض ان تبقى النفس على عدم للرأي اصلا كما كانت من الجهل
ما هو على سبيل الملكة والحال وهو رأي واعتقاد مضاد للعلم وهذا قد يعرض بمجرد
التوهم او التقليد من غير حد اوسط ويقال له حينئذ الجهل البسيط وقد يعرض من جهة
قياس ويقال له الجهل المركب لان الغالط يجهل المطلوب ويظن انه علمه
من طريق البرهان ولذلك كان جهلا رأيا وهو مرض نفساني وذلك
لان صحة كل شيء على وجهين احدهما ان يكون الشيء على فطرته الاصلية
فقط والثاني ان يكسب مع ذلك كمالا ثانيا وكما ان صحة البدن هي
في اعتدال المزاج واستواء التركيب وكمال صحته ان يكون جميلا او قويا
كذلك صحة النفس على وجهين صحة اولى وهي ان يكون على فطرتها الاولى
فليس فيها معنى خارج عن الملائمة وصحة ثانية وهي ان يحصل لها الزوائد
الكمالية التي تسعد لها سلك الصحة وهي العلوم الحقيقية وكما ان البدن اذا
احدث فيه امر غريب لا تقتضيه فطرته فمنع مقتضى فطرته والافعال التي لها ذاته
كان مرضا كذلك النفس اذا اعتقدت الاراء الباطلة التي لذلك لا يجب
ان يكون مقتضيا على فطرتها الاصلية كانت مريضة وما رسمنا انما هو سياق كلام
شارحي التعليم الاول واما الشيخ فقد سمى الصنف الاول الذي هو الجهل بمعنى السلب

بالجهل البسيط والصنف الثاني مطلقا بالجهل المركب واطلق عليه المرض النفساني وما ذكرناه
هو الاظهر وعلى الجملة فالجهل البرهاني هو الجهل الاول كما ان العلم البرهاني هو العلم المحقق
كما يجب على المبرهن ان يعلم العلم البرهاني لكي يستعمله فكذلك يجب ان
يعلم الجهل البرهاني ليجتنبه البرهاني اعني الغلط الذي يقع في كسب قياسي اما
ان يكون فيما لا وسط له او فيما له وسط والكائن فيما له وسط اما ان يكون
الاوسط فيه من الاشيا المناسبة او غيرها ولا يخلو اما ان يكون الحق كليا سالبا
فيكون هو موجبا كليا ويقع في الشكل الاول فقط او موجبا كليا فيكون
هو سالبا كليا ويقع في الشكل الاول والثاني معا والجزئي لا يقع به علم برهاني
فلنبدء بالانخداع الواقع في الحق الذي لا وسط له فنقول اذا كان الحق
هو انه لا شيء من ب آ بالعكس او كان بغير توسط اي بغير ذي
وسط او اعتقد ان كل ب آ بالعكس بحد الاوسط ج فقد يمكن ان
يكون المقدمتان كاذبتين وقد يمكن ان يكون الصغرى كاذبة والكبرى
صادقة اما الاول فانه لما كان آ مسلوبا عن ب بغير وسط لم يمتنع ان
يكون كل واحد منهما مسلوبا عن ج فاذا قيل كل ب ج وكل ج آ انتج
الباطل ومثاله من المواد كل كم كيف وكل كيف جوهر واما الثاني فانه
يمكن

يمكن ان يكون آ محيطا بج ومسلوبا عن ب سلبا اوليا بمنزلة قولنا كل
كم حاس وكل حاس جوهر ولا يمكن ان يكون محيطا ب ويكون آ مسلوبا
عن ب سلبا اوليا فانه خلاف الفرض فهذين الوجهين قد يقع الخدعة
في اعتقاد الكلي الموجب ولا يكون الا في الشكل الاول واما الغلط الذي
هو سالب كما فرض في الشكل الاول والشكل الثاني اما في الشكل الاول
فيكون عن مقدمتين كاذبتين وذلك اذا اتفق مثلا ان يكون كل
ج وكل ب آ بغير وسط ويكون ج مسلوبا عن ب فاذا قيل كل ب ج
ولا شيء من ج آ فقد وضع مقدمتان كاذبتان ينتج عنهما سالب كاذب
ومثال هذا من المواد كل انسان فرس ولا فرس واحد حيوان فلا شيء
من الانسان بحيوان ووجود الحيوان للانسان بغير وسط ويمكن ان يكون
احديهما صادقة ايتهما كانت فلنضع اولا الكبرى صادقة فيمكن آ مسلوبة عن
ج وج مسلوبة عن ب وآ موجودة اولا لب ومثال هذا من المواد
كل انسان حجر ولا حجر واحد حيوان واذ فرضنا الكبرى صادقة فيجب كذب
الصغرى اذ لا يمكن ان يكون آ غير موجودة في ج وموجودة لب وان
يكون ج موجودة لب وايضا لو كانتا صادقتين لوجب صدق النتيجة

هذا خلف ولنضع الصغرى صادقة وذلك مثل ان يكون آ موجودة في كل
ب وج في كل ب وب في كل ج اعني ان يكون الصغرى منعكسة فيكون
آ بالضرورة في ب بغير وسط فاذا قيل كل ب ج ولا شيء من ج آ انتج
سالبا مضادا للحق واما في الشكل الثاني فلا يمكن ان ينتج سالب كاذب
عن مقدمتين كاذبتين بالكل فانه اذا كانت آ مثلا موجودة لكل
ب بلا وسط فلا يوجد شيء يكون محمولا على جميع ب بالايجاب ومسلوبا عن
جميع آ او بعكس ذلك على ما هو الترتيب في الشكل الثاني حتى يكون الغالط
اذا احد مكان السالب موجبا او مكان الموجب سالبا فقد استعمل
قضيتين كاذبتين بالكل في الشكل الثاني واما ان كان الكذب بالجزء
فيمكن ان يقع منه قياس الخدعة على موجبة غير ذات وسط فانه اذا كان
بعض ج ب وبعض آ ج وكان كل ب آ فقيل لا شيء من ب ج
وكل آ ج او قيل كل ب ج ولا شيء من آ ج كانت المقدمتان كاذبتين
بالجزء والنتيجة كاذبة لا محالة كقولنا كل حي متحيل ولا شيء من الحساس متحيل فلا
شيء من الحي ان بحساس ويجوز كذب احدى المقدمتين ايتهما كانت
فان كل ما هو موجود لكل آ هو موجود لكل ب من جهة وضعنا ان آ
موجوده

موجوده لب وجودا اوليا فلنفرض ذلك الموجود لكليهما هو ج فان
اخذ ان ج موجوده لكل آ او غير موجوده لشيء من ب فان مقدمة الكبرى
يكون صادقة والصغرى كاذبة والنتيجة سالبة كاذبة وان اخذ ان
ج موجوده لكل ب وغير موجوده لكل آ فالصغرى صادقة والكبرى كاذبة
وايضا لما كان ما هو غير موجود لشيء منهما فانه ليس موجودا لكل الا فراد لو كان
موجودا له لكان موجودا للشيء الذي وضع انه مسلوبا عنه وذلك
خلف فاذا كان ج مثلا غير موجود لب وغير موجود لكل آ فان اخذ
ج غير موجود لب وموجود لكل آ امكن ايضا ان يكون احد المقدمتين
كاذبة والاخرى صادقة مثل ان يكون ج غير موجوده لب فان
السالبة يكون صادقة وهي الصغرى والموجبة كاذبة وان اخذ ان
ج لا في شيء من آ وج في كل ب فالكبرى صادقة والصغرى كاذبة فليكن
في القياس الموقع للجهل المركب بعينه ذات وسط اما الغلط السالب
فقد قيل انه يكون في الشكل الاول والشكل الثاني فاذا كان في الشكل
الاول فاما ان يكون الوسط مناسبا او غير مناسب اعني المناسب الاوسط
الذي يمكن ان ينتج به الحق الذي هو ضد النتيجة الكاذبة وبغير المناسب

الذي لا يمكن فيه ذلك من جهة ان وضع الطرفين ليس وضعا يتألف منه شكل
منتج فان كان الاوسط مناسبا فلا يمكن ان يكون المقدمتان كاذبتين و
الا صارتا سالبتين فلم ينتج التأليف ولا يمكن ايضا ان يكذب
الصغرى فتصير سالبة فلا ينتج بل يمكن ان يرد الكبرى الى الكذب اذ في الشكل
هو الشكل الاول فالكذب السالب انما يمكن ان يكون في الكبرى فقط وكذلك
ان كان الاوسط قريبا من المناسب غير قريب من ان ينتج حتى مثل الكذب حيث
في الشكل الثاني وذلك بان يكون مثلا ج محمولة على كل ب فاذا انتج
منه سالب في الشكل الاول كان الكبرى كاذبة فقط واذا كان
الاوسط غير مناسب فيمكن ان يكون المقدمتان كاذبتين مثل ان يكون
ا محمولة على كل ب و ج وهما متباينان كالانسان والفرس تحت الحيوان
فان قيل كل ب ج ولا شيء من ج ا انتج الكذب من كاذبتين واما ان كان
الاوسط غير مناسب لان المقدمتين لو اخذتا صادقتين وهو لا شيء
من ب ج وكل ا ج لا ينتج التأليف لذلك غير مناسب ويمكن ان يكون
احد المقدمتين صادقة والاخرى كاذبة فانه اذا لم يكن ج تحت ا وكان
ب تحت ا و ج و ب متباينان فاذا قيل كل ب ج ولا شيء من ج ا كان

الكبرى

الكبرى فقط صادقة وانتج كاذبا واما في الشكل الثالث فلا يمكن ان يكون
المقدمتان كاذبتين معا فانه اذا كانت ا موجودة لكل ب فغير ممكن
ان يوجد حد اوسط مناسبا او غير مناسب لكل احدهما ومسلوبا عن جميع
الاخر والا لكانت ا مسلوبا عن كل ب واما ان كانت احدهما كاذبة
بالكل ايتهما كانت امكن قياس الخدعة مثل ان يكون كل ب ج وكل
ا ج وكل ا ب فان اقترنت احدى المقدمتين على الصدق وسلبت الاخرى
ايتهما كانت انتج لا شيء من ب ا وهو كذب احدى المقدمتين صادقة
وان كان الكذب جزئيا فقد يمكن ان يكونا معا كاذبتين مثل ان ج
في بعض ا وفي بعض ب وكل ب ا فاخذ احدهما موجبا كليا والاخر
سالبا كليا انتج الكذب مثل ان يقال كل ا ج ولا شيء من ب ج او لا شيء
من ا ج وكل ب ج واذا كان النتيجة سالبا والغلط موجبا وقد مر انه
لا يكون الا في الشكل الاول فان كان الاوسط مناسبا فلا يكون
المقدمتان كاذبتين بل يجب ان تقرا الصغرى على ايجابها الذي كان
في القياس الصادق فتبقى صادقة وانما يمكن قلب الكبرى وتجعلها الى الموجب
كما قلنا في الغلط السالب وكذلك الامر اذا كان الاوسط فيما

من المناسب كما اذا كان ا غير موجودة في شيء من ج و ج موجودة
في كل ب وان لم يكن الاوسط مناسبا فيمكن كذب المقدمتين معا ويمكن
كذب الصغرى وحدها ولا يمكن كذب الكبرى وحدها فانه متى كانت
ا موجودة لكل ج و ج غير موجودة لشيء من ب فانه مقدمة ج ا يكون
صادقة ومقدمة ب ج كاذبة مثال كل حيوان موسيقي وكل موسيقي
علم ومتى كانت ا غير موجودة لشيء من ج و ج غير موجودة لشيء من ب
فيكون كلتاهما كاذبتين كقولنا كل موسيقي فهو علم المناظر وكل علم المناظر
فهو حيوان واما ان كانت ا مسلوبة عن كل ج و ج موجودة لكل
ب فالاوسط يكون مناسبا والكاذبة فيه كما علمت هي الكبرى كقولنا كل
موسيقي علم او كل علم حيوان

في مبدأ الحس للعلوم وفي ان
مبادي البراهين ينقطع عند مبادي اول لا مبادي لها وان فضيلة
البرهان الموجب والكلي والمستقيم وفي معاودة احوال العلوم وفي
حال العلم والظن وغير ذلك فصل في التعليم الاول من فقد حسا فقد علما
ما فان المبادي التي منها نتوصل الى العلم اليقيني برهان واستقراء ولا بد
من استناد الاستقراء الى الحس ومقدمات البرهان كلية ومبادئها انما

تحصل

تحصل بالحس وان نكتسب بتوسط خيالات المفردات ليتصرف فيها القوة
العقلية تصرفا نكتسب به الامور الكلية مفردة وتركبها على هيئة القول
وان رام احد ان يبين تلك المبادي لمن يذهل عنها لم يمكن الا بالاستقراء
يستند الى الحس لانها اوائل ولا برهان عليها سواء كانت مما شانها
ان يؤخذ مفارقة كالمقدمات التعليمية المأخوذة في بيان ان الارض
في الوسط او يؤخذ في مادة كالمقدمات الطبيعية في بيان ان الارض
في الوسط او يؤخذ في مادة كالمقدمات الطبيعية في بيان ان الارض
تعلو والنار خفيفة ولذلك فان اوائل العوارض الذاتية لكل واحد
من الموضوعات فانما يعرف بالحس اولا ثم يكتسب من المحسوس
معقول آخر مثل المثلث والمسطح وغير ذلك في علم الهندسة سواء كانت
مفارقة او غير مفارقة كما قلنا فان وجوه الوصول اليها اولا بالحس
فمن فقد حسا ما فلا طريق له الى استقراء محسوسات ذلك الحس وحينئذ
لا طريق الى العلم بالمقدمات الكلية التي في ذلك الجنس فاذن فلا طريق
الى البرهان على شيء في ذلك الجنس فاذن فمن فقد حسا ما فقد علما ما
وان لم يكن القائل الحس علما بل هو مبدأ على ما عرفت ولما كان كل قياس

فانه يقوم من ثمة حدود يمتنع ان يتبين من جزء القياس اما القياس الموجب
اي المنتج للايجاب كانت حدوده الثلثة محمولا بعضها على بعض بالايجاب
واما السالب كان احد حديه محمولا والآخر محمولا بالسلب وفي هذا كله فلابد
في جزء القياس فلابد من ان ينتهي الى مبادئ واصول موجبة او سالبة لا وسط
لها على الاطلاق او في ذلك العلم والبرهان ياخذ المقدمات على انها
لا وسط لها على احد الوجهين المذكورين من كونها اصولا موضوعة مصادرة
وينحل آخر الى ما لا وسط له مطلقا وان لم يكن في ذلك العلم والذين يقيسون
على الظن وهم الخطابيون او على الراي المشهور وهم الجدليون فليس يجب
ان ينتهي قياسهم الى مقدمات غير ذوات وسط في الحقيقة بل اذا انتهت
الى المشهورات التي يراها الجمهور او المقبولات التي يراها قوم كان
القياس قياسا في بابه وان كانت المقدمات الاولى ليس غير ذوات
وسط بل لها وسط مثل ان العدل جميل والظلم قبيح فانه ماخوذ في الجدل على انه
لا وسط له وفي العلوم يطلب لذلك وسط وربما كان المشهور لا وسط
له لا لانه بين بنفسه في الحقيقة بل لانه كاذب مثل ان اللذة خير وسعادة
فتحليل القياسات الجدلية يجب ان يكون الى المشهورات وتحليل البرهانية
يجب

يجب ان يكون الى البرهانيات ونلخص ذلك بوجه آخر بعد ان نعاود
مرة اخرى حال المحمول بالذات وبالعرض يقال من وجه للمحمول انه محمول
بالحقيقة لا بالعرض اذا كان الموضوع يستقل بان يوضع والمحمول يستقل بان
يحمل مثل قولنا الانسان ابيض فان الانسان غير محتاج الى حامل يحمله
والبياض يحتاج الى الحامل فاذا جعل الانسان موضوعا والابيض محمولا
فقد حمل حملا مستقيما فهو حمل حقيقي لا بالعرض وبازاء هذا القسم حمل بالعرض من
وجهين احدهما ان ينقلب ما من شانه ان يكون محمولا في طباعه فيوضع ما
من شانه ان يكون موضوعا في طباعه فيقال الابيض انسان فيكون بالحقيقة
قد اخذ الموضوع مرتين فان الابيض بما هو ابيض لا يمكن ان يكون موضوعا
بل الموضوع هو الشيء الذي عرض له ان كان ابيض وهو الانسان الذي
عرض له البياض والثاني ان يحمل احد الوصفين اللذين في واحد على الآخر
فيقال ان الابيض متحرك اي الشيء الذي عرض له البياض فقد عرض له
الحركة لا ان الابيض نفسه من حيث هو ابيض موضوع للمتحرك ويقال ايضا
محمول بالحقيقة للمحمول يصف الموضوع بنفسه كان عن طبعه او عن قاسر
وجده فيه مثل ما يقال ان الحجر متحرك وان كان يتحرك بالقسر والمحمول بالعرض

المقابل لهذا هو المحمول الذي يوصف الموضوع به ولكن ليس في ذاته مثل ما يقال
للساكن في السفينة انه متحرك وانه يسير الى موضع كذا او اذا حققه لم يجد الصفة
في نفسه بل يجده ساكنا وربما كان الموصوف به بالحقيقة منفصلا عنه كالسفينة
في هذا المثال وربما كان متصلا كما يقال كرم ابيض اي عناقيده ابيض
ويقال محمول بالذات لا لاعم يحمل على الاخص كالحيوان على الانسان
ويقابله المحمول بالعرض الذي هو اخص يحمل على الاعم فيقال حيوان
ما انسان ويقال للشيء انه محمول بالذات اذا كان محمولا على ما يحمل
عليه اولا مثل السطح اذا حمل عليه ابيض وبازاء هذا المحمول بالعرض
كما يقال جسم ابيض اي سطحه ابيض ويقال للشيء انه محمول بالذات
والحقيقة اذا كان ليس واردا على الموضوع من خارج بل هو شيء
يقتضيه طبعه مثل ان يقال ان الحجر يتحرك الى اسفل بالذات وبازاء
هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك الى فوق بالقسر ويقال المحمول بالذات
لما لم يكن من شانه ان يفارق الشيء في حال والمحمول بالعرض بخلافه
ويقال المحمول بالذات لما ليس من شانه ان يفارق الموضوع وكان
مع ذلك مقوما لماهيته وبازائه المحمول بالعرض معروف فيكون اذن كون
السطح

السطح ابيض حملا بالعرض ويقال محمول بالذات لما يؤخذ في حد الموضوع
او ما يؤخذ الموضوع في حده فما خرج من هذين يكون محمولا بالعرض
فهذان معنيان من معاني المحمولات بالذات قيل في التعليم الاول وقد علم
ان المحمولات بذاتها موجودة والموضوعات بذاتها موجودة
معنى ان ينظر اذا وجدنا شيئا هو موضوع بذاته وليس هو محمول
على شيء آخر الا بالعرض وكان المحمول عليه بالذات وبلا توسط
موضوعا لشيء آخر وذلك المحمول ايضا موضوعا لآخر هل ينتهي هذا المحمول
الى فوق حتى يرتقي الى محمول اول ليس موضوعا لشيء آخر ام يتمادى الى
غير نهاية وان ينظر ايضا اذا اوجدنا محمولا اولا لا يحمل على شيء
آخر الا بالعرض وان كان موضوعه يحمل على موضوع ثان والثاني
على ثالث هل يمكن الانحطاط الى موضوع اول ام لا والفرق بين
المطلبين ان في الاول ابتدانا من الموضوع الاول واخذنا نصعد
في المحمولات بالطبع وفي الثاني ابتدانا من المحمول الاول واخذنا ننزل
في الموضوعات ونعني ان ننظر ايضا اذا تبين ان الطرفين متناهيان
هل الاوساط بينهما متناهية ام لا وهذا المطلب يفارق الاولين

بان المحدود كان في ذينك طرف واحد وطلب حال الطرف
الآخر السابق بعدمه والمحدود ههنا طرفان وانما يطلب حال الاوساط
فيستفاد من هذا المطلب الثالث هل يكون مقدمات غير ذوات اوساط
اولا بل يكون البرهان متوقف الصحة على براهين بلا نهاية وليس البحث في
الموجبات فقط بل في السوالب ايضا اعني ان الاطراف فيها اذا كانت
على ما قلنا هل تنتهي ام لا وان انتهى هل الاوساط بينهما متناهية اولا وان
للنفوس ههنا المنفعة تمه وهي وجود مقدمات غير ذوات اوساط
فلنبين اولا ان الاطراف اذا كانت متناهية ان الاوساط يجب ضرورة
ان يكون متناهية فنقول ان كانت الاوساط بغير نهاية اذا كانت الاطراف
الا نهاية لكان اذا اخذنا من حد الموضوع صاعدين على الولاء او من
حد المحمول نازلين على الولاء لم يبلغ البتة الطرف الثاني وسواء فرضنا الغير
المتناهي بين بعض الاوساط الموجودة بين الطرفين او في الكل فاللازم
واحد واذا كنا كلما ابتدأنا من حد لم يبلغ الآخر فليس هناك حد آخر اولا
فرق بين ان يقال ان هذا سبيل لا متناهي عند السلوك وان يقال لا حد
وكذلك قولك له حد وقولك متناهي عند السلوك واحد لم من المحال ان يكون

حد محدود

حد محدود ولا يبلغ السير ويكون ذلك كقول من يقول انت اذا اخذت متصاعدا
من الواحد لم يبلغ الالف الذي هو محدود لان بينهما درجات العدد بلا نهاية ولا
يتعرض بهذا المقادير بان يقال ان بين طرفي كل مقدار حدودا بلا نهاية وذلك
لان المقادير المتصلة لا قسم لها ما لم يقسم البتة وكل قسم يعرض فيها يكون محدودا
لعدد وان اللانهاية التي يتوهم بين حدين فيها هو امر بالقوة اي ان الحدود
التي بلا نهاية موجودة فيها بالقوة ولا الواحد البتة موجودة بالفعل بل واحد منها
بعد واحد والذي يحوج البحث هو فان من حدين واذا كان بينهما وسائط يكون
متتالي حتى ترتيبا في انفسها كانت حاصلة لا موقوفة على قسمة قاسم فنبين اولا انه
لا يمكن ان يكون بين شيء من الطرفين وسائط بلا نهاية وكذلك الامر في السلب
اذا قلنا لا شيء من ج آ وكان بينهما واسطة عن شيء مثل ب يوجد لج ولا يوجد
له آ فليس يمكن ان يكون دائما واسطة بعد واسطة في المقدمتين جميعا الكبرى السالبة و
الصغرى الموجبة اما الموجبة فقد فرغنا عنه واما السالبة فلان بيانها يكون من احد الاشكال
الثلاثة اما الشكل الاول فيجب ان كانت الوسائط التي الكبريات سالبة غير متناهية
ان يحصل موجبات بغير نهاية اذ لكل سالبة موجبة سالبة حتى ينتهي ثم للموجبة موجبات
وقد بان ان الموجبات متناهية فاذا كانت الحدود الموجبة الصغرى لب فلا يمكن

ان يوجد الا غير نهاية بين حدين فنبين ايضا ان الذي لا يزيد عليه في العدد الحدود
الكبريات العالية السالبة متناهية وكذلك اذا كان الشكل الثاني وذلك
لان الموجبة وان لم يجب فيه ان يكون الصغرى بعينها فلا بد في كل قياس من مقدمة
موجبة واما الشكل الثالث فان الموجبة فيه متعين واذ تقرر ان الاوساط
متناهية على تقدير تناهي الاطراف فلنبين ان الاطراف متناهية فنقول ان المحمولات
لا تخلو من ان يكون داخلة في ماهية الموضوعات او لم يكن والداخلة فيما هو الشيء سواء
كانت حدودا او اجزاء حدود متناهية اذ لو مر الامر الى غير نهاية لما امكن ان
تحد شيئا نقف عليه لكنا نقف على الاشياء بحدودها ونتصورها بها فيجب تناهي المحمولات
الداخلة وكذا الموضوعات هذه المحمولات متناهية فان الموضوع للمحمول الداخل اما جنس
او نوع والجنس ينتهي الى النوع والنوع الى الشخص بالضرورة فهذا بيان انتهائها الى الموضوع
والمحمول على تقدير كون المحمولات داخلة وهو احد معاني الذاتي والمحمولات الغير الداخلة
اذا تجب ايضا فيها عن الحمل الغرض كحمل عرض على عرض او جوهر على عرض فهي ايضا
متناهية وكذا موضوعاتها وذلك لان كل محمول اما ان يكون من مقولة الجوهر او الكيف
او الكم او المضاف او الاين او متى او يفعل او ينفعل وكذا سائر المقولات وبعض
ذلك داخل في الجوهر وبعضه عارض وليس في المحمولات شيء خارج عن هذين الصور

الا في

الا في الطرفين لو كانت موجودة لم يكن لها مدخل فيما نحن بسبيله اذ لو كانت لم تحمل
والمحمولات الذاتية المقومة متناهية الطرفين فيها والعرضيات الذاتية توجد
في الجواهر فهو وان كان يمكن في القول ان يحمل كم ما وجد موضوعا لكم وكيف ما وجد
لكيف واما في الوجود فلا يمكن ذلك بل كلها موضوعها الاول الجوهر مثال ذلك
ان السطح موضوع للشكل في التحديد والقول واما في الوجود فلا يمكن الا ان يكون
السطح وما يعرض له الا قائمين في الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة للجميع فاذا كان كذلك
فالطرف الذي هو الموضوع الحقيقي حد ونهاية فثبت انتهاء الموضوعات
الى موضوع اول والطرف الذي هو المحمول الاول هو احد المقولات التي قد ثبت
انتهاء المحمولات ايضا وقد بينا قبل ان الاطراف اذا كانت متناهية
كانت الاوساط متناهية فقد بان والصحيح ان ههنا مقدمات اولية وان
محمولات وموضوعات بلا واسطة وانها جارية على الولاء فهذا احد وجهي
لانتهاء المقدمات البرهانية الى مقدمات خلية لا اوساط لها من قبل الطرفين
يجب ان يكون محدودين والوجه الآخر هو انه لما كان الاشياء التي يعلم
بالبرهان لا يمكن ان يعلم بوجه آخر افضل منه فان كان لكل مقدمة يحتاج الى
مقدمة اخرى ارتفع العلم البرهاني لان وجود ما لا يتناهى غير ممكن وكذلك ان وضع

واصح ان البرهان قد يكون من المقدمات المصطلح عليها الموضوعة وصعاً من علم آخر ان
مثل تلك الموضوعات في علم آخر فيجب ان يكون مقدمات البرهان بينة جليه عن ذات
وسط او اصولا موضوعة معنى الا مقدمات عن ذات وسط وايضا لما كان البرهان
انما يوجد من جهة الاشياء الموجودة للموضوع بما انها اما داخلة في حد الموضوع
او الموضوع داخل في حدها مثال الاول الكم والكثرة العدد وقد بان ان هذا
العلم متناه ومثال الثاني الفرد للعدد وهذا ايضا لا يمكن ان يذهب الى
غير نهاية حتى يكون للفرد شي مثل ما للعدد وكذلك الشي بشي آخر وذلك لان
قوام جميع ذلك مع الفرد يكون في العدد وقد يكون العدد مع الفرد ماخوذا في
حدوده فان ذهبت تلك الى غير النهاية ذهب ايضا معها ما يوجد في حدودها
الى غير النهاية لان لكل محمول منها موضوع من هذه التي يوخذ في حدوده ولكل سابق
داخل مع المسبوق في حد المحمول فيكون اذن موضوعات غير متناهية متساليه
كلها يوخذ في الحدود وقد بان انه تتناهى هذا في القسم الاول كذلك
المحمولات التي ليست هيهنا في العدد وايضا لو ذهبت المحمولات الى غير نهاية لم
امكن ان يوخذ في الجنس الواحد وهو العدد مثلا اشياء غير متناهية وهو مستحيل فهذا
الوجه الثالث ايضا يفيد وجود مقدمات عن ذوات اوساط من قبل ان الطرفين

محدودان

محدودان لكن باعتبار وجه آخر من وجوه ما بالذات فقد بان من جميع هذا
ان للبراهين مقدمات اوايل لا برهان عليها وليس لها اوساط ولا يكون
البرهان على كل شي كما يعتقده قوم واذ بان ان الحمل من فوق من اسفل
واقف وان هناك حملا اول على شي يظهر انه اذا كان شي واحد يحمل على
شيئين لسبب عام مثل ان حمل مساواة مثلث زوايا القائمتين على متساوي
الساقين وعلى مختلف الاضلاع من قبل حملها على المثلث فليس يجب ان يكون
كل حمل لكل شي اما اوليا لشي عام حتى يكون للمثلث لشي آخر وكذلك لذلك
الشي شي آخر عام بل يكون آخر الامر لشي بذاته واوليا ويكون له اولا واسطة
والمقدمة الواحدة وليس بوسطة والا تنقسم هي التي لا واسطة لها وتنقسم المقدمتين
مدخول حد وليس عليها برهان فان ما ليس ينقطع بحد اوسط فليس عليه برهان
وهذه المبادي بعضها مبادي البراهين الموجبة للموجبات وبعضها مبادي
للبراهين الموجبة للسوالب وهذه بسايط المقدمات واوايلها كما ان
اول الثقل من واول الابعاد والتجنيبة هو ربع الطنين الذي هو نسبة احدى النغمتين
الى الاخرى نسبة ست وثمانين الى خمسة وثمانين وذلك لان هذا
لا ينقسم الى ابعاد اخرى وينقسم اليها بوجه ما ساير الابعاد التي لها الكل

شل الذي بالكل والذي بالخمسة والذي بالاربعة فاسقطات القياس هي المقدمات
العدوات الاوساط واذا كانت مقدمة ذات وسط وكانت موجبة
كلية فيقع الوسط بين الطرفين لان المنتج للموجب الكلي هو الشكل الاول واما في المقدمة
السالبة فقد يقع بين الطرفين وذلك اذا كان الشكل المنتج لتلك المقدمة
السالبة هو الشكل الاول وقد يقع خارجا عن الطرفين اما في الشكل الثاني فيقع خارجا
من طرف الاكبر واما في الشكل الثالث فيقع خارجا من طرف الاصغر ولما
كانت البراهين منها موجبة ومنها سالبة ومنها مستقيمة ومنها خلف فينبغي ان
ننظر هل الموجب افضل ام السالب وهل المستقيم افضل ام الخلف وفي التعليم
الاول زيد قسم آخر وهو الكلي والجزئي لكنا اخذناه مع بيانا ته من الذين
اذ لم يكن له كثير وقع عند المسترشد فنقول ان البرهان الموجب افضل من البرهان
السالب بوجوه احدها ان البرهان الذي مبني على مقدمات اقل في باب
الكيفية اي في النوع الايجاب والسلب والكمية اي في حدود القياس ومقدماته
فهو افضل فان الغلط في القليل اقل وفي الكثير اكثر والخطار المعنى في القليل اكثر
وفي الكثير اقل سواء كانت العلة والكثرة في الكمية او الكيفية واذا كان
كذلك فالبرهان الموجب افضل من السالب لان الموجب من موجبات

فقط

فقط والسالب هو من موجب وسالب فيما دون الموجب اقل في الكيفية اي
في النوع ومبادي السالب اكثر وثانيها ان البرهان الموجب لا يحتاج الى السالب
والبرهان السالب لا يتم الا بمقدمة موجبة فالبرهان الموجب افضل وثالثها
ان البرهان الموجب يكون فيه نسبة المتوسط الى الطرفين نسبة ايجاب فقط
وكذلك الزايد فيه وهو اخذ حد خارج من بين الحدود الذي واقع في اخرها
موجب يستمر كذلك ولا مدخل للسلب فيه فاما البرهان السالب فالسالب
فيه في التوسط والزيد معا هو الموجب فانك اذا قلت كل ج ب ولا شي
من ب ا واردت التوسيط بين ب ا لم يكن بد من موجبة وسالبة واحدة
وسالبة واحدة كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شي من د ا او كل ج د
وكل د ب ولا شي من ب ا وكذلك لو ذهب في التوسط الى المقدمات
الاول لا يزيد الموجبات ويكون السالب واحدة فان كان تتمة القياس
لا بالتوسيط بالتزيد من خارج فضممت الى قولك ولا شي من ب ا قولا سالبا
اخر لم يمكنك ان تتالف القياس مركب الا ان تزيد موجبة فتقول وكل د ا حتى ينتج
ان لا شي من ج د فاذن الموجبات عالية في البراهين السالبة واكثر عددا
في القوة من السالبة فالموجبات اذن اوجب حضورا في الذهن من السوالب

في كل قياس فالمركب منهما افضل وبرهان الموجب اقدم واعرف اما انه
اقدم فانه البسيط لانه يتم بحدين والبسيط والسلب يحتاج الى حرف السلب
ايضا والذي يتم باشياء اقل اقدم من الذي يتم بتلك الاشياء وزيادة
واما انه اعرف فلان الايجاب وكل معنى وجودي فهو معروف بذاته
متصور بعينه كالملكات واما السلب وكل معنى عدمي فانه انما يعرف
بالوجودي فالسلب انما يعرف بالايجاب فانه اذا لم يعرف ما هو لم
يعرف ما ليس هو فادن البرهان المستعمل للمبدأ الموجب افضل والبرهان
المستقيم افضل من الخلف ولنعرض المستقيم هذا الكل ج ب ولا شيء من ب
فلا شيء من ج آ وليكن الخلف هكذا ان كان بعض ج آ كان لا شيء
من ب آ وهو مسلم مع الذي كل ج ب هذا خلف اذ كان كل ج ب
وانما اوجب هذا الخلف وضعنا بعض ج آ فهو محال فنقيضه وهو قولنا لا شيء
من ج آ حق ففي المستقيم انما اوجب المطلوب صدق كل ج ب الموضوع
تحت لا شيء من ب آ وفي الخلف انما اوجب النتيجة كذب قولنا بعض ج آ
مع صدق قياس شرطي والذي يوجب بصدقه وحده صدق النتيجة افضل من الذي
يوجب بكذبه صدق النتيجة مع قياس اخر ينضم اليه وايضا القياس الطبيعي هو الذي
يكون

يكون نسبة احدى مقدمتيه وهي الصغرى الى الاخرى وهي الكبرى كنسبة الجزء الى الكل
بان يكون الاولى تحت الثانية ويكون النتيجة الصاحب الكبرى كالجزء
تحت الكل حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة والقياس المستقيم كذلك
فان كل ج ب تحت لا شيء من ب آ ونتيجة لا شيء من ج آ تحت لا شيء
من ب آ اما كون الصغرى تحت الكبرى وان كانت تخالفها في الكيفية
فلان ج تحت ب والحكم على ب كالحكم على ج واما في النتيجة فهذا الوجه
وبالاتفاق في الكيفية معا وهذا لا يوجد لصغرى قياس الخلف مع النتيجة
فان بعض ج آ ليس تحت لا شيء من ب آ ولا ايضا النتيجة وهو انه ليس
بعض ج ب تحت لا شيء من ب آ فادن صورة القياس لذات التي
شرطها هذا الشرط هي للمستقيم لا الخلف وايضا فمقدمات المستقيم اعرف
لانها معروفة بذاتها انها مسلمة ومقدمات الخلف ليس اعرف من النتيجة بل اخص
بعض النتيجة والقياس من مقدمات اعرف افضل فنقول العلوم يفضل بعضها
بعضا في استقصاء العلم واليقين من وجوه ثلثة احدها ان يكون احد العلمين
يعطي اللم والاخر اقتصر على الان والثاني ان يكون احد العلمين نظره في الموضوع
المجرد عن المادة والاخر لم يفعل ذلك فيكون المجرد اشد استقصاء من العلم

الذي ما صدق ذلك الشيء مقترنا بالمادة ولذلك فان علم العدد اوثق برهانا
من العلم الموسيقي فان موضوع الاول هو العدد المجرد وموضوع الثاني هو العدد
مقارنا للصوت والثالث ان يكون العلم موضوعه الاول ابسط فانه اوثق
برهانا من العلم الذي كان موضوعه الاول ذلك المعنى مع زيادة مثاله
ان الوحدة والنقطة يشتركان في معنى هو ان كل واحد منهما غير منقسم ثم تقترن
ذلك المعنى في الوحدة ان لا يكون لها وضع وفي النقطة ان يكون لها وضع
ثم الوحدة موضوعة اولى للعدد والنقطة موضوعة اولى للهندسة فالحساب
اشد استقصاء من الهندسة والعلوم المختلفة هي التي موضوعاتها الاول مختلفة
ومباديها الاول مختلفة كما فصلناه قبل ويظهر هذا من انه اذا اختلفت موضوعات
المباحث في كل علم والمبادي المستعملة فيه الى جنسه الاول اي موضوعه الاول
والى مباديه الاول وجدت المختلفات من العلوم مختلفة فيهما وليس اختلاف
البراهين يوجب اختلافا في هذا الباب فقد يمكن ان يبرهن المطلوب الواحد
بعينه في الصناعة الواحدة بعينها ببراهين كثيرة اي بحدود وسطى مختلفة من غير
ان يحمل بعضها على بعض مثل من يبرهن ان كل قابل للذة مشعر بواسطة المتحرك وبواسطة
الساكن ويقول في احد البرهانين كل قابل للذة فهو متحرك وكل متحرك مشعر ويقول
في الثاني

في الثاني كل قابل للذة ساكن وكل ساكن مشعر فيكون الشيء الذي هو شيء واحد في صناعة
بحدين اوسطين ليس احدهما داخلا تحت الاخر فاما اذا كان احد الاوسطين
محمولا على الاخر فقط فهذا لا يكون منهما برهان على شيء واحد اذ كانا جميعا
يوجدان لموضوع واحد مثل ان يبين ان الانسان معتدل بواسطة انه ناطق بقولنا
كل انسان حيوان وكل حيوان معتدل وقولنا كل انسان نام وكل نام معتدل قال بعد ذلك
في التعليم الاول والاشياء التي تحدث بالاتفاق وعلى الاقل فليس يكون عليها
برهان انما يكون على الاشياء الضرورية وبالاشياء الضرورية والاشياء
التي تحدث بالاتفاق وعلى الاقل ليست بضرورية ولا اقرب من الضرورية اي الممكنة
الاكثرية فلا برهان عليها ولا بها وليس ايضا الحس برهان ولا مبدأ برهان اي
مقدمة برهان وان كان مبدأ من وجه اخر فان الحس انما يدرك الاشخاص
المحدودة فالبرهان والمكان والعلم بالبرهان انما يكون على الكلي وبالكلي والاكثر
الكلي هو في كل شخص وفي كل زمان ومكان ولو كنا احسسنا ان زوايا هذا
المثلث مساوية لقائمتين لما كان هذا الاحساس يفيدنا ان زوايا كل مثلث
مساوية لقائمتين وكذا لو فرضنا انا كنا فوق موضع القمر حتى شاهدنا كسوفه بقيام
الارض بينه وبين الشمس لما كان يحصل لنا من هذا العلم بالسبب في كسوفه بل انما ندرك

الحس ان هو الكسوف سببه قيام الارض بينه وبين الشمس لكن الحس وان كان لا يدرك
الامر الكلي فان الكلي انما يدركه العقل من قبل تكرار الحس لحسه لحس دفعات كثيرة حتى يجتمع
من ذلك التكرار في النفس الامر الكلي ولان الحس قاصر في كثير من المحسوسات عن الادراك
المستقصى فيقع في غلط ويحتاج الى العقل في ذلك المحسوس نفسه ليقومه عن الحس وهو العقل
مثل حال الزجاجة والجسم الملون الذي وراءها يرى من غير ان يحجب فقوم يقولون
ان السبب في شف الزجاجة ان كل ما لا لون له فهو شاف لما ورائه واللون الذي وراءه
وقوم يرون ان سبب ذلك استقامة المسام والثقب التي في الزجاجة
فينفذ فيها الشعاع الخارج من البصر ويجوزها الى ان يلاقي المبصر فلو كان الحس
يمكنه بنفسه ادراك الثقب لكان العقل يجد سبيلا الى ان يحكم بان السبب فيه الثقب
ويكون حينئذ ذلك العلم حاصلا بالحس لا ان الحس حصله بل لان العقل اخذ الحس
مبدا للتجربة فليس الحس يفيد رايا كليا بل هو مبدا اقتناص الكلي كما مر ولا يصح ان
يظن ان مبادي جميع المقاييس مقدماتها اولا فلان المقاييس منها منتجة للكاذبة
ويجب ان يكون مقدماتها كاذبة ومنها منتجة للصادقة وهي وان كانت قد
يجوز ان يكون مقدماتها كاذبة فلكذا امتاح ليقع منها بالعرض ولا يكون من جهة
انتاجها للصادق عن الكاذب قياسات لان القياس انما هو قياس من جهة انتاجه بالذات

فاذ

فاذا كان كذلك فيجب ان يكون القياسات المنتجة للصادقات من مقدمات صادقة
وللكاذبات من كاذبة فكانت مبادي القياسات الصادقة غير مبادي القياسات
الكاذبة ومبادي القياسات الكاذبة الصادقة ليست تعود الساتج الكاذبة
فقد يكون اضدادا والاضداد لا يصح الا ان مقدمات هي اضداد وغير ممكن
ان يوجد قياس واحد بعينه ينتج ان المساوي اكبر واصغر وغير الاضداد ايضا فقد
يكون متقابلين مثل القائل ان العدل تهور وقوله ان العدل شجاعة وقوله الانسان
فرس والانسان ثور فان هذه قوة المتقابلة وان لم يكن متضادة ولا ينتجها
قياس واحد فمبادي النتائج الكاذبة مختلفة واما ثانيا فلان مبادي المقاييس
الصادقة قد يجب ان لا يكون متفقة فان المبادي اما خاصة بالاجناس الموضوعة
لكل علم فيكون من موضوعاتها وعوارضها الذاتية مثل قولنا في الهندسة ان كل
مقدار اما منطق واما اصم وقولنا في العدد كل عدد اما اول واما مركب
وبين ان هذه مختلفة لان الهندسية كلها تبعد الوحدة والعددية كلها تبعد النقطة
فلا يمكن فيها مطابقة طرف ولو كانت مطابقة عن طرف فاما ان يكون حد من
احد المبدئين حد امر الاخر موضوعا او محمولا فيكون احد المبدئين اعم من الاخر
كقولنا كل ج ا وكل ب ا فان ج تحت ب فيكون احد الجنسين عن الاخر منوعين

تحت الاخر وشبه هذه الشركة قد تقع في المبادي كما اوضحناه قبل واما ان يكون
حد من احدهما وسطا للاخر فان كانا مشاركين في الجنس الموضوع كان احدهما
مبدا والاخر منتجا لا مبدا او ان كانا غير مشاركين في الجنس اعني الموضوع بل
في جنسه كان ايضا احد العلمين تحت الاخر واما العلوم المختلفة التي ليس بعضها تحت
بعض فلا يمكن ان تشترك في المبادي الخاصة البتة بان يكون حد منه وسطا في العلم الاخر
او موضوعا او محمولا متفق الوضع في العلمين او مختلف الوضع مثل ان يكون في
احدهما وسطا وفي الاخر طرفا اكبر او بالعكس وكذا المبادي العامية يكون في العلوم
المختلفة فانها في عمومها لا تستعمل في العلوم بالفعل بل بالقوة واذا استعملت بالفعل
خصصت بموضوع ذلك العلم وبعوارضه الذاتية على ما بيناه فاذن لا يكون
في العلم اشتراك بالفعل بل بالقوة فهذا هو القول في اختلاف العلوم وقد يقول
العلم يخالف الظن الصادق من قبل ان العلم يكون في الامر الكلي الضروري والظن
موضوعه الحقيقي هو الامور الممكنة فيكون حال الامر بحسب القياس الى الوجود
حال الراي فيه بحسب القياس الى الصحة والظن قد يكتسب بمقدمات يوقع الظن
كما ان العلم يكتسب بمقدمات توقع العلم الا انه قد يحدث انه يقع ظن صادق
بامور ضرورية فيوهم ان العلم والظن واحد اذ كانا مدركين واحد وذلك

ان كل

ان كل ما يقع به لانسان ما علم فقد يمكن ان يقع لاخر به ظن وسواء كان ذلك العلم
معروفا بنفسه او بوسط فنقول ان كان المعتقد اعتقد في الامور الضرورية
انها لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه اعتقادا او قوعه من حيث لا يمكن زواله
بان يكون بينا بنفسه او مكتسبا من جهة سببه فذلك الاعتقاد علم لا ظن واما
اذا اعتقد فيها انها موجودة ولا يرى ضرورتها او يرى خلاف ضرورتها
وسواء كان هذا الاعتقاد بوسط او بغير وسط فهو ظن فليس العلم والظن شيئا
واحدا وان كان قد يقع في شيء واحد ظن وعلم كما قد يقع فيه ظنان
مختلفان صادق وكاذب ولا يمكن ان يكون في انسان واحد ظن
وعلم معا ولا ظن صادق وكاذب معا اما العلم والظن فلان العلم يقتضي
اعتقادا ثابتا في الشيء محصلا وهو ممتنع التحول عما هو عليه والظن يقتضي اعتقادا
ما اما بالفعل او بالقوة وهو ان الشيء جايز التحول عما هو عليه ومحال ان يجتمع
في انسان واحد في وقت واحد في شيء واحد راي امتناع التحول
وجوازه واما الظن الصادق والكاذب فكيف يجتمعان في انسان واحد
فان الظنين ان تساويا لم يكن ظن بل شك وان اتت النفس الى الصادق
نفي الكاذب عن مظنون او الى الكاذب نفي الصادق عن مظنون والشيء

اندم

الواحد بعينه الثابت قد يظن ممكنا مرة ويرى غير ممكن اخرى فاذا تناول
الراى كونه غير ممكن تناولا ما فهو علم واذا وقع الراى عليه من الجهة الثانية فهو ظن
فيكون في الشيء الواحد من جهتين ظن وعلم ولانسانين ظنان مختلفان
مثلا هذا يظن ان القطر غير مشارك للضلع وهذا صادق وذلك يظن
ان القطر مشارك وهذا كاذب واما الكلام في الذهن والصناعة والفهم
والحكمة فبعضها اولى بعلم النظر الطبيعيات وبعضها بالخلقيات ولذلك احالها
المعلم الاول اليها الا انا نحدها ههنا فالذهن قوة للنفس المهياة المستعدة لاكتساب
الحدود والاراء والفهم جودة تهيؤ الذهن الفهم بهذا المعنى مرادف الفطنة
المقابلة للغباوة واخص من الذكاء المقابل للبلادة فان الذكاء شدة قوة للنفس معدة
لهذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها والصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها
افعال ارادية بغير روية نحو مقصود ما والحكمة خروج نفس الانسان الى كمالها
الممكن في حد العلم والعمل اما في جانب العلم فان يكون متصورا للموجودات
كما هي ومصدقا بالقضايا كما هي واما في جانب العمل فان يكون قد حصل
عنده الخلق الذي يسمى العدالة وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة
الاحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وان لم يحصل خلق واما الحدس فهو جودة
حركة

حركة للذهن الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسه مثل ان يرى الانسان القمر وانه
انما يضيء من جانبه الذي يلي الشمس على اشكاله فيقتنص ذهنه بحدسه حدا اوسط
وهو ان سبب ضوئه من الشمس والذكاء جودة حدس من الذهن تقع
من الزمان في غير مدة مهمل والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي للمطالب
ليرجع منها الى المطالب

في الحد لا يستنبط بالبرهان ولا
بالقسمة ولا من توسط حد الحد ولا من حد الضد ولا بالاستقراء وفي تبيين
بعض البراهين على حدود وبعض الحدود ولمشاركة البرهان والحد في الاجزاء
ونقول قبل ذلك الاشياء المطلوبة عددها بعدد الاشياء المعلومة
لانا انما نعلم ما نطلب وعدد المطلوبات اربع اثنان بسيطان واثنان
مركبان واما البسيطان فاحدهما هل الشيء موجود على الاطلاق والاخر
ما هو واما المركبان فاحدهما هل الشيء موجود شيئا والاخر لم هو موجود
على الاطلاق او لم هو موجود شيئا ومطلب هل البسيط سابق على سائر المطالب
غير مطلب ما الاسمي ومطلب لم مع كلا مطلبي هل فانما ان يطلب علة الحكم
بوجود موضوع او عدمه على الاطلاق او علة الحكم بوجوده او لا وجوده بحال
وعلى التقديرين فاما ان يكون العلة المطلوبة علة الوجود وهذا هو مطلب اللم

الحقيقي او علة الحكم فقط ومطلب ما الشارح يقع مطلبي هل قبل طلب اللم او بعده
اما انه يقع هل البسيط فظاهر انه اذا علم ان الشيء موجود طلب ما ذلك الشيء
الموجود ولكنه سابق من حيث هو مطلب ما بحسب الاسم فاذا اعطي لم اعطى
مطلب هل يصح في الحال مطلب ما بحسب الذات واما انه يقع هل المركب فلان
وجود الاعراض على الاطلاق هو وجودها لموضوعاتها فان منع ان يكون لها
وجود فيها لم يكن لها وجود في انفسها فاذا اعطي وجودها للموضوع فقد اعطي
وجودها في انفسها فيكون الهلية المركبة للموضوع هلية البسيط للاعراض فاذا صح
للشيء هلية استحق ان يطلب له المائية وان يعطى ما بحسب الذات وقبل ذلك
لا يستحق طلبها او اعطاؤها الا بحسب الاسم لا بحسب الذات فوقت وضوح
بحث ما بحسب الذات لهذه العوارض هو هذا الوقت اعني وقت اعطاء التركيب
المركبة للموضوع وان كان لا مانع ان يكون ما قد افيد في جواب ما بحسب الاسم
قبل الاشتغال بالهل كافيا ابتداء طلب ما بحسب الذات فانه يصح حينئذ مع
انضاح الهلية والتصحح بما قلنا ان طلب مائية الشيء انما يكون بعد هلية البسيط وان
كانت مركبة لشيء اخر وطلب اللم بوجه ما هو طلب مائية الاوسط وذلك لان
طلب وجود الموضوع على الاطلاق او بحال ما هو في قوة طلب وجود الاوسط فاذا قلنا

هل الشيء موجود او هل الشيء موجود كذا فكانا قلنا هل هناك حد اوسط هو سبب
للوجود فاذا اعطي وجود الشيء فهو بمنزلة اعطاء وجود الاوسط فطلب
لم كذا بعد ذلك يكون بمنزلة طلب ما هو الاوسط فكما يجوز ان يقال لم هو
يجوز ان يقال بدله ما هو الاوسط وذلك لان الاوسط قد اعطي وجوده
فيصح طلب المائية فعلم ان من هذا ان المطالب ترجع الى هل الشيء
وما الشيء وان الاوسط ايضا يحتاج ان يبحث عن وجوده وماهيته ويبين
من ذلك الاحتياج انه لو ظهر لنا الحد الاوسط وعرف من امره انه المعنى الذي
اعني وجوده وما هو انما لنا نطلب هل الشيء ولا لم الشيء مثال ذلك انا
لو كنا نحس بالسبب في كسوف القمر وهو وقوعه في مخروط الظل لما كنا نطلب فيه
هل هو منكسف ولا لم هو منكسف ومطلب ما هو الشيء ولم هو في غير الاوسط ايضا
في كثير من المواضع في قوتهما قوة مطلب واحد اما لانا ما هو الموضوع ولم
هو واحد او لانا ما هو المحمول ولم هو واحد كما اذا طلبنا ما هو الكسوف
الموجود للقمر فقيل انه عدم الضوء الحاصل له من الشمس من قبل قيام الارض بينه
وبين الشمس واذا طلبنا لم انكسف قيل لان ضوءه ينقطع عند ما تقوم الارض بينه
وبين الشمس فهذان المطلبان في قوة مطلب واحد ونحوا بان

في المعنى واحد فقد تبين ان المطالب منها مفرده ومنها مركبه ومبين ايضا
انا نحتاج ان نبحث عن هليه الاوسط ومائيه وان ما هو ولم هو قد يكونان
واحدا او اذ قد قيل في السبيل التي بها يصل الى وجود الشي واعني البرهان
فلنتكلم في السبيل التي بها يصل الى وجود الشي وهو الحد وقبل ذلك نفحص على مجرى
المتقدمه لذلك وهو انه ليس المعلوم بواحد من البرهان والحد فهو يعلم
من تلك الجهه بالاخر اما انه ليس يمكن ان يكون كل ما يعلم باحدهما معلوما
بالاخر من جهه واحده فانه ليس كل معلوم بالبرهان معلوما بالحد اذ المعلوم
بالبرهان منه موجب ومنه سالب والمعلوم بالحد موجب فقط وايضا ان
المعلوم بالبرهان منه كلي ومنه جزئي والمعلوم بالحد كلي فقط وكذا ليس كل ما يعلم
بالحد يعلم بالبرهان فان مبادي البراهين قد تبين من قبل حدود واجزائها
وليس لها براهين اذ لو كان لها براهين لما يوجد على شي برهان فتبين
ان البرهان والحد لا يقومان على كل العلم من جهه واحده واما انه لا يوجد
شي يعلم بهما بالصفه على سبيل السلب الكلي فمن وجوه احدها انك تعلم ان
البرهان والحد غيران وانه ليس البراهين محدودا ولا براهينه وليس للحدود
براهين الحد وواذا كانا هما غيرين فليس الذي يعطيه احدهما الا ما يقتضيه

ما هو غيره او كما ان كلا منهما غير الاخر كذلك ما يعطيه بما هو بالذات شي غير الذي
يعطيه الاخر بما هو اخر بالذات والا لكان البرهان لا يحتاج اليه بل الحد او
الحد لا يحتاج اليه بل البراهين وايضا فان الحد يعطيه تسليم المحدود ونسب اليه
ولا يلزم عنه شي بالاضطرار والبرهان يلزم عنه العرض بالاضطرار وايضا
فان الحد يعطي الامور الداخله في جوهر الشي والبرهان يعطي العوارض خارجه
عن ماهيه الشي وايضا الحد لا يعطي عوارض خارجه عن ماهيه الشي وايضا الحد لا يعطي
المحدود واجزاء حده بتاليف حمل بل بتاليف تقييد واشتراط والبرهان
يعطي البراهين اجزاءها لا بتاليف تقييد بل بتاليف حمل ايضا فان البرهان
يكون محصورا في البرهان اذا البرهان على الشي قد يكون برهانا عليه
اولا وعلى غيره ثانيا والحد لا يكون محصورا في البرهان ولا في الحد فان
حد الشي لا يكون لغيره وان كان حد الاعم يحمل على الاخص فليس على انه حد الاخص
واما البرهان فقد يحمل الى الاخص ويكون برهانا على الاخص فقد تبين ان العلم
الحاصل من احدهما غير العلم الحاصل من الاخر من جهه واحده وان كان قد يعلم
شي واحد من جهتين فنقول ان الحد لا يكتسب ببرهان على ان يكون المحدود
حد الاصغر في القياس والحد حد الاكبر ولو امكن ان يكتسب الحد بالبرهان لم يمكن

بل من وسط ولما كان الحد الذي هو الاكبر يجب ان يكون منعكسا على الاصغر
ومسويا يجمع ذاتياته فيجب ان يكون الاوسط ايضا كذلك بالنسبه الى
الاصغر والاكبر كذلك بالنسبه الى الاوسط فانه اذا لم نشترط هذان الشرطان
في حمل الاكبر على الاوسط والاوسط على الاصغر لم يلزم من ذلك ان يكون الاكبر
حد الاصغر بل انما يلزم عن ذلك ان يكون الحد الاكبر موجودا للاصغر فقط و
ان تحقق هذان الشرطان لزم المصادره على المطلوب الاول فانه اذا كان
الاوسط مساويا للاصغر من الوجهين المذكورين اعني من جهه الانعكاس ومن
جهه الاشتمال على جميع الذاتيات لكان كل من الاوسط والاكبر حد الاصغر وظاهر
ان حد الشي الواحد غير متعدد فيكون الاوسط والاكبر واحدا بالمعنى مختلفا بالعباره
فاذا وضع احدهما في بيان الاخر فقد صودر على المطلوب الاول وان القسمه
ليست انفع في ان يقتنص منها كما تبين في كتاب القياس من قبل ان
النتيجه في القياس تلزم عن الاشياء التي تؤخذ مسلمه واما القسمه فالذي يجتمع منها
والذي يوضع فيها كلاهما يسلمان بل المجتمع الماخوذ من القسمه ليس شيئا غير الاشياء
التي تسلم وجودها في القسمه بخلاف ما يلزم عن القياس فيكون البيان بالقسمه مصادره
ايضا وفيه ايضا انه قد يمكن ان يصدق الاشياء متفرقه ويكذب مجموعها فانه ليس

يلزم من صدق كل من الحيوان والمشاء وذي الرجلين على الانسان منفردا صدقه
عليه مجتمعا كما انه قد يصدق على الانسان انه موسيقار وانه جيد ولا يصدق
انه موسيقار جيد ثم ان القسمه وان كانت ليست بقياس فلها منفعه في القياس
وذلك بان ناخذ اجزاء الحد واحدا واحدا اعني القسمه فنبنيه بطريق القياس كان
يقول الانسان اما حيوان او غير حيوان فنبين بالقياس انه حيوان ثم نقول
الحيوان اما ناطق او غير ناطق فنبين انه ناطق ثم نقول الناطق اما مائت
او غير مائت فنبين انه مائت فيجتمع من نتائج المقاييس حد الانسان الا ان
هذا ايضا يؤمن من زياده او نقص او تخطي من الذاتيات الى شي خارج
من الجوهر ان يدخل الضحاك او عريض الاظفار او منتصب القامه في القسمه
ولا يكتسب الحد ايضا بتوسط حده بان يقال هذا قول مفصل دال على الماهيه
مساو وكل ما كان كذلك فهو حد فان هذا الاوسط كهذا لو توسط
الحد الاكبر فيكون مصادره على المطلوب الاول بالقوه وانما لا يكون كتوسط الحد
في مواضع اخر مصادره لان المفصل اشهر من المجمل واما الموضع الذي نحن فيه
فالمفصل الذي هو حد الحد والمجمل الذي هو الحد الواقع حدا اكبر غير مختلفين في الخفاء
والوضوح وايضا فلان الحد القياس لا يؤخذ في قياس قياسيته قول الانع المنتاكدين

المغالطين فكذلك لا يوخذ حد الحد في بيان انه حد وليس ايضا يسقط الحد
بالقياس الشرطي من حد الضد لان حد الشيء ضد حد ضده مثل ان يقال ان
كان حد الشر انه الامر المشتت الغير المنتظم فحد الخير انه الامر الملتئم المنتظم
لكن حد الشر كذا فحد الخير كذا او انما لا يمكن ذلك من وجوه احدها ان هذا البيان
مصادرة لوجه ما وهو المصادرة على بعض المطلوب اذ قد اخذ حد ما في قضية
ووضع من غير قياس والثاني انه دوري فانه كما يبين هذا الحد بذلك
الحد كذلك يبين ذلك بهذا والثالث انه ليس حد احد الضدين اعرف
من حد الضد الآخر بل هو مثله في الجهالة والمعرفة والرابع انا وان سلمنا ان الحد
فيما له ضد فكيف نحد ما ليس له ضد وكيف نحد الضد المطلق والضد المطلق الواقع
على الطرفين ليس له ضد فان قيل الحكيم قد استعمل هذا الفن في كتاب الجدل
حيث تكلم في اثبات الحدود وابطالها قلنا ان كتاب الجدل ليس يدل
على الامارات في الابطال الحقيقي ولكن على الكائن امام تسليم الخصم بمقدمة
والامر الرأي المشهور ونحن لا نمنع ان يكون حد حد الضدين بالقياس
الى المشهور اعرف من حد الضد الآخر ويكون انما اخذ مما هو اعرف في المشهور
لا مما هو حقيقي المعرفة عند العقل الصريح وايضا ان الحد المطلوب في كتاب الجدل

اكثر

هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون الحقيقة مثلا لحسا ان يجري في الاحكام الحقيقة
مجرى الحد ولا الحقيقة ولا يسقط الحد بالاستقراء ايضا لان الاستقراء انما
هو من الجزئيات المحسوسة وهذه لا حد ولا لها حتى يعلل لا الكلي واذا لم يتبين
الحد لا بالقياس ولا بالقسمة ولا بالاستقراء فقد ظهر انه لم يبق ههنا وجه يبين
به الحد اذ ليس الحد من الاشياء المحسوسة فيبين بالاشارة الحسية فلنذكر طريق اقتناص
الحد لكن الآن نقول انه وان كان يبرهن على الحد الا انه قد يعرض ان يكون
لبعض البراهين شركة في بعض الحدود وبالعكس وذلك لان البرهان الحقيقي
هو الذي يبين الشيء من جهة علته كما مر وان البرهان والحد قد يتشاركان
في الاجزاء او قد مر ان ما هو الشيء ولم هو الشيء قد يكونان واحدا فمثل
هذا البرهان كلما انه مع التوقف على العلة يشير الى الماهية العلة فكذلك يشير الى
ماهية احد الحدين مثال هذا الحكم قياس على ان القمر ينكسف فقال ان القمر قد يقع
قبالة الشمس وراء ستر الارض ويحجب عنه الضوء واذا وقع كذلك انكسف
فان كسوف القمر يثبت ايضا انه لم انكسف وايضا انه ما كسوفه وهو زوال
ضوء بستر الارض فاذا اخذ هذا الاوسط وابتدأ من اقرب الاجزاء
الى المنكسف وهو انمحاء الضوء واحتجابه ورتب عكس ترتيب البرهان كان

حد الكسوف وذلك لان حد كسوف القمر هو ان لا يضيء القمر بعد ما كان
يضيء بستر الارض عنه ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر فان قيل ان هذا البرهان
لا يصح الا لمن يعرف حد الكسوف فلا يكون البرهان بعد الحد نقول ان الشيء
يعرف معرفة بالعقل ويعرف معرفة بقوة قريبة من العقل يكون فيها غفلة ويحتاج
فيها الى التنبيه فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة لا على سبيل الاعطاء الاول
الصحيح مثل وكان هذا قد يعرف ان القمر يكون كذا فغفل عنه فاذا سمع هذا لحظ
ذهنه هذه الاجزاء فلم يلبث الا ان تيسر له الانتقال الى ترتيب الحد فهكذا
ينفع البرهان في الحد ثم لا تحسب من كلامنا ان نظن ان كل برهان فانه يدل
على الحد فان المعلم الاول لم يضمن هذا بل ضمن انه قد يكون برهان يدل على الحدود
ذلك اذا كان الاوسط منعكسا على الحد وغير ذلك من شرائط الحد وايضا
كما يطلق على ما هو حد حقيقي بحسب الذات كذلك قد يطلق على ما هو شارح الاسم
كما علم من المباحث المتقدمة وهو الذي يفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات
في ذلك الاسم لا بالعرض ولا يدل على وجود ولا على سبب وجود الا
ان يكون معنى الاسم موجودا معروف الوجود فيكون فيه حينئذ دلالة ما بالعرض
على سبب الوجود وذلك لانه من جهة ما هو شرح الاسم ليس هو حد ذات

وان كان

وان كان لا يكون حد ذات الا وهو شرح اسم فان اخذ في الابتداء على
انه شرح اسم للشك في وجود معنى الاسم ويتضمن ما كان سبب معنى الاسم
لو كان موجودا فهو بالعرض يعطي العلة مثل ذكر حد المثلث قبل ثبوت وجود المثلث
فانه انما يورد ويوخذ اولا على انه شرح اسم ولا يدري من امره هل هو موجود المعنى
ومع انه شرح اسم لا بد من ان يعطي اسبابا للمثلث وهي الاضلاع الثلث
فيكون مثل هذا يعطي اسبابا ما لو كان موجودا كانت اسبابه هذه
فاذا اتفق ان صح عند انسان انه موجود انقلب ذلك القول بالقياس
الى ذلك الانسان حدا حقيقيا معطيا للعلة واعطاؤه للعلة من جهة ما هو
شرح اسم بالعرض وكذلك دلالته على الوجود وقد يطلق الحد على البرهان
الذي يحصل الحد من عكس ترتيبه كما مر آنفا ويطلق ايضا على نتيجة ذلك البرهان
كقولنا القمر منكسف في المثال المذكور واذ كان البرهان الحقيقي انما يتم
بالعلة والحد ايضا انما يشارك البرهان ويستفاد منه اذا كانت اجزاؤه
علة للمحدود وكانت بعينها علة ووسطا في البرهان فواجب ان نعرف كم
العلل وكيف توسطها في البرهان فنقول اربع احدها الصورة والآخر
الشيء القابل لها وهو المادة والثالث مبدأ الحركة وهو الفاعل والرابع

ما لاجله يجمع بين المادة والصورة وهو التمام وكلها يصلح ان يقع حدوداً وسطى
وذلك لان كل علة لمعنى في شيء فهو واسطة بينهما فمثال اخذ الصورة
حداً اوسط ما يقال زاوية المثلث المعمول في القطر في نصف الدايرة
نصف الزاويتين اى ذ ثنتين على المركز وهما معا دلتا ن لقائمتين و
كل زاوية وبه نصف قائمتين فهي قائمة فيكون الحد الاوسط هو المساوى
لما مجموعه قائمة وهذا علة كالصورة للقائمة ولا بأس بان يقال ان
كونها قائمة هي العلة لكونها ويه المعادلة قائمة فان التحقيق لا يراعى فى
الامثلة ومثال اخذ الهيولى حداً اوسط ان يقال لم يعذ الحيوان فيقال لانه
مركب من اضداد ومثال اخذ الفاعل ما يقال فى جواب ان اهل اثينيه
لم حاربوا اهل ميدكة انهم لبسوا اهل اثينيه بعد اعطى هذا الجواب السبب
الفاعلى الذى هو مبدأ الحركة ومثال اخذ الغاية ان يقال فى جواب لم يمشى فلان
بعد الغذاء لكى يصح وكذلك يقال لم كان البيت فيقال ليحفظ الاثاث
وكذلك لم يمشى الانسان بعد العشاء فيقال لينزل الطعام من المعدة و العلة
فى هذه كلها هى الغاية ثم ان وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل منهما وجود
المعلول فالصورة مع المعلول فى الزمان والغاية قد يكون بعده فى الزمان

وكلاهما

وكلاهما اقدم بالعلية واما المادة ففى كثير من الامور الطبيعية يلزمها الصورة
ولا يحد توجد ها المعلول والغاية فالصورة لا تمنع الغاية فان كثيراً من الامور
الطبيعية يكون بالصورة والغاية مثاله ان المادة التى خلقت منها الاسنان
الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة
ومع ذلك فان خلقة عرضها التمام وغايته هو طحن الطعام كما ان خلقة حدة
الانياب لتمام وغايته هو قطع الطعام فهى مثل هذا يمكن توسيط المادة
ويمكن توسيط الغاية فانه اذا سئل وقيل لم ينفذ الضوء السراج فى المجارى
التى هى اوسع يمكن ان يجاب عن جانب الصورة العنصرية فيقال
للطف الاجزاء ويمكن ان يجاب عن جانب التمام فيقال لئلا نتعثر وكذلك
اذا سئل فقيل لم يحدث الصوت فى السحاب ويجاب تارة فيقال
لضرورة انطفاء النار فى السحاب ويجاب تارة ويقال التهديد اصحاب
الجحيم وضرورة المادة ضرورة طبع لا ضرورة قسر واذا كان السبب الفاعلى
اتفاقيا والقابلى اتفاقيا فلا يكون غاية بالذات بل بالعرض وهذا هو البخت
والاتفاق اما فى الامور الطبيعية فكالاصبع التى يحدث بالاتفاق عن قطع
عرق فى الحرب وكالاصبع السادسة واما فى الصناعة فمثل ان انا

لطلب غريمه فيعثر على الكنز فالقطع والطلب سبب من وجه للتصحيح والكنز ولكن
بالعرض واما الذاتي فهي على الدوام او الاكثر فيجب الاجتناب من الاسباب
ما كان بالعرض ومن الغايات ما كان بالاتفاق والعلل التي توجد مع معلولاتها
تقع حدودا وسطى على نحو وجودها فان كان المعلول ماضيا فيؤخذ الوسط ما كان
من العلل ماضيا ولما هو في الحال ما كان من العلل في الحال ولما هو في المستقبل و
من العلل ما كان مستقبلا كالكسوف الماضي والحاضر والمستقبل والعلل التي ليست مع
معلولاتها بل تعدم عليها وهي التي توجد ذواتها وليست بعد عللا بالفعل
فليس يمكن ان يبرهن بها ويقع حدودا وسطى بل هي توضع حدودا اكبر ويستدل
عليها بمعلولاتها مثل انه ليس اذا كان ذات الاب موجودا وجب ان
يكون الابن موجودا وليس اذا كانت النطفة موجودة وجب ان يكون
الجنين موجودا وليس اذا كان الحائط موجودا وجب ان يكون السقف
موجودا بل الامر بالعكس فههنا يجب ان يستدل على العلة بالمعلول بان يقال ان
السقف موجود فالحائط موجود فان السقف قد كان فالحائط قد كان وان
السقف تريد ان يكون فالحائط تريد ان يكون وكذلك في الاب والابن
وهذا يكون في الفاعل والمادة فانهما يتقدمان على المعلول في الزمان بالذات

كثيرا الاشياء فيكونان علتين بالفعل وقد يكونان علتين بالقوة لم يحكم بوضعهما
في حدود وسطى وجود المعلول فان قيل اذا كان يجوز ان توجد المبادي
ولا يتصل بها الثواني فكيف يكون الكون متصلا فنقول اليس الكون متصلا مثل
اتصال الحركة فان مبدأ كون العلة في ان ومبدأ كون المعلول في ان والانات
لا تحدث متتالية بل بينهما زمان حتى يتصور اتصال المعلول المتكون بالعلة الكائنة المفروغ
عنها ولا ايضا يمكن ان يتلو آن آنا كلا يتلو وحدة وحدة حتى يمس مبدأ المعلول
المتكون منتهى العلة بل بين كل آنين زمان فيه آنات بالقوة بلا نهاية فلو كان
الكون متصلا لزم ان يوجد بين كل معلول وعلة وسائط لا نهاية لها فلم يكن علة قريبة
ومعلول قريب وهذه كلها قد بينت في العلم الطبيعي فالكون انما هو متتال
لا متصل بل الاتصال انما هو من جهة اخرى وهو ان الحركة المستديرة الفاعلة
للزمان يتصل المبادي الطبيعية بالتوالي الطبيعية بتوسط الحركة بينهما فاذا
كان كون في آن ابدع الحركة الا كون آخر في آن آخر يتصل بما بينهما زمان
ولما كان كثير من الاشياء الطبيعية ينعكس بعضها بعضا حتى يكون العلة معلولا
والمعلول علة وجب ان لا يجري على الاستقامة بل على الدور ومثال ذلك في العلل
المادية ان الارض تبتل من المطر فيكون عنها بخار فيحدث سحاب فيكون مطر

فيقبل الارض فيجب ان كانت الارض مقبلة ان يكون مقبلة وان كان بخار
ان يكون بخار وكذلك في كل واحد من هذه فكل واحد من هذه الامور علة
ومعلول ويكون ماخذه حدا اوسط برهان ودليل معا ولكن ليس العلة والمعلول
فيها واحدا بالذات بل بالنوع فليس الابتلال الذي كان عنه المطر هو الابتلال
الذي كان عن ذلك المطر فاما نوع الابتلال فواحد وكذلك ليس البخار الذي
كان عن السحاب هو البخار الذي كان عنه السحاب وعلى هذا القياس فاذا
اعتبر نوع المعنى كان البرهان دائرا واذا اعتبر الشخص لم يكن البرهان
دائرا او البرهان ههنا ليس على النوع بل على شيء معين من النوع فاذن ليس
الذي يبين به هو بعينه الذي بين فليس هناك عند التحقيق دور وان اوهم دورا
وهذا وقد قلنا ان البرهان يكون الامور ضرورية والامور اكثرية وظاهر ان
الوسط في الضروري هو الضروري فاما الامر الاكثري فالوسط فيه يكون علة اكثرية
مثل ان كل ذكر من الناس فقد الاكثر لغلظ ما يتحلل عنه وكثيف جلده دقته وكل
من يكون كذلك فانه ينبت له على الاكثر لحيه فقد اعطى هذا البرهان علة لوجود لا لام
ولكن اكثريا لان وجود الامر اكثري

في طريق اكتساب الحد

الطريق الموصل الى الحد هو التركيب والمحدود اما نوع اخير او جنس متوسط او الجنس العالي
انتهى

والشخص لا حد لهما فان اردنا ان نحد النوع ناخذ جميع الامور الذاتية المحمولة على ذلك
النوع من طريق ما هو خارجة عن جنسه كما ان الموجود خارج عن العدد الذي هو جنس
الثلاثة ونجمعها جمعا يحصل منها شيء مساو للمحدود في الانعكاس وفي المعنى شاملة
اذا اردنا ان نحد الثلاثة فلا ناخذ الموجود لانه خارج عن جنسها بل ناخذ ما
يلائم جنسها وما هو اولى من الذاتيات ولاولية لا توجب الخصوص فان
الجنس والفصل اولى للنوع فناخذ العدد فان الثلاثة عدد وناخذ الفرد
لانها فرد وناخذ الاول بمعنيه اعني العدد والذي غير مركب من عددين
والذي لا يعده غير الواحد فان الجملة اول بمعنى انها لا يعدها عدد وليست
اولا من جهة انها مركبة من ثلثة واثنين واما الثلاثة فاول بالمعنيين فيجد هذه
المحمولات كل واحد اعم من الثلاثة وجميعها مساويا لها فان العدد محمول اولا
عليها وعلى غيرها والفرد محمول اولا عليها وعلى غيرها والاول محمول اولا
عليها وعلى غيرها وهو الاثنان ولا يوجد محمول بعموم لمهيتها اولا غير هذه
فيكون حدا لها وبه لها من الوجهين جميعا اعني في المعاكسة وفي المهية ولا يناقش
في المثال بان يقال ان الفرد من الاعراض اللازمة لانواع العدد والذاتية
لها فان المناقشة في المثال لا فائدة لها فنقول ان اداة هذا القول للتحديد طهرة

اذ لا يقال على جنس السلسلة ولا على شيء تحت جنسيهما وهو آخر ما تعم اليه المحمول عليها فهو
حد لهما واذا اردنا ان نحد الجنس نعمد الى الانواع التي تحته ونحد كل واحد على ما
وصفنا ثم نسقط ما يخص كل واحد ونحد المركب سوى عن الجنس ليس حده ونضم اليه
ما هو جنسه فيكون المجتمع حد الجنس مثاله اذا اردنا ان نحد الخط نأخذ حد الخط المستقيم
والمستدير والمنحني فيؤخذ للمستقيم انه طول بلا عرض لا يستر وسطه طرفيه عند
النظر اليه على استقامته والقوس طول بلا عرض ويمكن ان يوجد نقطة كل
الخطوط الخارجة منها اليه متساوية والمنحني طول بلا عرض يحيط تبطح وفيه نقطة
يتصل عليها اجزاءه فاذا حذف خاصة كل واحد بقي طول بلا عرض وتضاف
اليه جنس الخط وهو الكم فيكون حد الخط انه كم له طول بلا عرض ولا يظن
انه يكفي في كتاب الحد طريق التركيب كيف كان بل يضاف اليه مراعاة الترتيب
من تقديم الاعم وتأخير الاخص وطريق القسمة ايضا نافع في الحد وان كان
طريق التركيب افضل كما سيعرف وانما ينتفع بالقسمة اذا تحفظ بها فانه
فرق بين ان يجعل الفصل الاول في مرتبة والفصل الاخير في مرتبة وبين
ان يجعل الاخير في مرتبة الاول بمنزلة قسمة الحيوان الى ذي الرجلين وكثير
الارجل فان مثل هذه القسمة لا يعطي حدا اذ الحد انما يؤلف من الجنس القريب
والفصل

والفصل القريب بمنزلة الانسان الذي يؤلف معناه من الحيوان والناطق
والاقاويل التي نعطيها بهذا النوع المتحصل من القسمة ليست كذلك فان ذا الرجلين
ليس فصلا اولا للحيوان ولا خاصا به فاذا ينبغي للقاسم ان لا يتخطى الفصل الاعم
الذاتي الى الفصل الاخص اعني ان لا يقسم الجنس بفصول الجنس الذي تحته
بل بالفصول الخاصة للجنس الذي يقسم بها الفصل الاعم الاقرب الى الجنس عند من
ذهب في الوسط شيء منها بمنزلة من يقسم الحيوان اولا الى الطائر والسابح
والزاحف والماشي ثم يقسم الماشي الى ذي الرجلين وكثير الارجل
والطائر الى متصل الجناح كالخفاش والى منفصل الجناح فان اخل بهذا
وقسم الحيوان اولا الى متصل الجناح ومنفصله فما قسم الحيوان من جهة ما هو
حيوان بل من جهة ما هو طائر وكذلك اذا قسم الحيوان الى كثير الارجل
وذي الرجلين فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو ماشي
فينبغي عند استعمال القسمة النافعة في الحد ان يراعى ثلثة امور احدها ان
يكون القسمة داخلة في الماهية اعني ان يكون بفصول ذاتية للانواع وتحت
الاستعان في هذا الباب بالمواضع المذكورة في كتاب طوبيقا اعني
كتاب الحجج الجدلية حيث ذكر مواضع هل الشيء جنس او ليس وبالمواضع التي

يدل على ان الشيء عرض عن مفهوم ماهية الشيء فتحترز عن ان تكون القسمة بفصول
عرضية الثاني ان يستفاد من القسمة الترتيب فما هو في القسمة اول يجعل في ترتيب
الحد اول فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا الثالث ان لا يزال يقسم حتى
يبلغ الشيء المحدود وان كان نوعا متوسطا او ينتهي الى آخر القسمة التي
بالذاتيات التي ليس بعدها الا القسمة بالعرضيات وذلك بان يقسم
الجنس العالي الى فصليه المتقابلين ثم ننظر الى الشيء المقصود تحديده تحت
ايهما وننظر هل مجموع الجنس والفصل مساو للمحدود فان كان مساويا تم الحد
وان كان اعم قسمنا ذلك الفصل فننظر ان المحدود تحت اي القسمين وان
المجموع من الجنس الاول والفصول التي بعده مساو للمحدود ام لا فان كان
فهو والا نعمل ما عملنا حتى يحصل المساواة والمقسم لا يضطر في تقسيمه ولا يحتاج
في تحديده الا ان يعلم كل شيء كما ظن بعض القدماء اذ قال اذا قسم
المقسم قسمة تامة وجب ان يضع الانواع الاخيرة كلها بالفعل واذا
حد المحدود وجب ان يذكر كل فصل للمحدود عن كل شيء شخصي او صنفي او نوعي
فان هذا باطل اما اولا فلانه ليس كل مباينة توجب ان يكون الشيء مخالفا
للآخر بالذات والحد فان الفصول العرضية لا توجب خلافا في الجوهر والحد

والاشياء

والاشياء المتفقة في النوع الذي له الحد تختلف بالعرضيات فحسب والحد
النوعي لا يلتفت الى الاصناف والاشخاص التي تحت ذلك حتى يحتاج
الى الفصول العرضية واما ثانيا فانه اذا اخذ الفصول متقابلة فوقع المحدود
في احدهما فلا يحتاج الا ان يعلم الفصول التي تحت المقابل الآخر مثلا اذا
اردنا تحديد الانسان قسمنا الحيوان الى الناطق وغير الناطق فوجدنا
الانسان من قسم الناطق فقد فصلناه عن كل نوع تحت غير الناطق لاشتراك
الانواع التي تحت غير الناطق في انها غير ناطقة ولا نحتاج ان نفصله عن الثور
وحده والفرس وحده والكلب وحده حتى نحتاج الى الفصول التي تنقسم
اليها غير الناطق وليس انقطاع المحدود تحت احد الاقسام التي قسم اليها جنسه
على سبيل الحصر بمصادرة اذ ليس منها متوسط ولا يمكن وقوعه في القسم
الآخر تحت القسم المفروض ضرورة لا مصادرة فان الانسان مثلا لا يمكن
وقوعه تحت غير الناطق ولا واسطة بين الناطق وغير الناطق في جنس الحيوان
فوقوعه تحت الناطق ضرورة لا مصادرة فاذا التمسنا فصولا لتحديده مساوية
لم يحتج ان نطلب فصلا له عن كل واحد من الانواع ثم اعلم انك اذا احضرت
المحمولات الموجودة من طريق ما هو فان بقي بعد حذف المحمولات الخاصة شيء

مركب فالحد وهو واحد وان لم يكن شيء من المعنى مركب فاعلم ان الكلام
مركب والاشياء المقول عليها اسم الحد ودلت متجانسة مثال ذلك
اذا اردت ان تحد كبر النفس فعلت ان تفعل في التركيب بان
قصدت الموصوفين من الاشخاص فطلبت محمولاتهم من جهة كبر النفس فوجدت
القياديس الملك واخيلوس واياس كل واحد منهم يسمى كبر النفس ووجدت
ايضا ديوجانس وسقراط يوصفان بكبر النفس فطلبت الامر الموجود لواحد
واحد ففي الطبقة الاولى تجد واحدا قبل بغاية الغم من احتمال الضيم والاخر يعجل
من دين الى دين لوقوع الضيم عليه والاخر حارب من لا يجب محاربته لوقوع
الضيم عليه وفي الطبقة الثانية تجد واحدا ورد عليه خير عظيم فلم يباليه بسبب
الاستخفاف بالبخت والاخر ورد عليه بلاء عظيم لم يغتم به لانه لسبب البخت
فاذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الاولى وجدتهم قد بقي شيء
مشترك وهو قلة الاحتمال لوقوع الضيم فاذا حذفت خواص واحد واحد
من الفرقة الثانية بقي لهم شيء مشترك وهو قلة المبالاة بتصريف البخت فاذن
كبر النفس يقال على تلك الفرقة بحد واحد وعلى هذه الفرقة بحد واحد واما اذا
حذفت خاصة هذه الفرقة وخاصة تلك الفرقة لم يبق شيء مشترك فلم يكن كبر النفس

جنس

جنسا للنوعين ولا معنى واحدا ويحد الاستخفاف بالبخت والامتعاض للضيم
ليس نوعين لكبر النفس فليس كبر النفس كلا لهما والحد انما يكون للكلي كما ان
البرهان كذلك لا للمتغايرات الجزئية ولذلك ليس الطبيب يحد الصحة الجزئية
بل يحد الصحة الكلية ولا يبرهن على شفاء العين لمشار اليه بل على شفاء العين
باطلاق واعلم انا اذا ابتدانا في التحديد من الكليات لم نامن الغلط
من قبل اشتراك الاسم واما اذا سلكنا طريقة التركيب بان ابتدانا
من الجزئيات وصعدنا الى الكليات على نحو ما مثلنا في كبر النفس امنا الوقوع
في اشتراك الاسم لان تضليل اشتراك الاسم الكليات اكثر وكما انه يجب
ان يكون القياس واضحا ليظهر التصديق بالخفي فكذلك يجب ان يكون الحد
يظهر التصور الخفي وان يكون في غاية الوضوح وهذا الوضوح قد يستره الكلام
المشترك وقد ما ينفع هذا الحل اذا توصلنا الى تحديد الاشياء العامة من الاشياء
الخاصة فانه اذا قيل لو شبيه بلون وشكل الشبيه بشكل فان اتى من جانب
الشبيه امكن ان نغلط ونظن ان معنى الشبيه في اللون والشكل واحد واما
اذا اتى من جانب الشكل واللون وجدنا الشبيه المقول على الاشكال باعتبار
تناسب الاضلاع وتساوي الزوايا ووجدنا الشبيه بالالوان انه انفعال الحس

من لون مثل الفعل لهام من الاخر واذا احدث فيه خاصتان من الشبيهين لم يكن شي
مشترك فامن وقوع الغلط من اتفاق الاسم فمن ان الابتدا في التحديد
من الانواع صاعدا الى الافوق لظهور حد الجنس افضل واقرب الى الاحتياط و
من حاول ان يسهل عليه جواب اللم في المحوبات فليستعن بطريق القسمة الى الجزئيات
وبطريق التشريح اعني القسمة الى الاجزاء فانه حينئذ اذا سئل لم يسهل عليه اعطاء
علة حاصلة له او احد من الطريقين مثلا اذا استنبطنا من القسمة ان الحيوان تحت
الحساس وقيل لم يتاذى الحيوان اجبنا لانه حساس واذا استنبطنا من التشريح
ان السمكة لا رية لها فان قيل لم لا تتنفس السمكة نقول لا رية لها ثم اعلم ان المسائل
يكون واحدة متى كان السبب الماخوذ فيها حد الاوسط واحدا فربما كان
واحدا بالجنس مثل الانعكاس الذي هو سبب حدوث الصدى وحدوث
قوس قزح لكن سبب الاول انعكاس الصوت وسبب الثاني انعكاس
الهوا وربما كان واحدا بالنوع كانتقال الهوا الجذب المقناطيس والكهربا
والمجمه على ما يرى افلاطون فان انتقال الهوا عنده سبب لانتقال ما هو فيه
وقد تبين مسئلة واحدة باوساط بعضها سبب بعض ويتبين في الكل الا ما هو سبب
لجميعها مثل ان يقال لم صار النيل اكثر جريا في المحاق فيجيب ويقال لان الشهر

عند المحاق

عند المحاق اشبه بحال الشتا فيقال لم كان هذا الوقت اشبه بالشتا فيقال
لان القمر ينقص ضوؤه الذي يستفيده من الشمس الكائن منه فيقال لم هذا
فيقال لاجتماعه مع الشمس فالاجتماع هو العلة الاولى وجري النيل هو المعلول
الاخير وما بينهما علة ومعلول واذا كانت العلة مساوية للمعلول كما في البراهين
الحقيقية فكما بين المعلول بالعلة فكذلك يمكن ان يبين العلة بالمعلول لكن البيان
بالعلة هو البرهان اللمي والثاني هو القياس الاني بمنزلة ما بين كسوف
القمر بتوسط الارض بينه وبين الشمس ويبين توسط الارض بالمعلول الذي
هو الكسوف وبمنزلة ما بين انتثار الورق بجمود الرطوبة الماسكة وبالعكس
وان كان للشي الواحد اكثر من علة واحدة فلا يمكن ان يبين العلة بالمعلول
مثلا ان بين ان امر حد ه لكل واحد من د و ه بتوسطين احدهما ب
والاخر ج فيلزم وجود آ من وضع احد الوسطين كان واما ان وضع وجود آ
فلا يلزم وجود شي منهما لان آ اعم منهما واذا وجد الاعم لا يلزم وجود الاخص
وانما يكون كذلك لو لم يكن العلة بالذات واما العلة بالذات فلا يكون الا
واحدة كتوسط الارض للكسوف وجمود الرطوبة وبطلان لزوجتها الماسكة
لانتثار ورق الشجر ولان العلة بالذات مساوية فالمعلول ان كان معلولا

بالتشكيك والتناسب كانت العلة كذلك كما اذا قيل لم صارت الاشياء
المتناسبة اذا ابدلت كانت متناسبة فيقال لان اضعافها كذلك وكذلك
ان كان المعلول متواطيا كانت العلة متواطية وليس الشبيه المقول على اللون
وعلى الشكل واحدا الا باشتراك الاسم واما الحد فيختلف فان حد المتشابه
في الالوان هو اشتراكها في تحريك البصر والفعالة وفي الاشكال تساوي
الزوايا وتناسب الاضلاع وهذا هو الفرق بين المقول باشتراك والمقول
بتناسب اعني المقول باشتراك يكون له اختلاف الحد والمقول بتناسب حده
واحد فليس يمكن ان يكون الاوسط في المتشابه المطلوب به في المثلثين واحدا
بخلاف الاوسط في التناسب بالجملة ينبغي ان يكون الحدود والبرهان
متساوية فان اخذ الموضوع اخص من الاوسط والاوسط اخص من الاكبر لم يكن
المحمول اوليا ومعلوم ان هذا البرهان انما يكون بالسبب القريب فان كانت
بين الطرفين اسباب كثيرة بعضها على البعض فالسبب القريب منها هو الاقرب
من المحمول في المطلوب لا من الموضوع فان البرهان الحقيقي يكون الاوسط وعلة
للطرف الاكبر فقد تكلمنا في القياس والبرهان ما كل واحد منهما وباي شروط
وخواص يتم كل واحد فنذكر الان ما حده المعلم الاول خاتمة الكلام في البرهان

فا

فاما ان نعلم العلم بمبادي البرهان التي هي المقدمات الاول وكيف نقع
وباي قوة ندرك هذه المقدمات فذلك يظهر بعد ان نقدم ما يجب ان نشكك
فنقول ان القوة التي بها نعلم الشي بالبرهان هي بعينها القوة التي نعلم بها مبادي
البرهان ام هي غيرها واذا ان مبادي البرهان والاشياء التي نعلم بالبرهان
كليهما نعلمان بالبرهان ام احدهما نعلم بالبرهان والاخر بغير البرهان
ومبدا هذا ان النظر ان نفحص اولا هل تكون المبادي موجودة فينا حين خلقنا
او تحدث بعد ذلك فان كانت فينا ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت
فكيف ويكون عندنا علم ولا نفطن له حتى نستعملها ولا يكون العلم البرهاني في
كذلك فكيف علم اوضح من البرهان ولو كنا نعلم لم ننسها فمتى كنا نعلم ذلك وكنت
نسينا وليس يجوز ان نعلمها ونحن اطفال وننساها بعد الاستكمال ثم نتذكرها
بعد الاستكمال وان كانت تحدث فينا فكيف تحصل مجهول بغير برهان
وان حصل برهان احتيج الى مبادي اخر يزاد به وصح ان كلما نعلم ونعلم
فمعه متقدمة هذا محال فلا سبيل الى حل هذا العويص الا ان يكون عندنا
قوة من شانها ان نعلم الاشياء بلا تعلم وتعاونها اعوان ان يكون معونتها
على جهة غير جهة المعونة في التعليم وتلك الاعوان قوى الحس الظاهر وان وجد

في الحيوان كله فان الحس الناطق لحافظ لما يؤديه الحس الى النفس ربما لا يوجد
لكل حيوان وان وجد لكل حيوان فربما لم يكن في بعضها لعلة ثابتة
كما في الدود والزنابير والفراش الذي يغوص في النار رغم حتى انها تؤذيه
فيرجع اليها واما الحيوانات الكاملة فيبقى عنده ما اخذت من الحواس مدة
طويلة والحيوانات تاخذ بعضها الدراكة شيئين احدهما صورة المحسوس كخلقة
كخلقة الذئب الضار بها وخلقة المحسن اليها من الناس وانما تاخذ هذه الصورة
بالحس وتخزنها في قوة تسمى خيالا ومصورة وهي في مقدم الدماغ والثاني معنى
المحسوس مثل منافات الذئب وموافقة المحسن وهذا القسم لا يدركه الحيوان
بالحس بل بقوة مميزة لها كالعقل لنا وتسمى وهما وتخزنه في قوة اخرى تسمى حافظة
وذاكرة وهي في مؤخر الدماغ وهذه القوى الباطنة للانسان اقوى وخاصة
قوة الذكر والحس والوهم يؤكد ان ما يخزن في الخيال والحافظة المكرر ثم ان
القوة المستنبطة للعلوم الاولى فيما يطالع هذه الصور والمعاني فيميز المتشابه
والمخالف وينزع ان كل واحد منها بالعرض فيحدث فيها اول شيء صور البسائط
ثم تركب تلك البسائط بعضها ببعض بقوة تسمى مفكرة بعضها عن بعض فتحصل
المبادي الاولى فاذن سبب جهلنا للمبادي هو فقدانا مبدا الحصول لها وهو التصور

فان

فان المبادي الاول وان لم يكن لها مبادي من جهة التصديق فلها مبادي
من جهة التصور ومبادئها من جهة التصور تكتسب بالحس والتخيل والتوهم فاذا
اكتسب امكن ان تورد التركيب فيها والتفصيل مورد التصديق فتصور حيث
هي مركبة ومفصلة وبعد هذا التصور تعقلها بالذات وهذا التصور احد مباديها
فيكون المكتسبات من العلوم سبقها سببان الجهل وهو عدم لوح البسائط
للذهن وعدم الوسط والاوائل البينة بنفسها سبقها احدهما والاول فاذا
كان الامر كذا افليست الاوائل حاصلة لنا من اول الامر ولا مستفادة
من علوم اثبت منها بل انما يحدث عن ورود محسوسات متكررة على الحفظ
فيقررها القوة التي فيها فيبقى لها المعنى الكلي مثل ما يعرض في الحرب عند ما يحرم
الصف بالانهزام ان يعود واحد فيقف ثم ثان ثم ثالث حتى يكمل الصف
وكذا حال حدوث الكلي عن الحس فانه اذا اقترن الى هذا الاحساس
احساس ثم ثان ثم ثالث واجتمعت الاحاد المحفوظة في النفس اكتسب منها الكلي
فلننظر اي قوة من قوى النفس هذه فنقول ان للنفس قوة عاقلة اي قوة بها تكتسب
المجهولات النظرية ما اصطلح عليه من تسمية المكتسب بالنظر علما وتسمية الحاصل بالفطرة
عقلا وقوة عاقلة وقوة ظانة وقوة مفكرة وقوة متوهمة وليس في قوى الباطن

قوة دراكة غير هذه ثم الظاهرة والمفكرة والمتوهمة لا يصدق حكمها دائما فلا
نعتد بها وقوة العقل وقوة العلم تصدقان دائما وإذا اتصل مبدأ البرهان
بقوة العلم فلم يصح له إلا قوة العقل وهي أكثر صدقا من قوة العلم فلذلك
كانت المبادي أكذب في التصديق من العلم الحاصل بالبرهان فالعقل هو مبدأ
مبادي البرهان والقوة التي تدرك بها وهي قوة العقل النظري المجهول فينا وهو الاستعداد
النظري الصحيح وأما مبدأ العلم فهو العقل بالملكة ونعرفان في كتاب النفس
فهذه القوة العاقلة إنما تفعل فعلها الأول إذا اعتدل مزاج الدماغ فهو ت القوة
المعينة أعني الخيال والذكر والوهم والفكرة فهي آلات العقل لإدراك المعاني
ولسنا نريد بالعقل مقابل العلم فإنه من المبادي بل العقل النظري الهيولاني الكائن
كما ذكرنا فهذا ما أمليناه مطلبنا ووفينا بما وعدنا بحسن توفيقه ونعمائه انتهت الأجزاء
اللذين احتياس من فصول [illegible] الجزء الرابع في الصناعة وقد وقع الفراغ
بيد المؤلف الفقير إلى الله الغني محمد بن الحسين المدعو بيوسف الطهراني يوم
الثاني والعشرين من شهر جمادى الثاني من سنة أربع ومائة بعد الألف
والحمد لله رب العالمين